

د. زينب زهري

د. صالح الزين

دراسات في
علم الاجتماع
والانثروبولوجيا



مكتبات في
علم الاجتماع
والانثروبولوجيا

دراسكات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا

د. زينب زهري

د. صالح الزين

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التسجيل:	301
رقم التوزيع:	2002
رقم التوزيع:	31798

Ge. 1. Representation of the Social and Cultural Sciences
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

الحلقة

الأولى

1990

3000 نسخة

الكمية

1990_932

رقم الايداع

دار الكتب الوطنية - بنغازي



حقوق الطبع والاقتباس والترجمة محفوظة للنشر

السدان الجمنامرية للفنر والتوزيع والاعلان

معادلتها $2x^2 + 3x - 1 = 0$ $\Rightarrow x = \frac{-3 \pm \sqrt{33}}{4}$

ص. ب: 17459. — مرقی (تلکس) 30098. «مطبوعات»

تصدير

يهدف هذا الكتاب إلى إعطاء فكرة عامة للقارئ عن ماهية وطبيعة كل من علمي الاجتماع والانثروبولوجيا باعتبارهما من أهم العلوم الاجتماعية (Social Sciences) التي تدرس في الجامعات اليوم على نطاق واسع. فهذين العلمين - دون سواهما من العلوم الاجتماعية - بإمكانهما تقديم الكثير والكثير من الحقائق العلمية المتعلقة بقضايا ومشاكل المجتمع المعاصر، مجتمع عصر التقدم التقني.

وعليه فإن هذا الكتاب سيكون مقدمة ذات قيمة كبيرة عن هذين العلمين بالنسبة للقارئ العام وكمراجع لطلاب علمي الاجتماع والانثروبولوجيا في الجامعات.

يحتوي هذا الكتاب على ستة فصول: والفصل الأول يناقش موضوع الأسرة وأبعادها في النظريات الاجتماعية المعاصرة.

أما الفصل الثاني فيلقي الضوء على المرأة والتنمية في الجماهيرية - وعلى وجه الخصوص دراسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

أما الفصل الثالث فيعالج قضية التعليم والمرأة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والعربية وبوجه خاص تأثير النظم التعليمية في هذه المجتمعات على حرية ووضع المرأة.

كما يطرح الفصل الرابع أحد أهم القضايا في الانثروبولوجيا والتي دار ويدور حولها الحوار والجدل العلمي قديماً وحديثاً وهي مفهوم الوظيفة لدى كل من راد كلف براون ومالينوسكي، وأهمية هذا المفهوم في ميدان

الانثروبولوجيا (علم الانسان) كما يعالج الفصل الخامس موضوع
الانثروبولوجيا الحديث والمدرسة الدوركايمية ويعرض الفصل السادس
والأخير بطريقة علمية نقدية وتحليلية أحد القضايا المعاصرة والمهمة في
علم الاجتماع وهي الخدمة الاجتماعية والتنمية في العالم الثالث الذي
يبحث في إمكانية توظيف الخدمة الاجتماعية في كسر إرثار التخلف في
العالم الثالث ومن ثم الدفع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاته
ذلك عن طريق استخدام المناهج السوسولوجية المعاصرة في إعادة النظر
في المناهج والنظريات التقليدية للخدمة الاجتماعية في معالجتها للجوانب
المختلفة للحياة الاجتماعية .

هذا وقد قام بإعداد الفصل الأول والرابع والخامس الدكتور صالح
علي الزين أما الفصل الثاني والثالث والسادس فقامت بإعداده الدكتورة
زينب محمد زهري .

وبعد فإننا نرجو أن يكون في نشر هذا الكتاب عوناً للمهتمين
والمختصين في علمي الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية خاصة والعلوم
الإنسانية عامة في كشف وفهم الجوانب المتعددة للحياة الاجتماعية .

كما نرجو أن يساهم في إثراء مكتبتنا العربية .

والله يوفقنا لما فيه خير وتقدم وطننا العربي .

المؤلفان

د/ صالح علي الزين

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب والتربية

جامعة قاريونس

بنغازي

21 يوليو 1985 م

د/ زينب محمد زهري

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب والتربية

جامعة قاريونس

بنغازي

مقدمة عامة ومدخل

نظراً للحداثة النسبية لنشأة هذين العلمين فنجد أن هناك قدراً كبيراً من الخلط والغموض والالتباس الذي لا زال يكتنف مفهومي علم الاجتماع والانثروبولوجيا ولاسيما المفهوم الأخير. فهذا المفهوم لا زال يثير في أذهان الكثيرين من القراء العاديين، بل والقراء الواسعي الإطلاع ارتباطات غامضة مبهمة عن الجماجم والقدرة العليا والشعائر العريقة والأساطير والخرافات العجيبة التي تمارسها الشعوب الموسومة «بالبداية»^(١). لقد قلل هذا الجمود الفكري والمفاهيم النظرية الخاطئة الموجهة تجاه هذا العلم من الاحترام للمحقاق الاجتماعي العلمية وحال بدرجة كبيرة دون أن تصبح العلوم الاجتماعية وسيلة فعالة لايجاد حلول علمية لمشاكل المجتمعات النامية. والحال هذه فنجد أنه من الضروري بمكان تسليط بعض الضوء على مفهومي علم الاجتماع والانثروبولوجيا ومعرفة علاقة كل منهما بالآخر.

لا شك أنه من السهولة بمكان أن نحدد الفروق أو أوجه الاختلاف والتباين بين كل من علمي الاجتماع والانثروبولوجيا من ناحية، والتاريخ والجغرافيا وعلم النفس والاقتصاد والعلوم السياسية وبقية العلوم الإنسانية من ناحية أخرى. بيد أن الأمر بالنسبة لتحديد الاختلاف أو الفروق بين كل من علمي الاجتماع والانثروبولوجيا يبدو أنه موضوع أو الفروق بين كل من الصعوبة نظراً للتشابه والتداخل في المسائل التي يعالجها كل منهما.

فالانثروبولوجيون شأنهم شأن علماء الاجتماع يهتمون بدراسة العلاقات الاجتماعية (Social Relations) في المجتمعات البشرية، وإذا اعتبرنا أن هذا تحديداً أو تعريفاً كافياً لموضوع أو حقل دراسة علماء

See. Evans- Pritchard, *Social Anthropology*, 9th Ed., London, 1972.

(١)

الانثروبولوجيا فإنه يبدو من الصعوبة بمكان أن ندرك كيف يمكن أن يختلف الانثروبولوجيون عن السوسيولوجيين أو علماء الاجتماع.

ولكن بالرغم من هذا التشابه الواضح بين الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع فإن الانثروبولوجيين يرون أنه يوجد بعض الاختلاف بين العلمين فالاختلاف الأول يتمثل في أنه بالرغم من أن علم الاجتماع كما يبدو من تعريفه أنه ذلك العلم الذي يهتم ببحث وفهم العلاقات الاجتماعية، وبالرغم من أن الانثروبولوجيين يشاركون علماء الاجتماع في هذا الاهتمام. بالرغم من كل ذلك فإن الانثروبولوجيين يهتمون بمسائل وقضايا أخرى على جانب كبير من الأهمية مثل معتقدات الشعوب (People's Beliefs) وقيمهم (Their Values)، وذلك حتى في حالة ما إذا كانت تلك المعتقدات والقيم والشعائر لا يمكن إظهارها على أنها ذات صلة مباشرة بالسلوك الاجتماعي المدروس.

وعلى أية حال، فإن علماء الانثروبولوجيا بوجه عام يهتمون بأفكار الشعوب ومعتقداتهم وقيمهم بقدر اهتمامهم بمسألة العلاقات الاجتماعية. فهذه الأشياء متصلة اتصالاً وثيقاً ببعضها البعض ولا يمكن فهم العلاقات الاجتماعية الفهم الجيد إذا لم يؤخذ في الحسبان مسألة المعتقدات والقيم.

والفرق الثاني الهام بين الانثروبولوجيا والاجتماع، أن الانثروبولوجيين في معظم الأحيان قد درسوا أو قد قاموا بدراساتهم في مجتمعات تتسم بكونها أقل إلفة (Less Familiar) للناس، بينما علماء الاجتماع يهتمون بصفة أساسية بدراسة انماط من التنظيمات الاجتماعية للمجتمعات الأكثر تعقيداً والأكثر تطوراً. ومن ناحية أخرى فإن الأنظمة الاجتماعية المدروسة من قبل الانثروبولوجيين هي في العادة صغيرة في المدى (Small in Scale) وذلك على الأقل بمقارنتها مع المجتمعات الغربية. والجدير بالذكر أيضاً أن الكثير من العلاقات الاجتماعية الموجودة في هذه

المجتمعات هي علاقات بين أناس يعرف بعضهم البعض الآخر بصورة شخصية (Personally). ودراسة مثل هذه الأنظمة والعلاقات الاجتماعية في المجتمعات الصغيرة «Small – Scale Societies» التي فيها العلاقات الشخصية مهمة جداً هي ذاتها التي فرضت أو أملت على علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية تطوير طرق (Methods) خاصة لفهم هذا النوع من العلاقات الاجتماعية. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الاسهامات الرئيسية للانثروبولوجيا الاجتماعية للمعرفة السوسيولوجيا العلمية كانت في هذا الحقل. وتمشياً مع هذا الاهتمام العام للانثروبولوجيا نجد أن الباحثين الانثروبولوجيين الذين يقومون بدراسات في المجتمعات الغربية هم بوجه عام يتخذون كوحدة لدراسة المجتمعات القروية أو القرى الصغيرة أو قطاعات صغيرة من المجتمعات الحضرية بدلاً من دراسة قطاعات عديدة في مدن كبيرة. ولا ريب إطلاقاً في أن عدداً كبيراً من الدراسات والأبحاث السوسيولوجية قد عملت أو أقيمت في جماعات صغيرة ولكن هذه الجماعات أو المجموعات هي في العادة في مجتمعات كبيرة وهي بقليل أو كثير ليست مجموعات متناسقة مع كل المجتمع.

وحقيقة أن علماء الانثروبولوجيا هم في معظم الأحيان يشتغلون في ثقافات غير مألوفة (Unfamiliar Cultures) الأمر الذي فرض أو حتم عليهم مسألة الترجمة من ثقافة هذه المجتمعات إلى لغة الثقافة التي ينتمون إليها، وهي مشكلة أقل حدة بالنسبة للسوسيولوجيين بالرغم من أنها هي أيضاً من المشاكل التي تواجههم. فعلماء الاجتماع هم في العادة يتكلمون بقليل أو كثير نفس اللغة التي يتكلمها الناس المدروسين كما أنهم يشاركونهم على الأقل بعض المفاهيم الثقافية الرئيسية. أما بالنسبة للباحث أو العالم الانثروبولوجي فإن أصعب جزء يواجههم الدراسة هو مسألة فهم اللغة (to Understand the Language) وطرق التفكير (Ways of Thought) للناس

الذين يدرسه عالم الانثروبولوجيا فهذه الأشياء من الممكن أن تكون مختلفة عن ما يوجد في ثقافة مجتمعه الذي ينتمي له . وبالإضافة إلى ذلك فإن القضية المتعلقة بالمعاني (Meanings) ومسألة فهم المصطلحات والرموز وتفسيرها هي أمور تتطلب في العادة قدراً كبيراً من الاهتمام من قبل الباحث الانثروبولوجي أكثر مما تتطلب من الباحث السوسولوجي .

ولكن بالرغم من كل ما ذكر أعلاه فإن علم الاجتماع يعتبر في الواقع الصديق أو الرفيق الحميم للانثروبولوجيا الاجتماعية . فالعلمين يشتركان في الكثير من الاهتمامات (Share a Great Many Interests) فعلماء الانثروبولوجيا هم في حقيقة الأمر سوسولوجيين أيضاً وذلك من حيث كون أنهم جميعاً يهتمون بدراسة العلاقات الاجتماعية، وأن كانوا بالإضافة إلى ذلك سيهتمون بدراسة بعض الملامح الأخرى للثقافة المدروسة .

ونظراً لهذه الصلة الوثيقة بين علمي الاجتماع والانثروبولوجيا فإن الأستاذ رادكلف براون (R.Brown) يقترح تسمية الانثروبولوجيا الاجتماعية باسم علم الاجتماع المقارن (Comparative Sociology)، أما الأستاذة لوسي مير (Lucy Mair) فتري تسميتها أو اعتبارها فرع من علم الاجتماع (Branch of Sociology) ، ومن ناحية أخرى نجد أن الأستاذ إيفانزير تشارد (Evans-Pritchard) يتصور الانثروبولوجيا على اعتبار أنها فرع من الدراسات الاجتماعية يكرس نفسه بصورة أساسية لدراسة المجتمعات الصغيرة (Small-Scale Societies) . وعلى ضوء ذلك فإنه قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين أن علم الاجتماع يدرس المشاكل الخاصة في المجتمعات البدائية . ولكن إذا ما وقفنا عند هذه النقطة أو عند وجهة النظر هذه فإن الاختلاف بين الانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع يبدو أنه اختلاف في ميدان أو حقل الدراسة في حين أنه في الواقع توجد اختلافات في المنهج (Methods) أيضاً .

فالعالم أو الباحث الأنثروبولوجي حين يقوم بأية دراسة في المجتمعات البسيطة، فإنه يقوم بدراستها بصورة مباشرة، حيث يعيش معهم لمدة أشهر أو سنوات، بينما البحث السوسولوجي يعتمد في العادة على الوثائق وعلى المعلومات الإحصائية المتوفرة لديه والباحث الأنثروبولوجي يدرس المجتمعات ككل (as a Whole) وفي دراسته لهذه المجتمعات يقوم الباحث الأنثروبولوجي بدراسة البيئة أو الايكولوجيا واقتصادياتها والمؤسسات القانونية والسياسية والنظم العائلية والقريبة والدينية. كذلك يدرس فنون ذلك المجتمع وتقنياته. . إلخ. ومن ناحية أخرى فالسوسولوجيون أو علماء الاجتماع هم بوجه عام اختصاصيون (Very Specialized) وذلك من حيث كون أن الباحث السوسولوجي يدرس مشكلات منعزلة مثل ظاهرة الطلاق والجريمة والمخدرات.

وباختصار فإنه يمكن القول بأنه يوجد بين الأنثروبولوجيا والاجتماع تعاون متبادل (Mutual Co-Operation) وهذا التعاون المتبادل يتجلى في حقيقة أن الأنثروبولوجيين يزودون السوسولوجيين بالحقائق التي يستخدمونها بدورهم في وضع الأطر النظرية وهذه النظرية يتم فحصها واختبارها فيما بعد من قبل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية في الحقل الميداني ولعل أحسن مثال لهذا التعاون المتبادل بين علمي الأنثروبولوجيا والاجتماع هي نظرية الأستاذ مارسيل ماوس (Marcel Mauss) عن نظام تبادل الهدايا (Theory About Gift Exchange)، وفي هذه النظرية يبدو واضحاً أن مارسيل موسى كان متأثراً بشكل كبير ومباشر بكتاب العالم الأنثروبولوجي مالينوسكي (Malinowski)، وخاصة كتابه الموسوم : مخاطر المحيط الهادي وبدون ريب فإن كل الأنثروبولوجيين المحدثين يعتمدون على هذه النظرية في شرحهم وتفسيرهم لنظم التبادل ومضامينها الاجتماعية.

ومن خلال هذه العجالة عن مفهومي الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعن الترابط والاعتماد المتبادل القائم بين العلمين (Two Disciplines) يتضح أن النظرة التي يعالج بها علماء الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع مواضيعهم هي بشكل عام، النظرة للمجتمع كوحدة متكاملة ومتراصة الأجزاء.

لقد تطورت مساهمة علم الاجتماع والانثروبولوجيا في العديد من المجالات الأساسية هي الصناعة، والإدارة السياسية، الهندسة، الطب والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن كل مشروع تنموي يجب أن يقوم على أسس اجتماعية اقتصادية سليمة وفهم عميق صادق لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية. وفي هذا الإطار يجب أن يكون علم الاجتماع والانثروبولوجيا ذوماً في الطليعة.

إن التطور الآني لعلمي الانثروبولوجيا والاجتماع في المجالين النظري والتطبيقي ليس ظاهرة عشوائية أو مؤقتة أو سطحية كما قد يتبادر لأذهان البعض، بل هو تطور يستجيب للاحتياجات الحيوية لتطور المجتمعات البشرية والتطور الشامل لهذه العلوم في المجتمعات النامية يتميز أو يجب أن يتميز بالمحاولة الجادة لإزالة الأفكار العقيمة وغير العملية عن عادات وتقاليد ونظم هذه المجتمعات حتى تستطيع أن تشق طريقها نحو التقدم على أسس علمية سليمة.

فعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا لا يمكنهم بأي حال من الأحوال أن يظلوا غير مكرثرين فيما يختص بالاستفادة من علومهم في الحياة الاجتماعية ولا يمكن أن ينظروا إلى تطبيقاتها كأمر غريب على هذه العلوم أو غير مرتبطة بها في الحقيقة أن كل تطبيق علمي له أهميته النظرية والمنهجية، حيث يمثل الانتفاع بالعلم في الحياة الاجتماعية مصدراً جديداً للمعرفة العلمية الاجتماعية يمكن من التحول من المنهجية السلبية إلى الملاحظة

الإيجابية . فالمجتمعات النامية يجب أن تتخير جوانب السلبية فيها وفقاً
لبرامج مبنية على نتائج البحوث الاجتماعية. وكل هذه المعطيات تحت
على أهمية وجود علمي الاجتماع والانثروبولوجيا لكي يقوموا بدورهما
الطليعي من أجل دفع عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام وفقاً لأسلوب علمي
منظم .

الفصل الاول

الأسرة وأبعادها في النظريات الاجتماعية المعاصرة

- * مقدمة.
- * مكان علم الاجتماع الأسري بين العلوم الاجتماعية.
- * عرض تاريخي لتطور الأسرة الإنسانية.
- * عالمية الأسرة النووية من منظور النظريات السوسيولوجية المعاصرة.
- * الأسرة والمرأة من منظور النظرية العالمية الثالثة.
- * الخاتمة

الأسرة وأبعادها في النظريات الاجتماعية المعاصرة

أولاً: مكانة علم الاجتماع الأسري بين العلوم الأخرى:

من الملاحظ أنه كلما ارتقى الإنسان في التمدن والحضارة، ازدادت هذه الحضارة تعقيداً وتركيباً، وأصبحت بحاجة إلى التحليل والدراسة من زوايا متعددة متنوعة. والحياة اليومية للإنسان تجعله باستمرار منغمساً في علاقات إنسانية لا حصر لها. فهو عضو في جماعات مختلفة يفكر ويشعر ويكتسب المعرفة، ويكون عاداته وتقاليده ومعتقداته من خلال الاتصال بالآخرين وهو - أي الإنسان - ينظم شئونه وصلاته بالناس ويحقق مصالحه عن طريق التحدي داخل ما يعرف بالمجتمع (Society) الذي يشكل بؤرة التراكمات الثقافية والحضارية التي تساهم فيها الأجيال البشرية جيلاً بعد الآخر.

ولقد ظهرت العلوم الاجتماعية في بداية الأمر لدراسة كل هذه الجوانب المتداخلة للحياة الاجتماعية، وقد كانت في بدايتها علماً اجتماعياً واحداً. ولكن بعد ذلك تشعبت إلى فروع تخصص كل منها في جانب معين بالذات يحاول أن يركز على دراسته بطريقة منظمة.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن لهذا الشعب نتائج غير إيجابية إلى حد ما، إذ ترتب عليه تقسيم النشاط الإنساني إلى فئات ضيقة النطاق إلى حد بعيد تقوم على عزل الجوانب المتشابهة للحياة الإنسانية بصورة تعسفية أو افتراضية بحتة، بحيث تصور البعض أن هناك إنساناً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. إلخ. دون إدراك التكامل القائم بين هذه الجوانب المتعددة. هذا فضلاً على أن المجتمع ذاته لا ينقسم إلى هذه الأجزاء المنفصلة عن

بعضها البعض كما يفترض بعض المتخصصين في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة.

وما من شك في أنه يتعين على جميع المشتغلين بالعلوم الاجتماعية أن يدركوا بما لا يدع مجالاً للشك أنهم جميعاً وعلى اختلاف تخصصاتهم يدرسون شيئاً واحداً أو كياناً متكاملاً ويواجهون نفس المشكلات، وبمقدورهم أن يختلفوا في طريقة المعالجة أو مدخل الدراسة أو منهج البحث أو في مجالات التفسير أو التحليل أو التأكيد على جوانب أكثر من الجوانب الأخرى، إلا أن الشيء الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أن الاختلاف والتباين في كل هذه الأحوال وفي جميع الأمور لا يظهر إلا بين العلماء والباحثين فقط وليس في الشيء المدروس ذاته. وعليه فإن علم الاجتماع الأسري أو العائلي على الرغم من أنه قد أصبح علماً مستقلاً في موضوعه ومباحثه والمشكلات التي يتعامل معها، فإنه لا يمكن أن ينزل عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى لاسيما فيما يتعلق بالغايات والأهداف العامة، وهي خدمة الإنسان والإنسانية وذلك من خلال الدراسة والتحليل للمشاكل التي تواجهها واقتراح الحلول التي تناسبها.

على أية حال، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من السلبيات الجزئية - المشار إليها أعلاه - فإن التخصص الواسع والمتعدد في فروع المعرفة قد أفاد بدون شك في تقدم هذه الفروع وإكسابها المزيد من الدقة والكفاءة والقدرة على التحليل العمق. ومن ثم فقد أصبح تقسيم العمل الأكاديمي يمثل أو يجسد ضرورة عملية وعلمية في آن واحد، وعليه فيعد أن أخذ علم الاجتماع مكانه على خارطة العالم (The World Map) كعلم يدرس في الجامعات، وأصبح له مقومات العلم ومتطلباته واتسع ميدانه وتعددت مباحثه، كان من الطبيعي أن يولي علماء الاجتماع اهتماماً كبيراً بشئون الأسرة وتحليل المقومات التي تركز عليها، والتعرف على طبيعتها

وطبيعة مشاكلها ومحاولة إصلاح المعتل من شئونها، ذلك لأن الأسرة أدق جهاز في جسم المجتمع ولا يمكن أن تستقيم أمور المجتمع ومن ثم الدولة وتخلص من كل مظاهر الفوضى والانحلال إلا إذا استقر النظام الأسري ومع بداية القرن الأنى اتسع نطاق المباحث التي تتناول شئون الأسرة إلى درجة استوجبت أو أتاحَت قيام علم جزئي مستقل في نطاق علم الاجتماع العام، وهو علم الاجتماع الأسري (Sociology of Family).

✽ لا ترجع أهمية دراسة الأسرة في ميدان علم الاجتماع إلى حقيقة كونها أنها الخلية الأولى للحياة الاجتماعية فحسب، بل أيضاً لكونها مسرح التفاعل الاجتماعي (Social Interaction) الذي يتلقى فيه الكائن البشري أهم عملية اجتماعية ألا وهي عملية التطبيع أو التنشئة الاجتماعية وذلك منذ اللحظة الأولى التي تطأ فيها قدماه عالم الوجود الكوني.

فالأُسرة هي الوحدة الأساسية في أي تنظيم اجتماعي، ومن مجموع الأسر يتكون المجتمع البشري، وفي قوة الأبنية الأسرية تتجلى قوة المجتمع وفي ضعفها ووهنها يتحدد ضعف المجتمع، ويقوم المجتمع ويرابط أو يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تقدم الأسر المختلفة المكونة للبناء الاجتماعي الكلي.

ولقد عبر وليم جودي (William Goode) عن هذا المعنى بقوله:

إن المعنى العظيم للعلاقات الأسرية لكل أعضاء المجتمع الإنساني ملحوظة وبارزة خلال المسيرة الطويلة للتاريخ الإنساني. فالفلاسفة والمحللين الاجتماعيين، قد انتبهوا إلى أن المجتمع هو عبارة عن بناء يتكون من العائلات أو الأسر، وأن المفارقات التي تحدث في أي مجتمع معلوم من الممكن وضعها وتحليلها عن طريق تحديد علاقاتها الأسرية.

فكتابات الأدباء وعلماء الأخلاق الأول تشير إلى أن المجتمع يفقد

قوته، إذا فشل الناس في القيام بواجباتهم الأسرية. وعلى سبيل المثال فإن الفيلسوف الصيني كونفشيوس يعتقد أن السعادة والرفاهية يمكن أن تسود في المجتمع فقط إذا قام كل فرد في المجتمع بدوره المحدد وسلك السلوك المناسب، كعضو في الأسرة، وهذا يعني بصورة أساسية أنه لا أحد يجوز له أن يتقاعس في التزاماته بطاعة هذه المؤسسة الاجتماعية التي تمده بالحماية المادية المعنوية من نعومة أظافره وإلى أن يصبح قادراً على الاعتماد على نفسه.⁽¹⁾

هذا وقد جاء الفصل الثالث من الكتاب الأخضر معبراً ومؤكداً على أهمية الأسرة الإنسانية ودورها في بناء الإنسان والمجتمع حيث يقول:

«فالأ أسرة بالنسبة للإنسان الفرد أهم من الدولة. . الإنسانية تعرف الفرد (الإنسان) والفرد (الإنسان) السوي يعرف الأسرة. . والأسرة هي مهدد ومنشأ ومطلته الاجتماعية. . الدولة نظام سياسي واقتصادي اصطناعي واحياناً عسكري لاعلاقة للإنسانية به. . ولادخل لها فيه⁽²⁾».

والتراث الثقافي والحضاري مليء بالأدبيات التي تحاول إبراز دور الأسرة وأهميتها لحياة الكائن البشري، بيد أن المجال لا يتسع لذلك في هذه الورقة.

ثانياً: عرض تاريخي لتطور الأسرة الإنسانية:
ليس من شك في أن مسألة الأسرة الإنسانية لا زال يكتنفه الكثير من

(1) Goode, W.j., *The Family*, Prentice Hall, New Jersey, 1964, Pp. 1-2.

(2) معمر الغدافي الكتاب الأخضر / الركن الاجتماعي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، الجماهيرية، الطبعة الأولى، 1979م، ص 15.

الغموض والإبهام . فهناك العديد من الآراء المتباينة بل والمتناقضة في كثير من الأحيان حول أصول وتاريخ الأسرة الإنسانية (Origins of the Human Family) والكثير من هذه الآراء مجرد أساطير (Myth) وضرب من الخيال ، وقلة منها تدعمه وتؤيده الأدلة والشواهد العلمية القاطعة .

على أية حال ، فإن بعض العلماء ممن إهتموا بوجه خاص بدراسة تاريخ النظم الاجتماعية وتطورها عبر التاريخ اضطروا إلى الالتجاء إلى الظن والتخمين وإلى افتراض بدايات نظرية المؤسسة (الأسرة) ، وذلك كما فعل عدد كبير من علماء القرن التاسع عشر من أصحاب النظرية التطورية (Evolution Theory) .

فقد ذهب هؤلاء العلماء إلى أن الأشكال العليا للتفكير والثقافة شأنها شأن الأشكال العليا للكائنات الحية قد نشأت عن طريق التطور من الأشكال الدنيا - وخلال نمو الإنسان نشأت الأسرة منبثقة عن مرحلة من الفوضى أو الإباحية الجنسية (Promiscuity) ، تشبه إلى حد كبير الحالة التي كان يحيا عليها الحيوان ، وقد تطورت هذه الحالة إلى مرحلة الزواج الجمعي (Group Marriage) ، وبعد هذه المرحلة التف الأبناء حول الأم ، الأمر أدى إلى ظهور النظام الأموي أو الأمي (Matrilineal Marriage) ، ثم لم يلبث أن تطور نظام الأسرة من جديد وذلك بظهور النظام الأبوي (Patrilineal System) ، متخذاً شكل نظام تعدد الزوجات (Polygynous) ، وبينما أخذ شكل العائلة المألوف في الوقت الحاضر يظهر في نفس الوقت وبشكل تدريجي ، وفي هذا الشكل التزاوجي يقتصر زواج واحد وهو ما يعرف اصطلاحياً بوحدة الزواج (Monogamous) في قواميس العلوم الاجتماعية .

وما من شك أن خطأ أصحاب النظرية في افتراضاتهم النظرية بخصوص أصول ونشأة الأسرة البشرية قد جاء نتيجة اعتمادهم على ما

يعرف باسم التاريخ الظني (Hypothetical History) أو التاريخ التخميني⁽¹⁾
(Conjectural History).

ولقد دلت الدراسات الانثروبولوجية والسوسولوجية الميدانية على خطأ الافتراض القائل بأن النظام الأسري قد تطور من مرحلة الإباحة الجنسية، فمرحلة النظام الأموي أو الأمي، ثم مرحلة النظام الأبوي. فالعالم الأمريكي روبرت لوي (Robert Lowie) في كتابه الموسوم المجتمع البدائي يؤكد على أن العلاقات الجنسية الحادة التي يشير لها أصحاب النظرية التطورية، ما هي إلا صورة وهمية لا يلاحظ لها وجوداً في أي مجتمع من المجتمعات البشرية، وأنه ليس ثمة ما يثبت أن هذه الحالة قد وجدت في أية مرحلة من مراحل تطور الجنس البشري (Human Beings)⁽²⁾.

وعلى أية حال، فنحن لا نعلم شيئاً يقينياً عن نطاق وحقيقة الأسرة في المجتمعات الإنسانية الأولى، ولكن طائفة كبيرة من علماء الانثروبولوجيا والاجتماع يعتقدون بأن بعض الشعوب البدائية أو البسيطة - سيما السكان الأصليون لقارتي أستراليا وأمريكا - يعتبرون ممثلين إلى حد ما لما كانت عليه الإنسانية في بداية نشأتها، وهذا راجع إلى حقيقة كون أن هذه الشعوب ظلت رداً من الزمن بمعزل عن التيارات الحضارية الكبرى التي توالي ظهورها بين سكان القارات القديمة الأمر الذي ساعد هذه الشعوب على الاحتفاظ بحالتها القديمة أو ما يقارب منها. ولكن الشيء الذي يجب أن نضعه في اعتبارنا هنا أن هذا لا يعني إطلاقاً أن هذه الشعوب

للمزيد من الإيضاح أنظر.

(1) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي: مدخل الدراسة المجتمع، المفاهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة السابعة الإسكندرية، 1980م

(2) Lowie Robert H., *Primitive Society*, New York: Boni And Liveright, 1920.

قد أفلتت من ناموس التطور والتغير الذي هو سنة كافة المجتمعات البشرية وأن اختلفت في الدرجة (In Degree)، ولكن معنى ذلك أن بعدها النسبي عن التيارات الحضارية مكنها من الاحتفاظ أو المحافظة على كثير من النظم التي سارت عليها المجتمعات البشرية في أقدم عصورها.

وبالنظر إلى النظم العائلية لدى هذه الشعوب يتضح أن نطاق الأسرة أو مفهوم الأسرة فيها كان واسعاً إلى حد كبير، فلم يكن هناك فرق واضح بين مفهومي الأسرة (Family) «والعشيرة» (Clan) بل كان كل افراد العشيرة الواحدة يرتبط بعضهم ببعض برابطة ليست قائمة على صلات الدم (Blood-Ties) كما هو الشأن في الأمم الحديثة في الوقت الحاضر، ولكن الروابط كانت قائمة على أساس انتماء جميع الأفراد لطوطم (totem) واحد. الطوطم كما يحدده قاموس علم الاجتماع⁽¹⁾ هو عبارة عن حيوان أو نبات أو جماد كانت تتخذه القبائل والجماعات البشرية البدائية شعاراً ورمزاً لوحدها وذاتيتها (Identity) وقد عثر الباحثة على نضائد لهذا النظام العائلي المتسع النطاق في أمم غير العشائر الطوطمية.

فمن ذلك ما كان عليه نظام الأسرة عند اليونان، والرومان وعند العرب في عهود أو عصور الجاهلية. وفي إطار هذا المفهوم الواسع للأسرة، لم تكن درجة القرابة التي تربط الولد بابويه أو باحدهما تزيد في شيء على درجة القرابة التي تربطه بأي فرد من أفراد العشيرة.

على أية حال، لقد أخذ هذا المفهوم الواسع أو المتسع يفيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد أو الشكل الذي استقر عليه في أغلب أمم العالم في العصر الحاضر. فقد أصبحت الأسرة بمفهومها الضيق عند هذه

Mitchell, G.D., A Dictionary Of Sociology, Routledge And Kegan Paul Ltd., (1) London, 1968.

الأم لا تشمل إلا على الزوج وزوجته وأطفالهما غير المتزوجين ، وقد اصطلح علماء الاجتماع على تسمية الأسرة ذات المفهوم الضيق بالأسرة الزوجية (Conjugal Family) أو البسيطة (Elementary) أو النووية (Nuclear).

ثالثاً: عالمية الأسرة النووية من منظور النظريات السوسولوجية المعاصرة.

بالرغم من أن علماء الاجتماع مقتنعين ومتفقين على أن العائلة هي الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي في أي مجتمع عُرفَ على سطح الكرة الأرضية، إلا أنه المصطلح في حد ذاته - (أي مصطلح العائلة) - بقي مائعاً في لغتهم . وربما كان تعريف كل من برجس (Burgess) ولوك (Locke) إلى حد ما أكثر التعريفات قبولاً، فوفقاً لتصورهما أن العائلة هي :

مجموعة من الأشخاص متحدين بروابط الزواج، والدم أو التبني مشكلين أو مكونين بيتاً واحداً، يتفاعلون ويتصلون أو يتواصلون مع بعضهم البعض كل حسب دوره الاجتماعي كزوج وزوجة، كأم وأب، وأخ وأخت، محدثين ثقافة مشتركة. ⁽¹⁾

ومن الواضح ، حسب هذا التعريف أن الزواج يعتبر الرباط الزوجي (Conjugal Tie) بين الزوج والزوجة في نطاق العائلة البسيطة أو النووية، ولكن على أية حال فإن بعض علماء القرابة من الانثروبولوجيين لا يعتبرون العائلة والزواج (Family and Marriage) على أنهما ظاهرة ذات وجود عالمي

Burgess, E. W. & Locke, H.j., *The Family: From Tradition To Companionship*, 4th (1) Edition, New york, 1971.

(a Universal Phenomenon) بل هم من زاوية أو ناحية أخرى يعتبرون أن الأم وطفلها أو طفلتها (Mother & Child) على أنها الوحدة الاجتماعية الأساسية في أي مجتمع معلوم.

ولكن إذا استلمنا بهذا الطرح لهذه القضية أو هذا المفهوم، فإن مشكلة أخرى على جانب كبير من الخطورة سوف تبرز إلى حيز الوجود، لأن هذا التفسير للمفهوم العائلي يعني أنه في عدد كبير من المجتمعات الانسانية سوف لن يكون هناك وجوداً لمؤسسة العائلة على الإطلاق. وعلى ما يبدو أن السبب الرئيسي الذي يجعل بعض علماء القرابة من الانثروبولوجيين يرفضون قبول العائلة والزواج على أنها الوحدة الاجتماعية الأساسية العالمية (a universal social unit) إنه في بعض المجتمعات البشرية يوجد اعتراف بعدة انواع مختلفة من الزواج والتي فيها الشركاء (partners) في العملية الزوجية ليسا الرجل والمرأة (Man and Woman). واحسن مثال على هذه النماذج من الزوجات المختلفة هو مؤسسة زواج المرأة المعروفة في مجتمع النوير في السودان (The Nuer institution of marriage to a woman) والذي قدم لنا الاستاذ ايفانز برتشارد (Evans— pritchard) دراسة وافية عنه في كتابه الموسوم: القرابة والزواج في مجتمع النوير⁽¹⁾.

هنا نجد أن الطرفان في الإتحاد الزوجي كلاهما نساء. وطالما أن هذا النوع أو النموذج من الزواج والذي يختلف كلية عن الزوج العائلي البسيط - (والذي طرفاه: رجل وامرأة) - فإنه يصبح من الصعب الافتراض بأن العائلة التي يكون فيها الزوج هو الرباط الزوجي بين الرجل والمرأة على أنها مؤسسة ذات وجود عالمي أو شمولي.

(1) Evans- Pritchard, E.E., Kinship And Marriage Among The Nuer, Oxford: Clarendon Press, 1951.

ومفهوم العائلة (The Concept of Family) يستعمل بشكل عام ليشير إلى أنه في كل مجتمع انساني يوجد شيء يسمى العائلة . وعادة يعتقد أو يفترض - أما بشكل ضمني أو قطعي - إنه في كل مجتمع توجد وحدة اجتماعية متميزة تكون من مهمتها القيام ببعض الوظائف . وبعض الباحثين يذهبون إلى حد القول بأن هذه الوحدة هي في كل مكان من العالم متشابهة إلى حد كبير .

على العموم فإن مفهوم العائلة هذا قد نال قسطاً وافراً من الدراسة والنقاش المستفيض من قبل علماء الانثروبولوجيا والاجتماع المحدثين .

فالاستاذ جورج موردوك (George Murdock) - الذي يعتبر من المشاهير في ميدان الدراسات العائلية - حاول على أساس معلومات تحصل عليها من دراسة مقارنة فعالة أو مؤثرة (Influential Compative Study) اشتملت على أكثر من (250) مجتمعاً انسانياً تأكيد أن العائلة النووية (nuclear family) أو الزوجية (conjugal) أو البسيطة (elementary family) توجد أما كشكل وحيد سائد، أو على أنها الخلية الأساسية (as the basic unit) التي منها تتكون انماط عائلية أخرى أكثر تعقيداً أو تركيباً، وفي جميع الأحوال فإن العائلة النووية توجد كوحدة متميزة (as a distinct unit) ذات وظائف فعالة في الأبنية الاجتماعية للمجتمعات البشرية، وهي عالمياً تقوم (Universally performs) بأربعة وظائف أساسية لا غنى للحياة الإنسانية عنها، وهذه الوظائف تتمثل في :

- | | |
|-----------------------------------|---------------------------|
| أ - الوظيفة الجنسية | The sexual function. |
| ب - الوظيفة الاقتصادية | The Economic Function |
| ج - الوظيفة التناسلية | The Reproductive Function |
| د - الوظيفة التعليمية أو التربوية | The Educational Function |

ويستطرد جورج موردوك في تأكيد فرضية عالمية الأسرة النووية حيث كتب يقول بدون شك، فإن الوظيفة الأولى والثالثة (الجنسية والتناسلية)، فإن المجتمع الإنساني سوف ينقرض، أما بالنسبة للوظيفة الرابعة (التعليمية) أو التربوية، فإن الثقافة سوف تنتهي. فالفائدة الاجتماعية العظيمة للعائلة النووية والسبب الرئيسي لعالميتها من ثم، بدأ يظهر على نحو بارز وواضح.⁽¹⁾

ويرى موردوك أن مسؤولية الأسرة تجاه عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال لا تقل أهمية عن العناية الفيزيائية (Physical care) بهم وفي هذا السياق يقول موردوك:

إن واجب أو عبء العملية التعليمية والتنشئة الاجتماعية في كل مكان تقع أساساً على كاهل العائلة النووية. ولربما كانت المسؤولية الجماعية تجاه عملية التعليم والتنشئة الاجتماعية أكثر من أى عامل آخر تلعب دوراً فعالاً في عملية ربط العلاقات الاجتماعية المختلفة لأفراد العائلة.⁽²⁾

فبالإضافة إلى الوظائف الأربع الرئيسة المذكورة آنفاً - والتي هي ذات صبغة عالمية - توجد عدد من الوظائف الأخرى للأسرة النووية أو الزيجية، وإن كانت هذه الوظائف ليست ذات طابع عالمي. فوظيفة المركز الاجتماعي (social status) مثلاً - والتي تعني ربط الفرد بنسق مهني ومحدد لا يستطيع الفرد أن يغير منه لأنه يرتبط في العادة بمولد الشخص أصله أو نسبه أو جنسه أو ديانه - ليست وظيفة عالمية، فهي توجد فقط في المجتمعات التي تقوم إبنيتها الاجتماعية على نمط تدرجي جامد (Rigid)

Murdock, George Peter, *Social Structure*, New York: Macmillan Company, 1949. (1)

Pp. 2-3.

Ibid., P. 10.

(2)

Ibid., P. 10.

(3)

(stratification) كما هو الحال في المجتمعات الطائفية: كالهند وجنوب أفريقيا وغيرها. وفي هذا الصدد كتب جورج موردوك قائلاً:

إن الأسرة بوصفها كياناً اجتماعياً تكتسب دائماً - وإن لم يكن ذلك عالمياً - وظائف مختلفة أخرى. فهي غالباً ما تكون مركزاً للعبادة الدينية، حيث يلعب فيها الأب دور الرجل الدين. كما أنها تمثل وحدة أولية مالكة للأرض.

فقد تتوقف المكانة الاجتماعية للفرد على الوضع الأسري أكثر مما تتوقف على انجاز الشخص أو كفاءته وهكذا.⁽¹⁾

هذا وقد أكد عدد كبير من علماء الأنثروبولوجيا من خلال دراساتهم الميدانية على أهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها أو تقوم بها الأسرة سيما في المجتمعات البدائية، أو مجتمعات ما قبل التصنيع أو ما قبل التعليم «Pre - industrial or Pre - literate societies» وذلك كما تسمى في الكتابات الأنثروبولوجية المعاصرة. فالرابطة التي تربط الأب بالأم لا تمثل فقط ذلك الإمتياز الجنسي الممنوح للزوجين أو الشريكين، حيث أن هناك عدداً من المجتمعات البدائية أو البسيطة تسمح بوجود العلاقات الجنسية غير المقيدة قبل الزواج في حين أن هناك عدداً آخر من هذه المجتمعات يبيع العلاقات الجنسية خارج دائرة الزواج (outside the sphere of marriage). فالتعاون الاقتصادي المستند على تقسيم العمل بين الجنسين يعتبر أحد الدعامات الأساسية في تعضيد التماسك الاجتماعي (social cohesion) بين أفراد الأسرة النووية أو الزوجية.

وقد أصبح فقدان الوظائف الإنتاجية المتجسدة في العمل الجماعي

Ibid, P.11. See Also: Davis. K. **Human Society**, New York, 1967.

(1)

التعاوني الذي يؤديه أفراد الأسرة جميعاً من الملامح المميزة للأسرة النووية في المجتمعات الصناعية الحديثة.

وقد تناول العالم الفرنسي الكبير كلود ليفي استراوس (Levi - Strauss) أهمية العامل الاقتصادي ودوره كعامل ربط قوي في حياة الأسرة النووية وذلك من خلال تحليله للمواقف السيئة التي تواجه غير المتزوجين في إحدى قوى القرى البرازيلية حيث يقول.

يجلس الشبان غير المتزوجين القرفصاء لساعات طويلة في أحد أركان الكوخ بائسين، لا يجدون رعاية أو عناية، أجسامهم هزيلة ويعيشون حالة نفسية في غاية الكآبة. . ولا يستطيع الشاب غير المتزوج أن يترصد إلا في حدود الكوخ. وحينما تشرع الأسرة في تناول طعام الغذاء حول مواقد النار، لا يستطيع الشاب غير المتزوج أن يتناول معهم غذاءه ويظل على هذا الحال مالم يزوده أحد اقربائه من وقت لآخر بكمية ضئيلة يتناولها في هدوء. وحينما سألت أفراد الأسرة عما إذا كان هذا الشاب يتعرض لمرض خطير يمنعه من المشاركة في تناول الطعام ضحكوا من ذلك وقالوا «إنه أعزب»⁽¹⁾ ويرى جورج موردوك أن الأسرة هي خلية فريدة بالنسبة للوظائف التي تقوم بها للكائن البشري. وإنه لا يوجد أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية قد نجح في إيجاد بديل مناسب وفعال لمؤسسة العائلة النووية التي يمكن أن تسند إليها الوظائف التي تقوم بها العائلة النووية، وأنه من المشكوك فيه أن ينجح أي مجتمع من المجتمعات في هذه المحاولة.

وفي ضوء هذا التأكيد الذي يقدمه موردوك، فإن المقترحات الطوبائية لإلغاء العائلة (abolition of the family) والاستخفاف بأهميتها لن يقوم لها قائم.⁽²⁾

(1) Levi- Strauss, C., Des Structures Elementaires de La Parente Paris, 1949 P.49.

Murdock, George Peter. Op. P. 11.

(2)

على العموم لقد تبنى وجهة نظر الاستاذ موردوك بخصوص عالمية الأسرة النووية عدد كبير من العلماء والباحثين، وفي طليعة هؤلاء العلماء بارسونز Parsons وباليز Bales، فالاستاذان المذكوران أعلاه يناقشان ويجادلان بالحجة القوية هذا الموضوع، حيث يذهبان إلى القول بأنه ليس لديهم أدنى شك في مدى الفائدة العملية التي تقوم بها أو تؤديها الوحدات القرابية الصغيرة فيما يخص أو تتعلق بالوظائف التناسلية والجنسية والتنشئة الاجتماعية. الخ فمن الزاوية الوظيفية يبدو أن عملية التنشئة الاجتماعية تشكل جوهر الحياة الاجتماعية، وعمودها الفقري، فالتنشئة الاجتماعية بكل تأكيد تتطلب وحدات اجتماعية صغيرة. (Small social units)، فهي

وحدها دون سواها - التي يكون بمقدورها أو بإمكانها القيام بتلك الوظيفة الأساسية والحيوية (essential function). ويؤكد كل من بارسونز وباليز على أن الوحدات الاجتماعية الصغيرة التي ليس لها بناء قرابي (non - Kinship) structured small units لا يحتمل إطلاقاً أن تقوم بالوظيفة الخطيرة والهامة لعملية التنشئة الاجتماعية بشكل فعال، وذلك بالرغم من أن البراعة أو الإبداع البشري، بطبيعة الحال، قادر على اختراع البدائل لأداء هذه الوظيفة.⁽¹⁾

والاستاذ جورج موردوك في كتابه الموسوم البناء الاجتماعي، والمشار إليه آنفاً يخلص إلى نتيجة مؤداها تأكيد ضرورة عالمية الأسرة النووية أو البسيطة أو الزيجية. ويصر على تأكيد وجودها كخلية أساسية، ذات وظائف محددة. فمن منظوره حتى عندما تكون العائلة البسيطة متداخلة (enveloped) في وحدات عائلية ممتدة كالعشيرة أو القبيلة، فهي مع ذلك

(1) Parsons, Talcott & Bales, Robert, **Family, Socialization And Interaction Process** (1), Glencoe: The Free Press, 1955.

تظل دوماً متميزة كوحدة جزئية (sub - unit) ذات وظيفة عالمية (universal function)

أما الأستاذين ليفي Levy وفلرز Fallers فقد تناولوا أيضاً فحص مفهوم عالمية الأسرة النووية من حيث كونها الخلية الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية كما يتصورها جورج مودوك. ولكن على ما يبدو أنهما ليس على إتفاق تام مع وجهات نظر الأستاذ جورج مودوك. فمن خلال نقاشهما المستفيض لهذا الموضوع يتضح أنهما لا ينكران أنه أغلب إن لم يكن في كل المجتمعات البشرية أن الأفراد أو الأشخاص قادرين على تمييز آبائهم وإخوانهم وإخواتهم أي أقرب الأقربين (lineal relatives) من الأقارب الآخرين، أي البعيدين «collateral relatives» ولكن الشيء الذي يرفضه كل من ليفي وفلرز هو الاعتقاد بأن العائلة الممتدة أو العشيرة (extended family or clan) دائماً تتكون من تجمع للعائلات البسيطة أو الزيجية (eggregation of nuclear families) - وذلك كما يظهر من طرح مودوك لهذه القضية - وأنه في تلك العائلات فإن عملية التنشئة الاجتماعية تتم أساساً في إطار العائلة البسيطة أو الزيجية أو النووية⁽¹⁾

وفي مقال آخر للأستاذ ليفي، نجده يدلل على أهمية العائلة النووية كوحدة جزئية أساسية في القيام بوظيفة التنشئة، حيث يشير في هذا المقال إلى أن الأطفال في العائلة الصينية التقليدية تتم تنشئتهم الاجتماعية في إطار العائلة الأبوية الممتدة. وفي مثال هذه الوحدة الكبيرة الممتدة فإن العائلة الزيجية أو النووية أو البسيطة لاتعتبر على الإطلاق الوحدة الجزئية القوية (strongest sub-unit) في عملية التنشئة الاجتماعية.⁽²⁾

Levy, M. j & Fallers, L. A., The Family: Some Comparative Considerations, *American Anthropologist*, Vol. 61, 1959, Pp. 647- 51.

Levy, M. J, Some Questions About Parsons, Treatment Of The Incest Problem, (2) *British Journal Of Sociology*, Vol. 6, 1955, Pp. 101- 17.

ويؤيد الأستاذ فيلرلر ما ذهب إليه زميله الأستاذ ليفي بخصوص الأهمية الثانوية للعائلة النووية في عملية التنشئة الاجتماعية. ففي ورقة حول العوامل الهامة في استقرارية الزواج في مجتمع «بازوقا» (Basoga) في شرق أفريقيا يوضح فيلدر أن البيت في هذا المجتمع تشغله عائلة نووية بالإضافة إلى بعض الأقارب من الرجال غير المتزوجين - وعلى أية حال، فإن التماسك بين العشائر الأبوية البعد قوي جداً. وأن الأسرة النووية تميل إلى الانقسام أو الانشقاق بين الولاءات المتضاربة (conflicting loyalties) للأزواج أو الزوجين. فالطلاق من ثم، يبدو أنه شيئاً ما أو مألوف والأطفال بناء على ذلك كثيراً ما تتم عملية تنشئتهم في بيوت بتواجد أحد الأبوين وليس كليهما. والشئ الأكثر أهمية، أنه حتى في حالات ما إذا بقيت الزيجات متماسكة فإن تضارب الولاءات نحو العشائر الأبوية ينتج عنه انقسام ولاء الأطفال بين عشائر الأبوين وليس إلى العائلة النووية كوحدة جزئية متميزة.^(١)

ويبدو أن الأستاذ ملفورد اسبيرو (melford Spiro) في مناقشة لموضوع العائلة ومسألة عالميتها قد تبنى هو الآخر وجهة نظر مخالفة لوجهات نظر الأستاذ مورديك السابق الذكر. فمن خلال دراسات ملفوراسبيرو لمجتمع الكيبوتز Kibbutz يفهم أن العائلة في هذا المجتمع تتألف من البالغين من كلا الجنسين وأطفالهم. ولكن الشئ الجدير بالذكر هنا هو وظيفة التنشئة الاجتماعية أو عملية التطبيع - كأخطر عملية في حياة الكائن البشري - دائماً يقوم بها المجتمع ككل (society as a whole) وليست العائلة التي ينتمي لها الأطفال، وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها المدرسون والمدرسات والممرضون والممرضات وغيرهم من بقية قطاعات المجتمع الأخرى، نيابة عن الأسرة والأبوين (On behalf of the parents) والمحال هذه، فإن اسبيرو

Fallers, Lloyd A., Some Determinants Of Marriage Stability In Basoga: A Refor- (1)
mulation Of Gluckman, S Hypothesis, *Africa*, Vol. 27, 1957 Pp. 106-23.

يعتقد أنه من الصعوبة بمكان القول بأن الأسرة أو العائلة النووية أو البسيطة - كما حددها موردوك في كتابه البناء الاجتماعي - يكون لها وجود اجتماعي في المجتمع المعني بالذكر، طالما أن أهم وظائفها تقوم بها مؤسسات أخرى غيرها.

وعلى أية حال، فإن اسبيرو بعد انقضاء بضعة أعوام على وجهات نظره المذكورة آنفاً، أعاد النظر في تفسير المعلومات الواردة في مقاله السابق بخصوص عالمية الأسرة النووية وفيما تقوم به من وظائف. وفي هذه الإضافة أو الملحق، يعترف اسبيرو وبطريق ضمني أو غير مباشر بوجود العائلة البسيطة أو النووية في مجتمع الكيبوتز وبأهميتها في عملية التنشئة الاجتماعية. فقد أشار إلى أنه على الرغم من أن الآباء وأطفالهم لا يشكلون وحدة عائلية بالمعنى الذي حدده الأستاذ موردوك لمفهوم العائلة، إلا أنهم مع ذلك يكونون جماعة فريدة متميزة في مجتمع الكيبوتز. فالأطفال في هذا المجتمع ليسوا فقط مرغوبين من قبل الآباء ولكن في معظم الأحيان يخطط لهم. وعلاوة على ذلك فإن هؤلاء الأطفال ليس أناساً آخرين يدعون كأبناء وبناات ومن جهة أو زاوية أخرى فإن الأطفال يدعون أو ينادون آبائهم كأب وأم، ومن ثم فإن الآباء وأطفالهم يشكلون أو يكونون مجموعة اجتماعية (social group) تتميز بوظائفها التفاعلية والعاطفية.⁽¹⁾

والحقيقة الهامة التي يمكن استنتاجها من دراسة ملفورد اسبيرو لمجتمع الكيبوتز، هي أنه بالرغم من أن الآباء والأمهات يلعبون دوراً ثانوياً (play only a minor part) في عملية التنشئة الاجتماعية في شكلها أو إطارها الرسمي، إلا أن لهم دوراً خطيراً وكبيراً في حياة انجالهم وأطفالهم وهذا

Spirs Melford, Is The Family Universal, In *Marriage, Family, And Residence*, Ed. (1)

By Paul Bohannan And John Middleton, The Natural History Press, New York,

1968.

يعني أن المدرسين والمدرسات، والمرضيين والمرضات وغيرهم من بقية المؤسسات الاجتماعية لا يريدون الأطفال وفقاً لتعليماتهم وامتزجتهم الخاصة، ولكن حسب الإجراءات والقواعد والمعايير التي يضعها ويرتضيها الآباء والأمهات.

فالأسرة على ما يبدو أنها مؤسسة ضرورية تقوم بمهام جسيمة لا غنى للإنسان عنها، فوجود الفرد السوي يرتبط بوجود هذه الوحدة المميزة في البنيان الاجتماعي. ويعزز العالم روبرت لوى (Robert Lowie) ظاهرة عالمية الأسرة بقوله:

بصرف النظر عما إذا كانت العلاقات الزوجية دائمة أو مؤقتة، وعما إذا كان الزواج تعددياً بالنسبة للزوجات (Polygynous) أو تعددياً بالنسبة للأزواج (polyandrous)، وهذا نادر الحدوث، أو متسامحاً في العلاقات الجنسية، وأخيراً بصرف النظر عما إذا كانت ظروف الأسرة تتعقد باشتغالها على أعضاء لا تضمهم الأسرة المألوفة لدينا، فإن الحقيقة الهامة التي تكمن وراء كل ذلك هي أن الزوج والأطفال الصغار يشكلون جميعاً وحدة مستقلة عن بقية المجتمع المحلي.⁽¹⁾

وبإمكاننا أن نقدر خطورة وأهمية الأسرة الزوجية في حياة الأفراد إذا ما أمعنا النظر في الوظائف الرئيسة التي تقوم بها، والمشكلات الكبيرة التي تترتب على قيام أية جماعات أخرى - سواء كان ذلك نتيجة ظروف طبيعية أو تعسفية - ومن ثم الهوية النفسية السحيقة بسبب حرمان الكائن البشري من عطف وحنان ورعاية الأبوين البيولوجيين أو الطبيعيين (physical parents).

Lowie, Robert, Op. Cit., Pp. 66-7.

(1)

رابعاً: الأسرة والمرأة من منظور النظرية العالمية الثالثة :

لقد أدركت النظرية العالمية الثالثة الأهمية البالغة للأسرة على اعتبار أن هذه المؤسسة الاجتماعية شيء جوهري وضروري لصنع الأجيال السوية الذين هم عماد بارز في الركن الاجتماعي للنظرية حيث جاء في هذه الأهمية مايلي :-

فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد في الأسرة نمواً طبيعياً، وتزدهر فيه الأسرة ويستقر الفرد في الأسرة البشرية مثل الورقة في الغصن أو مثل الغصن في الشجرة، لأمعنى له إذا انفصل عنها ولأحياة مادية له، وكذلك الفرد إذا انفصل عن الأسرة. أي أن الفرد بلا أسرة لأمعنى له إذا وصل المجتمع الإنساني إلى وجود بدون أسرة فيصبح حينئذ مجتمع صعاليك مثله مثل النبات الصناعي.⁽¹⁾

فالأسرة هي وحدة اجتماعية تقوم بمجموعة من الوظائف المحددة تترك آثارها في العملية الاجتماعية، واستمرار المجتمع بأسره يتوقف عليها، وأن أية محاولة لتقويض دعائم النظام الأسري - (كما حدث في المجتمع الغربي وفي بعض بلاد العالم الأخرى نتيجة للثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر)- هي شيء ضد الطبيعة البشرية، والقانون الطبيعي، هو وضع اصطناعي معرض للفشل آجلاً أو عاجلاً.

فقد حدث في أعقاب الثورة البلشفية (الروسية) عام 1917م أن حاولت الحكومة السوفيتية التقليل من دور أهمية الأسرة والبغاء الأسري

(1) معمر القذافي: الركن الاجتماعي، مرجع سابق، ص 17.

والإضعاف من شأنها (to undermine the role human family)، ولكن بعد أن استقرت الأمور في روسيا عادت الحكومة مرة أخرى إلى تبني سياسة تدعيم الأسرة والنظام الأسرى والمحافظة عليها.

وما لهذا الموقف الجديد إلا إدراكاً منها أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية ضرورة طبيعية وحتمية لبقاء الجنس البشري واستمرارية الحياة الاجتماعية في إطار منظم.

إن التقليل من شأن وقيمة الأسرة يهدد بحدوث فوضى في العلاقات الاجتماعية (threaten to confuse social relations) على جميع الأصعدة.

والفوضى في النظام الأسرى تهدد بدورها الاجتماعي بشكل عام (threaten the social order as whole).

تبين لنا الدراسات كيف تتحول عدد من الحقائق الأولية كالاتصاق والضعف اللذان يشعر بهما الوليد الانساني إلى مجموعة من العلاقات الاجتماعية المحددة فعلى سبيل المثال، تتوقع الأم في كل المجتمعات البشرية تنمية مشاعر معينة نحو الطفل كما تتقبل مجموعة بدورها مجموعة من الالتزامات المحددة نحوه.

فلقد تبين أن الأطفال الذين يلحقون بالمؤسسات الإيوائية مع توفر الرعاية المادية الكاملة لهم، وإشباع حاجاتهم الجسمية (physical care) لا ينجحون في حياتهم مالم تتوفر لهم الحاجة النفسية والاجتماعية التي تحدد في المواقف الطبيعية للام نحو صغارها سواء كان عند الانسان أو عند بعض أنواع الحيوانات.

ولقد اتضح من بعض الدراسات المقارنة لجماعة من الأطفال عاشوا في مؤسسة داخلية وجماعة أخرى في كنف أسر خاصة، أن الأطفال الذين

عاشوا في المؤسسات الإيوائية كانوا بوجه عام أقل نمواً في قدراتهم العقلية وأضعف من حيث المهارات اللغوية، وهم أيضاً أقل قدرة على تكوين علاقات اجتماعية ايجابية ناجحة مع بقية أفراد المجتمع .

ولقد عبرت النظرية العالمية الثالثة عن المعنى حيث جاء في ركنها الثالث ما يلي .

إن من دور المرأة الطبيعي في الأمومة أي أن تحل دور الحضانة محل الأم - هو بداية الاستغناء عن المجتمع الانساني، وتحويله إلى مجتمع بيولوجي وإلى حياة صناعية، إن فصل الأطفال عن أمهاتهم وحشدهم في دور الحضانة هي عملية تحويلهم إلى ما يشبه أفراخ الدجاج تماماً حيث تشكل دور الحضانة ما يماثل محطات التسمين التي تجمع فيها الأفراخ بعد تفقيسها .

إن بني الإنسان لاتصلح له وتناسب طبيعته وتليق بكرامته إلا الأمومة الطبيعية . . أي أن الطفل تربية أمه) . .

وأن ينشأ في أسرة فيها أمومة وأبوة وأخوة لا في محطة كمحطة تربية الدواجن .⁽¹⁾

فالوحدة الأسرية إذن تلعب دوراً بارزاً في نمو الذات وتحافظ على قوتها، إذا أنها توفر بناءً محدداً للذات، ومن ثم تسمح لها بإدراك الواقع والتنبؤ بالسلوك في المواقف المختلفة .

أضف إلى ذلك أن الأسرة كخلية اجتماعية هي بمثابة عالم صغير يرتبط بروابط وثيقة من العلاقات الشخصية المتبادلة (Face to Face)

(1) معمر القذافي: الفصل الثالث الركن الاجتماعي، مرجع سابق.

(relations)، وهذه العلاقات لا يمكن أن تتوفر بمثل هذه الدرجة في أية محيط آخر

وإذا كان الفرد يعتبر جزءاً متفاعلاً في هذا البناء ويقوم بوظيفة فيه فمعنى ذلك أنه يمارس إمتداد لذاته الخاصة .

الفرد ليس هو مجرد ذاته فحسب بل هو أيضاً جزء من كل (Part of a whole) مرتبط بروابط متينة يحصل منه - (أى من هذا الكل) - على قوة متزايدة ومن هذا المنطلق فلا غرابة أن نجد الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة يؤكد على أن الطريق الأمثل لتحقيق السعادة ومن ثم لتحقيق الشيء المميز للإنسان يكمن في ضرورة محافظة المجتمع الإنساني على التماسك الاجتماعي للأسر الإنسانية (the social cohesion of human family) بغية الاستفادة من المنافع والمزايا والمثل التي يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والإلفة والمحبة الأسرية وفي هذا الصدد يقول الركن الاجتماعي :

إن المجتمعات التي يتهدد فيها وجود الأسرة ووحدتها بسبب أي ظرف هي مثل الحقل النباتي الذي يتهدد نباته بالانجراف أو العطش أو الحرق أو الذبول واليبس فالحديقة المزدهرة أو الحقل هو الذى تنمو نباتاته نمواً طبيعياً وتزدهر وتلقح وتستقر . وكذلك المجتمع الانساني فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد في الأسرة نمواً طبيعياً تزهر فيه ويستقر الفرد في الأسرة البشرية .

أى الفرد بلا أسرة لا معنى له ولا حياة اجتماعية له .⁽¹⁾

إن جميع شعوب الأرض التي تحاول أن تتخطى حواجز القهر والتخلف تدرك أن مسألة تحرير المرأة وكسر القيود التي كبلتها أمداً طويلاً من الزمن وأبعدتها عن المساهمة في عجلة التقدم هي ضرورة ملحة .

(1) معمر القذافي: الفصل الثالث، الركن الاجتماعي، ص 16 - 17 .

فالمرأة باعتبار كونها مدرسة الأجيال لابد وأن تلعب دوراً حاسماً في البناء الفكري والسياسي والاجتماعي لكل مجتمع من أجل إحداث تغيير جذري يقهر واقع التخلف وإحلال واقع جديد محله تمارس فيه المرأة التأثير والدور الفعال في صنع عالم متقدم ومن أجل ذلك رأت النظرية العالمية الثالثة وفي ركنها الاجتماعي أنه لابد من الاهتمام بقطاع المرأة واسترداد حقوقها المسلوبة فهي نصف المجتمع والعمود الفقري الذي تقوم عليه أية خلية أسرية.

فهي إذا جاز التعبير أحد طرفي المعادلة الأسرية على أن اعتبار الزوج هو الطرف الآخر المتمم أو المكمل لتلك المعادلة.

فأهمية الأسرة في البنيان الأسري هي نفس أهمية الرجل إن لم تكن أكثر فكل من المرأة والرجل مكمل للآخر.

ومن أجل ذلك اعتبرهما الباريء القدير على أن كل منهما سكن للآخر وراحة ومودة له. . ففي سورة الروم يقول الله تعالى: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً﴾ وفي سورة البقرة: ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾

والاهتمام بقضية المرأة وحريتها ليس وليدة ثقافة وحضارة القرن الحالي بل يرجع إلى عصور موعلة في القدم حيث طرح السؤال تلو الآخر حول المساواة مع الرجل أم لا.

وقد بلغ التساؤل ذروته إلى حد التشكيك في إنسانية المرأة كلية ولقد كانت المحصلة أو النتيجة الحتمية لمثل هذه التساؤلات هي التجديد وسلب المرأة من كامل حريتها وأهليتها وجدارتها كإنسانه.

فالمرأة على مر عصور التاريخ وقفت في قفص الإتهام، (ودون

جريمة تذكر على الإطلاق اللهم الا كونها أنثى)، والقاضي بطبيعة الحال في جميع الأحوال هو الرجل..

فهو الذي أهدر حقوقها بدعوى تفوقه عليها، على حين أن كفاءة الشرائع السماوية بريئة من هذه الدعاوى الباطلة.

فاليونان مثلاً، وهم في أوج مجدهم وفي الوقت الذي كانوا يعتبرون فيه أنفسهم قبلة الحضارة الإنسانية ونموذج الديمقراطية الفذة، في ذلك الوقت كانوا ينظرون إلى المرأة نظرة ازدراء واحتقار ويعتبرونها تابعة بل مملوكة للرجل كما يملك المواشي وغيرها من الممتلكات المنقولة (chattel).

ولم تكن مكانة المرأة عند الرومان بأحسن حال مما كانت عليه عند اليونان، حيث كان ينظر لها على أنها كمّاً مهماً وفي منزلة أدنى من الرجل الذي اعتبر سيّداً لها.

أما العرب في عصورهم الجاهلية فكانوا يحكمون عليها بالموت منذ اللحظة الأولى التي تطأ فيها قدماها عالم الوجود الكوني.

وعلى العموم، فإن حتى في أمم العالم المتقدم اليوم ما تزال المرأة ترزخ تحت نير أشكال مختلفة، بيد أنها مقننة في كثير من الأحيان، من الظلم والاستغلال وتسلط الرجل وهيئته عليها.

من الواضح إذن، أن اهتمام النظرية العالمية الثالثة بقضية المرأة لم ينطلق من فراغ، وإنما هو ردّ فعل للظلم والقهر والذل والاستغلال الذي عانتة حقبة طويلة من الزمن.

فالإنسان إذا قدّر له أن يبقى وأن يعم الخير والسعادة لا يبد له من الاهتمام بقطاع النساء باعتبارهن نصف سكان الكرة الأرضية أو ما يزيد.

فالأُمومة (motherhood) باعتبارها عملية تربية على درجة كبيرة من الخطورة هي من اختصاص المرأة، وأن أية محاولة للاستغناء عن دور المرأة الطبيعي في الأُمومة وذلك بأن تحل دور الحضانة كلياً محل الأم، كما يحدث آنياً في المجتمعات الحزبية والشيوعية وغيرها من بلاد العالم، إنما هو في جوهره استغناء عن المجتمع الإنسان في حد ذاته وتحويله إلى مجتمع صناعي (artificial society).

إن الوضع الطبيعي لبني الإنسان المفعم بالسعادة، (كما يطرحه الركن الثالث من النظرية العالمية الثالثة)، هو أن ينشأ الفرد في أسرة يتمتع فيها بحنان وعطف ورعاية الأُمومة والأبوة على حد سواء.

وإذا كانت الأسرة هي حجر الزاوية (corner stone) في البناء الاجتماعي فلا بد للبنيان الأسري من أن يقوم على أساس التفاهم بين الزوج والزوجة، وهذا بطبيعة الحال لن يتسنى إلا إذا كانت العلاقات قائمة على قدم المساواة ومعرفة كل منهما لحقوقه وواجباته وفقاً لمعطيات إنسانية مستمدة من القانون الطبيعي والفطرة البشرية.

ولهذا فإن الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة⁽¹⁾ جاء محاولاً استرداد كرامة المرأة وأدبتها كإنسانة لا كأنتى، حيث أكد على ضرورة موافقة الزوج والزوجة في مسألة الزواج والطلاق، وعلى قدم المساواة المرأة بالرجل في كامل الحقوق الممنوحة لها وفق كل هذا وذلك أو ذاك فقد وضع هذا الركن الضمانات لحماية النشء من الاستغلال ومن الانحرافات الشاذة، وذلك بأن جعل المرأة صاحبة المنزل، حيث أن المنزل هو المكان الملائم للأُمومة والتي هي وظيفة طبيعية للمرأة. وفي هذا السياق جاء ما نصه:

(1) معمر القذافي: الفصل الثالث، الركن الاجتماعي، مرجع سابق ص 47 - 48.

إن المرأة والرجل لافرق بينهما في كل ما هو انساني فلا يجوز لأي واحد أن يتزوج الآخر رغم إرادته أو أن يطلقها دون محاكمة عادلة تؤيده دون إتفاق ارادتي الرجل والمرأة بدون محاكمة. . أو أن تتزوج دون إتفاق على الاطلاق، أو أن يتزوج الرجل دون إتفاق أو طلاق، والمرأة هي صاحبة المنزل لأن المنزل هو أحد الظروف الملائمة والتي تكون ضرورية للمرأة التي تحمل وترضع وتلد وتقوم بعملية الأمومة. أي أن الأنثى هي صاحبة مأوى الأمومة أي البيت.

ولقد شغلت قضية المرأة ووضعها في المجتمع أذهان الكثيرين من العلماء والباحثين والمفكرين في الشرق والغرب أمداً طويلاً من الزمن.

ولقد تعددت وجهات النظر وتباينت، وهذا شيء طبيعي بسبب الاختلاف في الخلفيات الثقافية والحضارية التي ينتمي إليها هؤلاء المفكرون والعلماء.

وعلى أية حال، فإن على ما يبدو أن كافة المحاولات كانت ذات نظرة سطحية لأنها لم تبحث في الجذور الأصلية للمسألة ومن ثم لم تنطلق من أرضية صلبة.

فهي لم تحاول استئصال المرض من جذوره أو كشف الداء الحقيقي قبل وصف العلاج.

وتجاه هذه القضية الهامة ينقسم المفكرون بشكل عام إلى طائفتين اثنتين هما: فريق تقليدي محافظ (conservative) يرى أن المرأة مخلوق ضعيف أقل منزلة من الرجل، وعليه فإن المكان المناسب لها أن تبقى رهينة جدران البيت أما الفريق الآخر الذي يصف بأنه تقدمي متطرف.

(radical progressive) فهو لا يمانع من حيث المبدأ (in principle) في خروج المرأة إلى ميدان العمل أسوة بالرجل، ولكن الشرط الأساسي لـ

المرأة على قدم المساواة مع الرجل (on equal footing) أن تتساوى معه في مسألة الحقوق والواجبات. وهذا معناه أن تخرج إلى الميدان وتمارس نفس الأعمال التي يقوم بها الرجل وتحت نفس الظروف التي يتطلبها العمل (under the same working conditions) على أية حال، أن الشيء الذي يجب أن نأخذه في الاعتبار هنا، هو أن كلاً من العلماء والمفكرين المحافظين منهم، والمتطرفين التقدميين، يبدو وأنهم جميعاً انساقوا وراء التفسير المنبثق من نظرية التصنيف الطبقي والتدرج الطبقي (social stratification) التي تقضى بأن مركز المرأة ومكانتها في المجتمع أدنى من المركز الذي يستحقه الرجل، وهذا يعنى أو يتضمن خضوع النساء للرجال (subordination of women to men)⁽¹⁾.

إن دعاة هذه المساواة المزعومة - بالصورة التي يطرحونها- هم جميعاً قد تجاهلوا جوهر أو صلب القضية المطروحة - فالقضية من منظور القانون الطبيعي المستمد من الفطرة الطبيعية البشرية، وكما يفهم من الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة تتجلى في أنه ليس هناك فرق أو تفرق بين بني الإنسان سواء كان ذلك رجلاً أو امرأة، صغيراً أو كبيراً في الحقوق الإنسانية.

ولكن من الخطأ يمكن الاعتقاد أو الظن بأن هناك مساواة تامة بينهم فيما يجب أن يقوموا به من واجبات.

فالشيء الذي يقوم به الطفل قد لا يستطيع أن يقوم به الرجل البالغ،

(1) أنظر في هذا الصدد:

Young, M., & Willmott, P., *The Symmetrical Family*, Routledge &

Kegan Paul, 1973, Friedan, B., *The Feminine Mystique*, Gollacz, 1973, Higgins, R., *Observer Magazin*, 13 Th Oct., 74.

والذي تقوم به المرأة لا يقوم به الرجل، أو الذي يقوم به الرجل قد لا تقوم به المرأة.. الخ..

فالشئ المهم إذن هو أن العمل أو فرص العمل يجب أن يوفرها المجتمع لجميع الأفراد القادرين عليه والمحتاجين لهم رجالاً كانوا أو نساءً، بيد أن الشرط الأساسي والجوهري من منظور النظرية العالمية الثالثة هو أن يعمل كل شخص أو فرد في المجال الذي يتناسب وقدراته وإمكاناته، وأن لا يجبر تحت ظروف القهر والعسف والاستغلال والحاجة للقيام بالأعمال التي لا تناسبه وإذا حدث أى شيء من ذلك معناه تجاهل للفترة والقانون الطبيعي.

إن تجاهل الفروق الطبيعية (natural differences) بين المرأة والرجل والخلط بين الأدوار التي تلائم كل منهم لا يعتبر بأي حال من الأحوال اتجاهاً حضارياً وإنما هو في الحقيقة عمل مضاد لنوااميس الطبيعة والعبودية المقننة.

فالمرأة في الشرق لازالت مغلوبة على امرها حيث ينظر لها على أنها سلعة كقطعة من الأثاث قابل وخاضع للبيع والشراء.

وبعبارة أخرى فهي حديث للمتعة فقط. أما في المجتمعات الغربية - بالرغم من كل التقدم التقني الهائل - فلا يوجد هناك تحرر فعلي للمرأة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى.

فالمرأة في هذه المجتمعات اضطرت لتقمص شخصية الرجل من أجل كسب لقمة العيش ونيل الحقوق والحرية المزعومة. إنها في حقيقة الأمر مضطهدة حيث إنها مجبرة على التحول إلى سلعة ذات قيمة اقتصادية، فهي أداة إنتاج ليس إلا.

من الواضح أن الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الناشئة ينظر للموضوع من زاوية أبعد وأعمق . فجوهر القضية هو تحقيق حرية الإنسان، سواء كان ذلك الإنسان ذكراً أم أنثى، وعلى أساس إنساني صرف فمعيار (criterion) التمايز هنا يختلف عما هو موجود أو مطروح في سابقتها من النظريات، فهو معيار يستمد روحه وجوهره من الطبيعة والقانون الطبيعي، فالتمايز في المجتمع لا يكون على أساس ما يقدمه هذا الفرد أو ذلك من إنتاج لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع، تتحقق الحرية والسعادة الأسرية.

الخاتمة

يظهر لنا النقاش الدائر عن الأسرة ومسألة وجودها كمؤسسة اجتماعية علمية إنه بالرغم من أن العلماء والباحثين والمختصين في شؤونها ليسوا على اتفاق تام في المسألة العالمية والوظائف المناطة على كاهلها أو عاتقها إنه يمكنني القول ومن وجهة نظري الشخصية أن الأسرة البسيطة أو الزيجية كخلية اجتماعية هي أساس كل بناء اجتماعي سليم.

ومن ثم فهي وجود عالمي لا غنى للكائن البشري والمخلوق للأجيال السوية.

فالأ أسرة النووية أو الزيجية على ما يبدو أنها موجودة حتى وأن كانت تلك العائلة متضمنة أو متداخلة ومغلقة (Enveloped) في وحدات اجتماعية كبيرة (In more extended domestic units) كما الحال في الأسرة التقليدية في المجتمعات البسيطة.

وعلى أية حال، فالأسرة اليوم تتعرض إلى مخاطر جمة تفقدها أو تسلبها جل وظائفها الحيوية. فالثورة الصناعية التي تشهدها الكثير من امم

العالم المعاصر لم تكن ثورة صناعية فحسب، ولكنها في ذات الوقت ثورة اجتماعية، وإذ ترتب عليها أو نتج عنها عدة تغيرات هامة في مختلف النظم والمؤسسات داخل المجتمع بما فيها الأسرة.

فانتقال الإنتاج من البيت إلى المصنع تسبب في الفصل بين مكان الإقامة ومحل العمل حيث كانا قبل ذلك شيئاً واحداً. ومع ازدياد التطور الصناعي وتوسيع وتنويع قاعدته ازدادت فرص العمل أيضاً، الأمر الذي دفع المرأة إلى الانخراط في مجالات العمل الصناعي المختلفة، وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الزوجة والأم مجبرة على قضاء الساعات الطوال خارج البيت بعيداً عن أطفالها الذين تركت مهمة رعايتهم إلى دور الحضانة، وهذا معناه أن التفاعل (interaction) القائم بين الأم وأطفالها - الذي هو حجر الزاوية في بناء الذات - قد انتابه شيء من الخلخل والاهتزاز بالأسرة في المجتمعات الزراعية والرعوية.

وعليه ونحن كعالم نامي أخذ في طريق الصناعة والتصنيع والتقدم التقني يجب علينا أن نتفادى هذا الداء العضال الذي يهدد الوجود الأسري لبني الإنسان.

ذلك لأن المحافظة على هذا البنيان الحيوي وأهميته في بناء الإنسان السعيد يتطلب منا المزيد من العناية والوعي والدراسة والبحث لكي نحقق التقدم المنشود دون أن نفقد أو نُسَلَب دراسة هذه الخلية لأهم وظائفها ومقوماتها، وبهذه الكيفية نستطيع أن نتلافى الكثير من المشاكل التي تعانيها دول العالم الصناعي في الغرب والشرق على حد سواء.

الفصل الثاني

المرأة والتنمية في الجماهيرية العظمى : دراسة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانثر ذلك على وضع ودور المرأة

• مقدمة

- النظريات الاجتماعية وتفسيرها لوضع ودور المرأة العربية
- التحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجماهيرية
- الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا
- المرأة والقوى العاملة في الجماهيرية
- الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية الليبية
- سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية
- الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية الليبية
- اعمار القوى العاملة النسائية الليبية
- الدور السياسي للمرأة في الجماهيرية

مقدمة

يعتبر وضع المرأة ومساهمتها في التنمية في أي مجتمع أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه. كما أنه لا يمكن أن يتقدم مجتمع في عصرنا الحاضر بخطى سريعة ومنظمة مخلفاً وراءه النصف من افراده في حالة تخلف، وذلك فإن تخلف المرأة في أي مجتمع لا بد أن ينعكس أثره مباشرة على تفكير وسلوك واتجاهات أفراد المجتمع حيث يشكل هذا في حد ذاته أهم العوامل المعوقة لتقدم وتنمية المجتمع.

إن طرح المسألة على هذا الشكل يعطينا فوراً بعدها التنموي الذي يتطلب منا النظر إلى الموضوع بابعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وذلك على اعتبار أن التنمية تعني أساساً: تفتح أو تفتح كل الطاقات الروحية والمادية الكامنة في المجتمع ومن ثم توجيهها في سبيل تقدم المجتمع ورفع شأنه.

وعلى هذا الأساس فإن تنمية الإنسان، تكتسب أهمية خاصة في أي استراتيجية تنموية، فالإنسان هو هدف أية تنمية وهو وسيلتها في وقت واحد، والتنمية تقتضي اتاحة الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية داخل المجتمع كما تتطلب إعداده واكسابه السلوك والاتجاهات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة التي تتفق والأهداف الكبرى للمجتمع.

وفي هذا البحث المتواضع نحاول دراسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع الليبي، وتأثيرها على الوضع التعليمي، ودخول المرأة إلى القوى العاملة، والدور السياسي للمرأة في الجماهيرية، وذلك من أجل معرفة مدى صحة النظريات التقليدية في دراستها لوضع ودور المرأة في المجتمع العربي.

النظريات الاجتماعية وتفسيرها لوضع ودور المرأة العربية

يحتوى هذا الجزء من الكتاب على عرض للدراسات التي اهتمت بتفسير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية وذلك من أجل محاولة معرفة الأبعاد النظرية والمنهجية التي تدور حولها هذه الدراسات ومقدرتها على اكتشاف الحقائق التي تلعب الدور الرئيسي في تشكيل وبلورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية.

ضمن أشهر النظريات الاجتماعية التي ساهمت في تفسير وضع المرأة العربية - النظرية التقليدية - أو ما تسمى «بالنظرية الوظيفية» في علم الاجتماع (The functional theory).

من المعروف أن مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة قليل جداً، إذا ما قورنت بمساهمة المرأة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية - انظر جدول رقم (1) وجدول رقم (2).

لقد لفتت هذه الظاهرة انتباه بعض الباحثين والعلماء في علم الاجتماع ومنهم أصحاب النظرية الوظيفية، حيث قاموا بدراستها وتفسيرها على النحو التالي.

إن طبيعة وضع المرأة العربية وقلة مشاركتها في القوى العاملة ترجع إلى عاملين أساسيين هما: -

1 - العامل الديني الإسلامي .

2 - عامل العادات والتقاليد المطبقة في البلاد العربية وهي (عدم الاختلاط) و (الضبط الاجتماعي) .

وعليه فيرى الباحثان - وودسمول و لاكشير (Woodsmal and Lacouture) أن ظاهرة قلة دخول المرأة إلى العمل في البلاد العربية ترجع إلى تعاليم الدين الإسلامي وإلى أن المجتمع العربي ما زال تقليدياً ومحافظاً أي (Traditional and Conservative) ويستشهد الباحثان بحالة مصر حيث تدل الإحصائية على أن من (480) امرأة يعملن في المصارف المصرية (National Banks) فكانت نسبة (07/30) منهم نساء مسلمات والبقية غير مسلمات ومن (263) امرأة يعملن في شركة شيل (Shell Company) كانت منهم (5/%) فقط نساء مسلمات أما البقية فمن غير المسلمات، كذلك الحال في المغرب فبالرغم من أن (14/%) من المستخدمين من المهن التخصصية (2) نساء إلا أن ثلثهن فقط نساء مسلمات والباقي غير المسلمات .

أما بالنسبة إلى أصحاب التفسير الثاني، فقد ذهب الباحث - فورجت (Forget) إلى أن القول مستشهداً بحالة المغرب «أن نظرة الرجل إلى المرأة العاملة في المغرب تتركز في أن كسب المرأة نقوداً من الخارج عن طريق العمل يعتبر إهانة (Insult) وتدنيّاً لطهارة البيت، كما أن بعض الرجال هناك يصفون الفتيات العاملات بالأخلاقية والضياع (Loose and Immoral) .

كما ادعى أصحاب هذا التفسير كذلك بأن سبب دخول أعداد كبيرة

من النساء العربيات ميدان التدريس مقارنة بميادين العمل الأخرى هو عدم الاختلاط.

يقول فورجت (Forget) في هذا الشأن:

تعتقد المدرسات اللاتي يعملن في مراكز بأن مهنة التدريس أكثر المهن تناسباً للمرأة، لأن هناك الاختلاط والتعامل إما مع نساء مثلهن أو مع أطفال(4).

إن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو:-

كيف يستطيع الباحثون تفسير ظاهرة وجود نسبة كبيرة من النساء في قطاع التدريس في المجتمعات العربية والأوربية والشيوعية؟ فهناك مبدأ الاختلاط مباح؟ ففي الاتحاد السوفيتي مثلاً هناك (76٪) من المشتغلين في التدريس نساء (5).

زيادة على ذلك ظاهرة وجود النساء في ميدان التدريس بأعداد كبيرة تبدو أنها ظاهرة عالمية ولا يقتصر وجودها في المجتمع العربي فقط.

يقول بوسرب (E. Boserup) في هذا الشأن «إن من المعروف أن المرأة تلعب الدور الرئيسي في ميدان التدريس بالرغم من اختلاف الآراء حول من هم الذين يجب أن تقوم بتدريسهم المرأة. . هل الفتيات فقط أو الأطفال بصورة عامة»(6).

إن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة ولكن من حيث معرفة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المرأة بقصد تحديد الأسباب والدوافع التي تجعل نسبة كبيرة من النساء تعمل في مهنة التدريس ذلك لتفسير الظاهرة تفسيراً واقعياً وموضوعياً.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد ذهب أصحاب النظرية الوظيفية إلى تفسير

ظاهرة قلة نسبة المقبلات على ميدان العمل من (الأنسات) إلى عامل التعليم وقلة نسبة الداخلات لميدان العمل من المتزوجات إلى عامل الزواج والأطفال.

فيذهب - فوجت (Forget) إلى القول:

إن تعليم المرأة العربية يؤدي إلى انصرافها عن الدخول إلى القوى العاملة في سن مبكرة أي في سن ما بين (15 - 24) حيث إن مدة الاستفادة تكون في مثل هذه الحالات قصيرة، إذ أن الفتيات بعد الحصول على الشهادة العلمية ينشغلن بالزواج والأطفال وينقطعن عن العمل.. لهذا يعتبر حدوث مثل هذه الحالات ضياع فرد متدرب في سوق القوى العاملة.

إن قلة الدراسات العلمية الموضوعية في المجتمع العربي أدت من غير شك إلى انتشار مثل هذه الأفكار التقليدية بين الناس كما أن اعتماد البحث على الأحصائيات المجردة والآراء السائدة بين الناس أدى من غير شك إلى تفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً مضللاً وسطحياً.

من خلال هذا العرض السريع لدراسات وضع المرأة العربية في المجتمع العربي نجد أنفسنا أمام سؤالين:
السؤال الأول هو:

* لماذا نسبة خروج المرأة العربية إلى ميدان العمل مازالت قليلة؟
السؤال الثاني:

* إلى أي مدى يمكن تفسير النظرية الوظيفية لطبيعة وضع المرأة العربية وقلة مشاركتها للقوى العاملة في المجتمع العربي صحيحة؟.

للإجابة على هذين السؤالين نرى أن من الضرورة بمكان تسليط بعض الضوء على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأثر ذلك

على الدور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الجماهيرية :

انطلاقاً من فلسفة المجتمع الجماهيري، بخصوص ضرورة استثمار كل الطاقات البشرية في المجتمع، بحيث تحول كل الطاقات المعطلة إلى طاقات منتجة دفعاً بخطة التحول قدماً نحو الأمام، وببذ التخلف بهدف مواكبة حركة الدفع الثوري في الجماهيرية وصد الزحف الإمبريالي في العالم.

لهذا فإن الاستفادة من العنصر الوطني في عملية التنمية قضية جوهرية، خاصة وأن عملية التنمية وكما هو معروف تعتمد على جهود الأفراد وإذا كانت المرأة نصف المجتمع فلا بد لها أن تشارك الرجل العمل في مجالات التنمية، لتحقيق سعادة وحرية المجتمع بأسرة.

فمن دراستنا لطبيعة التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسنوات الماضية الأخيرة. تبين لنا أن الاقتصاد الوطني في ليبيا شهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية خلال العشر سنوات الماضية، وكانت أهم هذه التحولات ضرورة توفير الأرضية الصالحة للبناء الاجتماعي الاقتصادي.

وذلك عن طريق تخليص الاقتصاد الوطني من النفوذ والهيمنة الأجنبية التي كانت ممثلة في القواعد العسكرية وفي السيطرة الأجنبية شبه التامة على إدارة دفة النشاط الاقتصادي عن طريق وجود احتكارات الشركات النفطية العالمية التي كانت تسيطر بالكامل على انتاج وتسويق النفط الخام الليبي وتستنزف الثروة النفطية في شكل انتاج مبالغ فيه وأسعار رخيصة.

لقد تبين تلك التحولات السياسية الهامة تحولات اقتصادية واجتماعية حيث زادت الاستثمارات للتطور الاقتصادي والاجتماعي فمن (550 مليون دينار لسنة 1963م - 1969م) إلى (10595) مليون ديناراً منذ عام (1970م - 1980م) حيث خصص للقطاعات الانتاجية بما يتمشى مع الاستراتيجية التي شرع في تنفيذها منذ 1970م. انظر جدول رقم (3).
لمخصصات ونفقات ميزانية التحول حسب القطاعات الإدارية.

إن هذه الاستراتيجية تهدف إلى بناء اقتصاد يمتلك مقومات إنتاجية تضمن له المزيد من النمو والتطور وتبعده عن خطر الاعتماد على قطاع واحد وهو النفط، فكان من نصيب قطاع الزراعة بما نسبته (21,6٪) من إجمالي الاستثمارات والصناعة نحو (20٪) والكهرباء (11٪) والإسكان (12٪) والمواصلات (14٪) والتعليم (50٪) والصحة (3,2٪) والمرافق نحو (9,3٪) وكانت نتيجة هذه الاستثمارات الضخمة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية إلى تحقيق معدل نمو عالي يبلغ نحو (22٪) سنوياً خلال المدة من 1970 - 1980م (8).

أما فيما يتعلق بالتحول السياسي في الجماهيرية فإنه يهدف إلى وضع أساس جديد للإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل في مجملها المجتمع الاشتراكي الجديد التي يمكن استعراض بعضها منها على النحو التالي: -

1 - إن غاية المجتمع الاشتراكي هو سعادة الإنسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية، وتحقيق الحرية يتوقف على مدى امتلاك الإنسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً، كما يعتمد على تكوين مجتمع سعيد حر وهذا لا يتحقق إلا بتحرير حاجاته المادية والمعنوية من سيطرة الغير وتحكمه فيها.

- 2 - إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد هو نشاط انتاجي من أجل اشباع الحاجات المادية.
- 3 - لا يحق لأي فرد القيام بنشاط اقتصادي بغرض الاستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من اشباع حاجاته لأن القدر الزائد عن حاجته هو حق للأفراد الآخرين، وأن ما وراء إشباع الحاجات فهو يجب أن يبقى ملكاً لكل أفراد المجتمع.
- 4 - إن الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد وعليه فإن الحل هو إلغاء الأجرة فلا أجراء في المجتمع الاشتراكي بل شركاء.
- 5 - الأرض ليست ملكاً لأحد ولكن يحق لكل واحد استغلالها للارتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً.
- 6 - إن الديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه، لا بوجود نواب عنه، وينبغي أن تكون السلطة كلها بيد الشعب، والمؤتمرات واللجان الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية المباشرة(9).
- ونتيجة لهذه التطبيقات الاشتراكية كان لها تأثيراً واضحاً في توسيع مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية خلال السنوات الماضية والذي نتج عنه بعض القضايا التنظيمية والإدارية. . التي من أهمها زيادة الطلب على القوى العاملة وزيادة كفاءتها ومشاركتها في رفع الإنتاجية وتحقيق مزيد من الإنتاج في الوحدات الإنتاجية التي تعمل فيها، بمعنى زيادة كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج المختلفة والاستفادة من جميع الامكانيات والطاقات والجهود المتاحة في خلق قوى إنتاجية فعالة.
- بالإضافة، فقد تطلب إعطاء التعليم والتدريب التقني الذي يخدم أغراض التحول أولوية مطلقة بما يساعد على تحقيق مستهدفات التحول التي تم انجاز بعضها سواء على المستوى الكلي أو على المستوى

القطاعي بين عامي (1976 - 1980 م.) التي سنتناول مناقشتها على النحو التالي:

أولاً: الإنتاج والنمو الاقتصادي:

استهدفت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لعام (1976 - 1980) أن ينمو الاقتصاد الوطني مقاساً ذلك بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي الأسعار الثابتة لعام 1975) بمعدل سنوي مركب (1,10٪) على أن ينمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بمعدل سنوي (1,14٪) وفي نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بمعدل سنوي مركب (8,7٪).

وقد خططت هذه الأهداف ضمن استراتيجية بعيدة المدى عن الخطة لسنة (1976 - 1980) على تحقيقها وهي: -

تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط، وتنويع هيكل الإنتاج والتصدير عن طريق دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الانتاجية وبناء قطاع صناعي متطور وقادر على الاستمرار والمنافسة والتركيز على إنشاء صناعات يمكن توفير مواردها الخام محلياً كالصناعات النفطية والبتروكيماوية والصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء، وإعطاء أولوية للتنمية الزراعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف السلع الغذائية الرئيسية، وتخفيف الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية والإقلال من الواردات من السلع الصناعية الاستهلاكية وإحلال الإنتاج المحلي محلها، هذا بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة العنصر البشري وقدرته الانتاجية وتدعيم دوره، وزيادة اسهامه في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وتشير التقديرات لمعدلات النمو الحقيقية في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لعام (1976 - 1980) مقاساً بمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بأن معدل النمو السنوي الكلي المحقق

بلغ نحو (5, 7٪) حيث إن كان معدل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية (9, 10٪) سنوياً بينما يقدر معدل نشاط استخراج النفط والغاز بنحو (1, 4٪) سنوياً (11).

ثانياً: هيكل البنيان الاقتصادي: -

من الملاحظ أن الهيكل الاقتصادي أخذ في التغير من الاعتماد في المقام الأول على نشاط استخراج النفط الخام إلى اقتصاد يعتمد على تنوع الإنتاج، وخاصة على الإنتاج الزراعي والصناعي.

فقد انخفضت مساهمة انتاج النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي بينما ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

فقد كان الارتفاع كبيراً بالنسبة لمجموع الخدمات العامة والتعليم والصحة، إذ ارتفعت مساهمتها من (8, 11٪) عام 1975 م. إلى (2, 17) عام 1980 م.

كما ارتفعت نسبة نشاط الصناعات التحويلية من (8, 1٪) عام 1975 م. إلى (2, 3٪) عام 1980 م. وبينما انخفضت نسبة نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك من (3, 2٪) عام 1975 إلى (9, 1٪) عام 1980 م.

كما انخفض قطاع التشييد من (4, 25٪) عام 1975 م إلى (22٪) عام 1980 م، بينما ارتفعت نسبة الخدمات العامة من (1, 15) عام 1975 م إلى (1, 19٪) عام 1980 (12).

مما سبق عرضه، اتضح لنا أن هناك تغيراً كبيراً في هيكل البنيان الاقتصادي وفي نوعية وكمية الإنتاج في السنوات الأخيرة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو إلى أي مدى أثر التغير الاقتصادي والسياسي على السكان والقوى العاملة في الجماهيرية.

ثالثاً: السكان والقوى العاملة في الجماهيرية: -

من دراستنا لجدول رقم (4) لعدد السكان الليبيين وغير الليبيين العاملين في جميع الأنشطة في الجماهيرية، نجد أن عدد السكان قد زاد في الجماهيرية من نحو (2,683,100) نسمة عام 1975م إلى (3,245,88) نسمة عام 1980م بزيادة (562,7) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوية (3,9)٪، بينما زاد عدد السكان غير الليبيين من نحو (366,6) ألف نسمة عام 1975م إلى (441,2) ألف نسمة عام 1980م بزيادة (74,6) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوي (3,8)٪.

وفيما يتعلق بالقوى العاملة فقد زادت من نحو (677,1) ألف عام 1975م إلى (812,8) ألف عام 1980م. بزيادة (135,7) ألف وبمعدل زيادة سنوي (3,7)٪ وقد زاد عدد القوى العاملة الليبية من (404,1) ألف عام 1975م إلى (532,8) ألف عام 1980م بزيادة (78,7) ألف وبمعدل سنوي (3,2)٪ في مقابل معدل مخطط قدره نحو (3,7)٪ سنوياً.

وزاد عدد القوى العاملة غير الليبية من (223) ألف عام 1975م إلى (280) ألف عام 1980م. بزيادة (57) ألف وبمعدل زيادة (4,7)٪ في مقابل معدل مخطط قدره (11,5)٪ سنوياً.

وعليه فقد ارتفعت نسبة القوى العاملة غير الليبية إلى مجموع القوى العاملة في الجماهيرية (32,9)٪ عام 1975. إلى (34,4)٪ عام 1980م، إن هذه الزيادة في القوى العاملة كانت نتيجة لإتساع خطة

التحول في الجماهيرية حيث اصبح الطلب على القوى العاملة شديداً ومن المؤهلة منها بصفة خاصة.

وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو إلى أي مدى كان للتحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أثر على تطور كمية ونوعية القوى العاملة النسائية وعلى الدور السياسي للمرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

المرأة والتنمية في الجماهيرية:

لقد كان للتحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أثراً كبيراً على دور المرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر ذلك من حيث:-

- 1 - الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا.
- 2 - المرأة والقوى العاملة في الجماهيرية.
- 3 - الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية.
- 4 - سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية.
- 5 - الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية.
- 6 - أعمار القوى العاملة النسائية.
- 7 - الدور السياسي للمرأة في الجماهيرية.

أولاً: الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا:

من حيث الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا تشير - احصائيات السكان لعام 1954م وعام 1973م. أن هناك تقدماً ملحوظاً في كمية ونوعية تعليم المرأة فبينما سنة 1954م. كان عدد النساء المتعلّمات يبلغ ما يقارب عشرة آلاف فقط في المستوى الابتدائي وأقل، أى ما يقارب من (2٪) فقط من العدد الكلي للنساء في ليبيا.

نجد أن هذا العدد قد زاد الى أكثر من (134) ألف وما يقارب من (22٪) من العدد الكلي للنساء متعلّقات في 1973م. وأصبح مستوى تعليمهن يتدرج من الشهادة الابتدائية إلى المستوى الجامعي والدراسات العليا.

إن أكثر من (125) ألف تقرأ وتكتب وأكثر من (26) ألف حاصلة على الشهادة الابتدائية، وأقل بقليل من (13) ألف حاصلة على الشهادة الاعداية والثانوية (377) واحدة حاصلة على الشهادة الجامعية و (57) واحدة حاصلة على دبلوم دراسات عليا وماجستير ودكتوراه (انظر جدول رقم -5).

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: -

ما مدى تأثير زيادة المستوى التعليمي وعدد المتعلّقات على القوى العاملة النسائية في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

بمعنى آخر هل زيادة عدد النساء المتعلّقات، وزيادة المستوى التعليمي يؤدي إلى نقصان عدد النساء المشاركات في القوى العاملة، كما ذكر في النظرية الوظيفية (The Functional Theory) أو إنه سيكون على النقيض من ذلك أي أنه يؤدي إلى زيادة المشاركات في القوى العاملة وعلى ذلك نثبت أن النظرية التقليدية ليس لها نصيب من الصحة.

إن هذا ما سنتناوله بالمناقشة والتحليل الآن:

ثانيا: المرأة والقوى العاملة في الجماهيرية:

بالنسبة إلى مساهمة المرأة في القوى العاملة في الجماهيرية، فقد زادت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث نجد أن مشاركة المرأة في القوى العاملة بلغت عما يزيد من (44) ألف عاملة أي ما يقارب نسبته من

(15٪) من جملة القوى العاملة الوطنية، الذى كان عددهم ما يزيد من (300) ألف منتج (13).

هذا يعنى أن مشاركة المرأة للقوى العاملة في ليبيا قد زاد بما يقارب من ثلاث مرات في عام 1980 م. عما كان عليه في عام 1973 م. فقد كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة في عام 1973 م. ما يقارب من (15) ألف عاملة مقابل ما يزيد من (44) ألف منتجة في عام 1980 م. هذه الاحصائية لحصر القوى العاملة لسنة 1980 تشير فقط الى العاملين والعاملات في القطاع العام).

بالاضافة إلى ذلك تدل احصائية القوى العاملة لسنة 1980 م، أن فئة المهن العلمية والفنية يشكلون (47٪) من مجموعة القوى العاملة النسائية الوطنية حيث إن (37٪) منهن مدرسات و (9٪) ممرضات ومساعدات ممرضات، ونسبة العاملات في الخدمات تبلغ (35٪) أما نسبة الموظفات من الكتبة فتبلغ ما يقارب من (13٪) حيث تشكل أمام المهن الثلاث (96٪) من مجموع القوى العاملة النسائية.

إن كثرة عدد الإناث في هذه المهن لا يعنى أن النساء الليبيات دخلن هذه الميادين من المهن بقصد عدم «الاختلاط» وذلك كما ذكر من بعض الباحثين التقليديين في تفسيرهم لهذه الظاهرة للمجتمعات العربية. (14)

ولكن استجابة لطبيعة التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع العربي الليبي المعاصر.

فقد دخل أعداد كبيرة من المواطنين (الرجال منهم والنساء) مختلف المهن بقصد سد حاجة المجتمع من القوى العاملة.

تشير احصائية 1980 م. للقوى العاملة للسكان الليبيين (أنظر جدول رقم 6) أن من بين ما يقارب (67) ألف مواطن من أصحاب المهن العلمية

والفنية كان ما يقارب (46) ألف أي (69٪) تقريباً ذكور وما يزيد عن (21) ألف، أي ما يزيد من (31٪) إناث.

كانت نسبة عدد الإناث من الأطباء البشريين واطباء الأسنان والبيطريين (71٪) أما نصيب الذكور فكانت (93٪) أما نسبة عدد الإناث من الممرضات فيبلغ ما يقارب من (43٪) في مقابل (57٪) للذكور، أما مهنة مساعد التمريض، فنصيب الإناث منهم (56٪) أما الذكور (44٪) أما بالنسبة إلى المدرسين في جميع المراحل فنصيب الإناث منهم (36٪) هذا في مقابل (64٪) للذكور، حيث من بين مدرسي الابتدائية (43٪) إناث في مقابل (57٪) ذكور ومدرسي الاعدادية والثانوية فكان نصيب الإناث منهم (22٪) ونصيب الذكور منهم كان (78٪) أما اساتذة الجامعات فكان من بينهم (8٪) إناث و (92٪) من الذكور.

حيث إن هذا يشكل في مجموعه وجود عدد كبير من النساء العاملات في المهن التخصصية في ميدان التدريس في ليبيا، أي ما يقارب من (37٪) من عدد الإناث العاملات اقتصادياً، يرجع هذا كما تبين من الدراسات الميدانية التي أقيمت في إحدى مدن الجماهيرية (بنغازي) (15)، ليس إلى عامل عدم «الاختلاط» كما ذكر في الدراسات التقليدية لبعض البلاد العربية مثل - (مصر والمغرب)، ولكن إلى عدة عوامل نذكر منها:

أولاً: إلى حجم فرص العمل في ميدان التدريس الذي يعتبر كبيراً نسبياً إذا ما قورن بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، ليس هذا فقط أمام النساء فهناك نسبة كبيرة من الرجال يعملون أيضاً في هذا المجال (أنظر جدول رقم 6-).

ثانياً: إلى طبيعة العمل في مجال التدريس حيث إن العمل في هذا المجال، يعني بالنسبة للأفراد العاملين به فرصة الالتقاء مع أفراد آخرين

متقاربين من حيث المستوى الثقافي والمخلفية الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهم .

ثالثا: الى طبيعة العمل في مجال التدريس لأنه يتناسب ومسؤوليات المرأة الاجتماعية من حيث ساعات العمل والاجازات كما أنه يسمح بالاستقرار في العمل .

رابعا: الى الخصائص الايجابية في العمل في مجال التدريس حيث إنه يستوعب جميع المستويات العلمية أي ذوي المؤهلات المتوسطة والجامعي والأعلى . . . وإلى جميع التخصصات، بالإضافة فإن العمل في مجال التدريس يفسح المجال أمام هؤلاء الذين لديهم الرغبة في استكمال دراستهم للرفع من مستواهم المهني والاقتصادي، وذلك عن طريق الانتساب في المدارس والكلليات للحصول على شهادة علمية تحقق ذلك .

علاوة على ذلك فإن المرأة اللبيرة تعمل في كثير من المهن التخصصية وغير التخصصية بشكل متناسق مع الرجل (أنظر جدول رقم -7-)، وذلك انطلاقاً من فلسفة المجتمع الجماهيري حيث يرى أن القضية الجوهرية هي تحقيق الحرية للإنسان سواء كان ذكراً أو أنثى ولجميع فئات المجتمع والتمايز لا يكون بين فرد وآخر إلا على أساس ما يقدمه هذا الفرد أو ذاك من إنتاج لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع، كما أن المجتمع يجب أن يوفر العمل لجميع أفراد القادرين عليه رجالاً ونساءً كل حسب قدرته، فالمرأة لها حقوقها كاملة دون التحول إلى رجل أو التخلي عن انوثتها (16).

هذا يعني يجب أن تتوفر للمرأة الحقوق والظروف الملائمة الخالية من العنف والقهر التي تمكنها من مزاولة دورها في المجتمع بشكل طبيعي .

فقضية المرأة في المجتمع الجماهيري،، ليست كما يبدو للبعض، قضية سعى المرأة وراء المساواة بالرجل والتحرر منه، كما هو في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الشيوعية وإنما قضية المرأة الجوهرية هي:

كيف تستطيع المرأة وبأي الطرق تحقيق وتجسيد المجتمع الجماهيري الحر.

وعليه فقد ساهمت المرأة في جميع هذه الأنشطة بشكل يكفل لها حريتها دون عسف أو استغلال، فعلى سبيل المثال:

ساهمت المرأة العربية الليبية في المجال الاقتصادي حيث دخلت معظم المهن التخصصية وغير التخصصية ولم تدخل المهن التي تنسم بحاجاتها للقوى البدنية وظروفها غير ملائمة لظروف المرأة (أنظر جدول رقم 7).

وهنا يجب أن نلفت النظر إلى مبادئ المجتمع الجماهيري التي لا تمنع المرأة كما لا تمنع الرجل بأن يمارس أى عمل يراه مناسباً وله أو لها أن تختار بشرط أن لا يكون هذا الاختيار تحت ضغوط الحاجة والعوز، أي بمعنى «إن المرأة المحتاجة لعمل وتعمل عملاً بدنياً يجعلها غير قادرة على اداء مهمتها الطبيعية هي غير حرة ومجبرة على ذلك بفعل الحاجة، إذ أنه في الحاجة تكمن الحرية» (18).

إن خروج المرأة في المجتمع العربي الليبي بهذا الشكل لدليل على أن المجتمع الجماهيري يشجع خروج المرأة إلى العمل كما شجعها على التعليم وعلى نيل حقوقها السياسية والاجتماعية، وعليه فقد كان لهذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع العربي الليبي المعاصر تأثيره الواضح على وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي من حيث

نظرة المجتمع إلى عمل المرأة ونظرة المرأة إلى مشاركتها في القوى العاملة.

فقد تبين في البحث الميداني لدراسة وضع المرأة في الجماهيرية الذي قمنا به في إحدى مدن الجماهيرية الحقائق التالية:

أولاً: من حيث نظرة المجتمع إلى عمل المرأة: -

تشير إجابات (510) حالة في البحث على السؤال الذي يقول: - ما تقييم الأقارب والأصدقاء لمشاركتك للقوى العاملة؟ على النحو التالي

كانت عدد الحالات التي أجابت بأنها امرأة تستحق التكريم لأنها تعمل من أجلهم جميعاً وتعمل لخدمة الوطن تحظى بـ (406) حالة أي (79٪) أما عدد الحالات التي أجابت بأنها تعمل لمصلحتها الخاصة فهي (86) حالة أي (18٪) والذين كانت إجابتهن لا أعرف فعدددهم (18) حالة أي (4٪).

نستخلص من هذا أن نظرة المجتمع العربي الليبي المعاصر إلى عمل المرأة تتميز بالنظرة التقدمية والإيجابية، ، التي كان لها تأثيرها الواضح على اتجاه المرأة العربية الليبية نحو العمل.

ثانياً: نظرة المرأة العربية الليبية إلى العمل: -

تشير الإجابات حول السؤال الذي يقول:

هل تظنّين إلى العمل على أنه شيء ضروري وهام في حياتك؟

كانت (435) حالة أي (76٪) إجابتهن بنعم و (87) حالة أي (15٪) كانت إجابتهن لا و (47) حالة أي (8٪) إجابتهن «لا أعرف».

يعنى هذا أن المرأة العربية الليبية تعتبر المشاركة في القوى العاملة وقطاع الإنتاج شيء جوهري في حياتها، ويدل على مدى تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على توفير الفرص والظروف الملائمة أمام المرأة العربية الليبية لكي تعمل في المجتمع بشكل طبيعي .

فقد تبين هذا من إجابات المرأة العاملة على السؤال التالي :- هل ترين فرص العمل متوفرة للمرأة؟

كانت (514) حالة أي (95٪) إجابتهن بنعم و (23) حالة أي (4٪) إجابتهن «لا» و (24) حالة أي (4٪) إجابتهن «لا أعرف» .

والسؤال الآخر الذي يقول :- هل ترين أن عملك الحالي مناسب أو غير مناسب؟

كانت (483) حالة أي (84٪) إجابتهن «مناسب» و (89) حالة أي (16٪) إجابتهن «غير مناسب» .

أما من حيث موقف المرأة العربية الليبية من «الاختلاط» مع الجنس الآخر في العمل والذي يعتبره علماء الاجتماع - التقليديين - على أن إحدى أسباب إقحام المرأة العربية عن الدخول إلى ميدان العمل، فقد اتضح من الدراسة الميدانية، أن معظم النساء الليبيات العاملات ترى أنه يجب الاختلاط في العمل، أما اللواتي يرين أنه لا يجب الاختلاط في العمل فعددهن قليل جداً (أنظر جدول رقم - 8 -) .

وبالنسبة إلى طبيعة التعامل في العمل بين المرأة والرجل في مجالات العمل الذي يوجد فيها «اختلاط» فقد تبين أنه في الغالب يوجد تفهم كامل وتعاون وثيق بين الجنسين .

أما الذين تواجههم عقبات وصعوبات في التعامل معا، فيشكلون نسبة ضئيلة جدا (أنظر جدول رقم - 5 -) .

ثالثاً: الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية الليبية :-

تشير احصائية عام 1980م للحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية الليبية، أن الحالة التعليمية للمرأة العاملة متنوعة ومتعددة، ذلك من الشهادة الابتدائية، فالاعدادية والثانوية إلى الجامعة فالدراسات العليا والماجستير والدكتوراه.

فعدد المنتجات الحاصلات على الشهادة الابتدائية والاعدادية (58٪) من مجموع القوى العاملة النسائية الليبية، بالمقارنة نجد نسبة المنتجين الليبيين من الذكور الحاصلين على هذا المستوى هي ما يقارب من (41٪) من مجموع القوى العاملة الليبية، كما تبين أن الحاصلات على اجازة التدريس بنوعيتها بلغت (27٪) كذلك وصلت نسبة الحاصلات على الشهادة الجامعية أو الدراسات العليا ما يقارب من (3٪) بينما تبلغ نسبة (4٪) للمنتجين الليبيين من الذكور (أنظر جدول رقم 5) للحالة التعليمية للقوى العاملة الليبية النسائية.

من هذا التحليل يتضح لنا أن نسبة كبيرة من النساء العاملات الليبيات متعلمات، كذلك تبين لنا أن زيادة مشاركة المرأة للقوى العاملة يسير في خط متوازي مع زيادة مستوى وتنوع تدريبها وتعليمها.

إن هذه الحقيقة جديرة بالاهتمام لأنها تكشف عن عدم صحة النظرية الوظيفية التي تقول، بوجود علاقة بين ارتفاع مستوى تعليم المرأة وزيادة نسبة الفاقد من النساء في القوى العاملة.

إن هذه النتيجة تتضح لنا بصورة جلية إذا ما ألقينا نظرة فاحصة على احصائية سنة 1980م لتوزيع القوى العاملة النسائية الليبية حسب سنوات الخبرة.

رابعاً: سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية الليبية: -

تدل احصائية القوى العاملة لعام 1980م وتوزيع القوى العاملة النسائية حسب سنوات الخبرة على أن العدد الأعظم من القوى العاملة النسائية الليبية والذي يبلغ (61٪) حديثي الدخول للقوى العاملة، حيث تتراوح خبرتهن من خمس سنوات فأقل، واللاتي تتراوح خبرتهن من خمس إلى تسع سنوات (21٪) بمعنى آخر أن أكثر من (82٪) من مجموع القوى العاملة النسائية الليبية تقل خبرتهن عن عشر سنوات أما بالنسبة إلى العاملات الليبيات من ذوات الخبرة، التي تصل إلى عشرين سنة فأكثر فقد كانت أقل من (4٪) (أنظر جدول رقم-18-).

إن هذه النقطة لجديرة بالاهتمام لأنها تشير إلى أن ظاهرة مساهمة المرأة العربية الليبية مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة، أي أن المرأة بقيت مبعدة عن ميدان الإنتاج والمساهمة في خدمة وتقديم مجتمعها طوال السنوات الماضية، نتيجة عامل الاستعمار والاستغلال والأفكار الرجعية التقليدية.

إن دَلْ هذا على شيء فإنما يدل على أن المرأة العربية الليبية ظلت تعاني من ويلات الذل والتأخر لفترات طويلة من التاريخ.

إن هذا العامل يشير إلى أن طبيعة خروج وزيادة مشاركة المرأة العربية للقوى العاملة، رهين بزوال هذا العامل وبتغيير خط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المتكافئة بين أفراد المجتمع العربي في البلاد التي أشار إليها الباحثان التقليديان، وهي مصر ومراكش.

بمعنى آخر أن تفسير قلة مشاركة المرأة العربية للقوى العاملة عن

طريق دراسة متغيرات اجتماعية منفردة فقط يقودنا إلى تفسير مضلل ، بعيد عن الحقيقة ، وإلا كيف يمكننا تفسير وجود نسبة عالية من القوى العاملة النسائية الحديثة الدخول لميدان العمل ، ومن بين المستويات العالية من التعليم ونسبة عالية من المتزوجات الليبات في القوى العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر .

خامساً: الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية الليبية :-

يشير جدول رقم (12) للحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية لعام 1980م أن هناك (20046) واحدة متزوجة أي (45٪) من القوى العاملة النسائية وما يعادل من (14903) أي (33٪) أنسة و (8490) أي (19٪) مطلقة وأرملة .

ومن حيث توزيع النساء العاملات على المهن والحالة الاجتماعية نجد أن من بين أصحاب المهن العلمية والفنية حوالي نصفهن متزوجات والباقي غير متزوجات ومن بين أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية وكبار الإداريين والمشرفين التنفيذيين كان حوالي الخمس منهن من بين المتزوجات والباقي غير متزوجات .

أما بالنسبة إلى الموظفين فقد كان منهن الربع متزوجات والباقي غير متزوجات ، أما من بين العاملات في البيع والشراء فحوالي الثلث منهن متزوجات ، أما العاملات في الخدمات فكان بينهن حوالي النصف متزوجات والباقي غير متزوجات ، أما العاملات في الإنتاج فكان الثلث منهن متزوجات والباقي غير متزوجات والعاملات بالزراعة ، فتقريباً النصف منهن متزوجات والباقي غير متزوجات .

أي أن المتزوجات يساهمن في جميع المهن مثلهن مثل غير المتزوجات إلا أن هذه المساهمة مختلفة نسبياً وعددياً من فئة لأخرى نظراً لطبيعة العمل وطبيعة المؤهلات العلمية للمرأة.

هذا يعني أن المرأة العربية الليبية تستمر في مشاركتها للقوى العاملة بعد الزواج كذلك ويتبين لنا هذا بصورة قليلة من الدراسة الميدانية لدراسة توزيع النساء العاملات والمتزوجات من حيث العمل قبل الزواج والعمل بعد الزواج.

فقد كانت (66٪) من عدد المتزوجات العاملات تعمل قبل الزواج واستمرت في العمل بعد الزواج و (36٪) بدأت العمل بعد الزواج (أنظر الجدول رقم 13).

إن هذه الحقائق التي ظهرت من خلال دراستنا لطبيعة عمل المرأة المتزوجة في المجتمع العربي الليبي المعاصر، تثبت عدم صحة النظرية الوظيفية التي تقول بوجود علاقة بين متغير الفارق في القوى العاملة النسائية ومتغير زواج المرأة العربية.

سادساً: اعمار القوى العاملة النسائية الليبية :-

أما بالنسبة إلى أعمار القوى العاملة النسائية الليبية، فقد دلت احصائية حصر القوى العاملة لسنة 1980م أن الفئة التي تتراوح أعمارها من (15-24) سنة بلغت نسبتها (37٪) وفئة الأعمار ما بين (25-39) سنة بلغت نسبتها (28٪) وفئة الأعمار من (40-59) سنة بلغت نسبتها (7٪) من المجموع الكلي لعدد النساء العاملات.

يعنى هذا أن أكثر من النصف أي ما يقارب من (65٪) من مجموع

القوى العاملة النسائية من بين فئة الأعمار من (15-39) (أنظر جدول رقم 14-).

إن هذه الحقيقة تدل على استقرار المرأة الليبية في العمل وعلى دخول معظم النساء المتعلّقات والحاصلات على مستوى عالي من التعليم إلى ميدان العمل، بمعنى آخر أن المرأة العربية الليبية تنخرط في ميدان العمل بعد حصولها على مؤهل علمي أو مهني، وذلك على نقبض ما ذكر في النظرية التقليدية بوجود علاقة بين زيادة تعليم المرأة العربية والفائد من القوى العاملة النسائية العربية.

سابعاً: الدور السياسي للمرأة في الجماهيرية:

في السابق لم تكن مشاركة المرأة السياسية ذات شيء يذكر ولكن بعد إعلان سلطة الشعب والتي ترى «إن الديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، وينبغي أن تكون السلطة كلها بيد الشعب والمؤتمرات واللجان الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية المباشرة (23).

أصبح مشاركة المرأة في المجال السياسي ملحوظاً، ففي الدورة الثالثة للمؤتمرات الشعبية الأساسية التي انعقدت في أوائل عام 1983. كانت مشاركة المرأة بشكل لم يسبق له مثيل، فبالإضافة إلى حضورها بين المؤتمرين فإن صوتها في مناقشة ودراسة القضايا المطروحة في جدول الأعمال ومشاركتها في صنع القرارات وتجسيد السلطة الشعبية كان شيئاً مذهلاً لا من حيث حضورها إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية ولكن من حيث وعيها لدورها السياسي والمشاكل التي تعيقها من القيام بذلك على أكمل وجه.

وقد حددت هذه المشاكل إحدى العضوات في أحد المؤتمرات الشعبية الأساسية في ردها على اتهام أحد الأعضاء في المؤتمر الشعبي الأساسي بأن المرأة العربية اليبية سلبية.

فقول «لا تقولون المرأة سلبية، لأننا لم نشارك في المناقشة والحضور بنفس المستوى الذي عليه الرجال، أننا لسنا سلبيات، ولكن العلم وقلة الخبرة في المشاركة في مناقشة وإقرار قضايا حاضر ومستقبل مجتمعنا الذي نعيش فيه هي المسئولة عن ذلك».

إن سبب قلة الخبرة والتعليم يمكن أن يكون السبب كذلك وراء قلة مشاركة المرأة اليبية في اللجان الشعبية (أنظر جدول رقم 7-) وهي اللجان المسؤولة عن تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية) على عكس ذلك كانت مشاركة المرأة في التدريب العسكري على نطاق أوسع من مشاركتها في المؤتمرات واللجان الشعبية، ونظراً لأن حماية الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، فقد دخلت المرأة بأعداد كثيرة العديد من المجالات العسكرية مثل التدريب على اللاسلكي والأعمال المكتبية والتدريب على الأسلحة الخفيفة والثقيلة. الخ

إن مشاركة المرأة العربية اليبية في المجال السياسي بهذا الشكل لدليل على أن تغيير دور المرأة في المجتمع العربي، رهين بتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيش فيه.

«الخلاصة»

مما تقدم يتضح أن الدراسات التي قام بها بعض الباحثين والعلماء في علم الاجتماع، لدراسة طبيعة المرأة العربية وقلة مشاركتها في القوى

العاملة- قد أغمض جوهر الحقيقة، ذلك نتيجة للأبعاد النظرية والمنهجية التي انطلقت منها.

أي أن سبب ظهور هذه الظاهرة (طبيعة وضع وقلة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة) وكما ظهر من بحوثنا العلمية والميدانية لهذا الموضوع يكمن في عدة عوامل نبين منها:

أولاً: عامل وقوع المجتمعات العربية تحت نير الاستعمار لفترات طويلة من التاريخ، الذي فرض عليها العبودية والتخلف مستخدماً شتى أنواع الوسائل ابتداءً من الإرهاب الفكري والمعنوي وانتهاءً باستخدام القوة المادية بقصد النيل من حريتها وخيراتها.

ونظراً لأن المجتمع العربي كله، برجاله ونساءه وأطفاله قد وقع فريسة هذا الوضع الاستعماري المرير، إلا أن المرأة خضعت لضغوطه بدرجة أشد وأقصى مما تعرض إليه الرجل بسبب التخلف والاستغلال حتى ثم عزلها عن معركة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واعتبرت طرفاً سلبياً فديست إنسانية المرأة، وكان سلاح الاستعمار في ذلك هو استخدام مبررات واهية كاستخدامه، للدين الإسلامي، بعد ما ادخل عليه من مغيرات، لتأكيد هذا الموقف.

ثانياً: عامل حضاري قدمته «الحضارة» المادية الغربية، وبدأ يتسرب إلى مجتمعنا العربي عن طريق التقليد الذي يتعارض مع المفهوم الصحيح للدين، والقيم الإنسانية السليمة (19).

ثالثاً: عامل تأثير هذه المفاهيم المغالطة على الثقافة والحضارة العربية وعلى العلاقات الاجتماعية في المجتمع العربي.

رابعاً: عامل طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي وتأثيرها في تشكيل وبلورة الدور الاقتصادي والاجتماعي

لأفراد المجتمع بصورة عامة وعلى دور ووضع المرأة العربية في المجتمع بصورة خاصة.

خامساً: عامل عجز بعض البلدان العربية (ذلك مثل الذي قام بدراستها الباحثان وهي مصر والمغرب) على تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشون فيه، ذلك على غرار ما حدث في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

وعليه فإن عامل الدين الاسلامي الذي ادعى بعض الباحثين التقليديين بأن العامل الاساسي في تشكيل وضع المرأة في هذه البلاد المدروسة وهي (مصر - والمغرب) ليس له دليل من الصحة ويعيد عن الواقع.

هذا فإذا نظرنا إلى الشريعة الاسلامية التي مصدرها القرآن الكريم، نجدها قد أعطت المرأة حقاً كاملاً، غير مقيد بغير ما حرمه الله ورسوله في جميع التصرفات المدنية والاقتصادية والشخصية، فلها الحق والاهلية لحيازة المال مهما عظم مقداره، ولها حق الإرث والدين، وتملك العقار والكسب والوظيفة والتقاضي والمصالحة والتصرف فيما تحوز وتملك من مال أباً كان نوعه اتفاقاً وبيعاً وعتقاً وهبةً وصيةً، كما نص القرآن الكريم نصاً صريحاً على حق المرأة في اختيار شريك حياتها (الزوج) ومساواتها به في الحقوق والواجبات وحقها في الطلاق متى توفرت شروطه كما أعطاهما الدين الإسلامي حق التعليم وطلبه والسعى لتحصيله مثلها في ذلك مثل الرجل وذلك في قوله تعالى :

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ «سورة المجادلة الآية -11»

كما حث القرآن الكريم المرأة والرجل على العمل ولم يفرق بينهما كل ما يخصه وحسب قدرته وذلك في قوله تعالى:

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ «من سورة التوبة آية -105»

إن القرآن الكريم يرى أن العمل غاية الإنسان، انطلاقاً من مفهوم أنه ليس الرجل وحده ولا هي المرأة وحدها بل هي الإنسان والإنسان هما، كل جنس دون أخيه هو نصف فقط، ولا يصير عدداً كاملاً إلا إذا أضيف إليه النصف الآخر، وأن المجتمع يوفر العدالة والمساواة والفرص المتكافئة للمواطنين في الحقوق والواجبات مثل قوله تعالى:

﴿... أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُم مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَى﴾ «من سورة آل عمران» آية 195.

وكقوله تعالى:

﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ «من سورة النساء الآية 32».

إن نظرة الإسلام للمرأة لم تكن النظرة التقليدية والرجعية المحصورة في كونها أنثى بل نظر إليها كإنسان (20).

إن دور المرأة لم يستمر كما وضعته الشريعة الإسلامية نتيجة لعوامل تاريخية لعبت دوراً هاماً في هدم الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة ولا يتسع المجال هنا بأن نقدم سرداً تاريخياً عن دور المرأة في الدعوة الإسلامية (22).

لقد فشل هؤلاء الذين اتخذوا من «الدين الإسلامي» ذريعة لهم كما فشل من بعدهم علماء الاجتماع الوظيفيين (Functionalists) الذين اتخذوا من

«الضبط الاجتماعي»- (Social Control) «وعدم الاختلاط» ذريعة لمنع المرأة من مشاركة القوى العاملة.

لقد فشلت هذه النظرية حين عجزت عن الإجابة على السؤال الذي يقول:

إذا استبعدنا عامل «الضبط الاجتماعي» عن منع خروج المرأة إلى ميدان العمل، فهل ستزيد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة؟ وهل المشكلة تحل عند هذا الحد؟

بمعنى آخر، لماذا تقل نسبة خروج المرأة إلى العمل في المجتمعات التي يضعف فيها «الضبط الاجتماعي» ولا تعتنق الدين الإسلامي؟ وإذا سلمنا جدلاً بتفسير النظرية الوضعية لوضع المرأة العربية في مصر والمغرب،

إذن كيف نستطيع تفسير التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لوضع المرأة العربية في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

هذا يعني أن تفسير هذه الظاهرة من جانب هؤلاء الباحثين كان سطحياً ومضللاً وبعيداً عن الحقيقة، أي أن تفسير طبيعة مشاركة المرأة للقوى العاملة في مجتمع ما لا يمكن أن يكون عن طريق الدراسة السطحية للآراء السائدة بين أفراد المجتمع، أو دراسة بعض المتغيرات الاجتماعية منفردة، كدراسة متغير العمر أو متغير الحالة الاجتماعية... إلخ، وعلاقته بطبيعة خروج المرأة إلى العمل، لأن هذه المتغيرات في مجموعها هي نفسها وليدة عامل أساسي ومهم والذي كان الأجدر بهؤلاء الباحثين التقليديين دراسته لفهم حقيقته الظاهرة.

أي أن لهذه الظاهرة عناصر يصعب حصرها، نظراً لأن المتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية تتفاعل بطريقة معقدة لا يمكن فهمها إلا بدراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التاريخي للمجتمع بشكل عام وبدراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص .

إذن جوهر مشكلة المرأة العربية يكمن في الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه

إن أي تغيير في وضع ودور المرأة يعتمد أساساً على التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكذلك السياسية في المجتمع .

كما أن التقدم في أي مجتمع يقاس بدرجة مشاركة المرأة ودون المشاركة الإيجابية من المرأة فمن المستحيل أن نحقق التقدم والرفي والرفعة لمجتمعنا العربي .

جدول رقم (1)

نسبة العاملات اقتصادياً إلى عدد الإناث حسب فئات العمر في بعض الأقطار العربية

العمر	تونس	الجزائر	سوريا	الكويت	مصر	المغرب
دون 15 سنة	—	0,6	2,2	0,2	1,3	2,4
15 — 19	8,8	3,7	11,5	4,1	7,3	16,6
20 — 24	8,7	3,6	10,2	10,9	7,8	13,5
25 — 29	5,3	2,7	9,2	13,1	7,8	11,1
30 — 44	4,4	2,6	8,5	12,3	5,3	11,2
45 — 49	4,6	3,0	8,0	—	5,3	14,8
50 — 54	4,4	3,3	7,7	10,4	5,1	19,1
55 — 59	3,8	3,2	6,1	7,4	5,1	22,4
60 — 64	3,4	2,6	5,6	5,5	1,7	7,6
65 — فما فوق	2,0	1,4	3,2	2,0	1,7	3,8

(1) المصدر: مركز البحوث جامعة قاريونس، لمحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بمناسبة انتهاء العام العالمي للمرأة، ديسمبر 1975 ص (34).
عن: منظمة العمل الدولية، الكتاب السنوي على إحصاءات العمال سنة 1974 م.
و 1972 م الأمم المتحدة الكتاب السنوي للسكان (مترجم).

جدول رقم (2)
نسبة العاملات اقتصادياً إلى عدد الإناث حسب فئات العمر
في بعض دول أوروبا والولايات المتحدة

العمر	يوغسلافيا	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا الغربية	السويد	بولندا	بلغاريا	الولايات المتحدة
	1971	1968	1971	1970	1970	1970	1965	1970
دون 15 سنة	1,7	—	—	—	—	—	0,1	0,4
15 — 19	38,0	31,3	55,7	64,1	29,3	25,6	32,7	29,2
20 — 24	55,8	62,3	60,1	66,8	53,3	73,3	72,1	56,1
25 — 29	56,2	50,7	43,0	51,2	49,0	75,1	83,8	45,4
30 — 44	28,8	42,4	53,0	46,1	49,8	79,2	78,1	48,3
45 — 49	42,4	45,5	61,5	48,3	55,0	79,2	81,1	53,0
50 — 54	35,5	45,3	58,6	42,8	50,3	75,9	68,7	52,0
55 — 59	27,4	42,3	50,7	34,5	41,1	68,1	35,3	47,4
60 — 64	23,5	42,4	28,0	17,7	25,7	51,1	18,3	26,1
65 فما فوق	15,5	8,2	6,3	5,7	3,2	33,0	5,6	10,0

المصدر: - مركز البحوث جامعة قاريونس المرجع السابق ص 35.
عن: - الكتاب السنوي لإحصائيات العمال سنة 1974 م.

جدول رقم (3)

مخصصات ونفقات ميزانية التحول حسب القطاعات الإدارية
في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976م - 1980م)

رقم م/س	القطاعات الإدارية	المخصصات بالمليون دينار ليبي	النفقات بالمليون دينار ليبي	نسبة التنفيذ %
1 -	الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي	1817,8	1604,3	88,3
2 -	التغذية والثروة البحرية	38,6	29,8	77,2
3 -	الصناعة والثروة المعدنية	1485,2	1304,8	7,9
4 -	النفط واستغلال الغاز	350,2	278,4	79,5
5 -	الكهرباء	858,3	859,7	100,2
6 -	التعليم والتربية	588,6	432,8	73,5
7 -	الإعلام والثقافة	124,5	102,0	81,9
8 -	الخدمات العامة	57,1	41,6	72,9
9 -	الصحة	310,1	269,6	86,8
10 -	الضمان الاجتماعي	23,0	11,7	50,9
11 -	الرياضة الجماهيرية	75,6	51,3	67,9
12 -	الإسكان	954,5	815,0	85,4
13 -	العبدل	52,5	31,7	60,4
14 -	المرافق	748,1	718,2	96,0
15 -	المواصلات والنقل البحري	1051,0	960,0	91,3
16 -	الاقتصاد	87,5	74,6	85,3
17 -	التخطيط	26,0	21,4	82,3
18 -	احتياطي المشاريع	164,5	—	—
	المجموع 1, 8813	7606,4	86,3	

المصدر: «اللجنة الشعبية العامة للتخطيط خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي»

جدول رقم (4)
السكان والقوى المنتجة في خطة
التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1976 - 1980 م

النسبة (%)	نسبة الزيادة (%)	1980 المحقق	1975 الاساسي	البيان
86,4 86,3	3,9	2804,6	2316,5	عدد السكان
13,6 13,7	3,8	441,2	366,6	عدد السكان غير الليبيين
100,0 100,0	3,9	3245,8	2683,1	مجموع السكان
65,6 67,1	3,2	532,8	545,1	عدد القوى المنتجة الليبية
34,4 32,9	4,7	280,0	223,0	عدد القوى المنتجة غير الليبية
100,0 100,0	3,7	812,8	677,1	مجموع القوى العاملة
88,9 92,2	2,5	473,9	418,7	عدد الذكور في القوى المنتجة الليبية
11,1 7,8	10,7	58,9	35,4	عدد الإناث في القوى المنتجة الليبية
100,0 100,0	3,2	532,8	454,1	مجموع القوى المنتجة
				نسبة القوى المنتجة الليبية إلى عدد السكان (%)
000 000	000	19,0	19,6	

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1981 م. - 1985 م. الجزء الأول ص 44.

* نظراً لأن إحصائية السكان، القوى العاملة في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1976 م. و 1980 م. تتضمن أفراد القوى العاملة الذين يعملون في المنشآت وغير المنشآت وإحصائية حصر القوى العاملة 1980 م. تتضمن أفراد القوى العاملة الذين يعملون في المنشآت أي في القطاع العام فقط - لهذا فإننا نجد زيادة في عدد القوى العاملة في إحصائية خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1976 - 1980 م. عنه في إحصائية حصر القوى العاملة لسنة 1980.

جدول رقم (5)
* توزيع القوى العاملة الليبية من الذكور والإناث
على المهن العلمية والفنية

المجموع		إناث		ذكور		بواب المهنة
النسبة/	العدد	النسبة/	العدد	النسبة/	العدد	
100,0	423	7,1	30	92,9	393	الأطباء البشريون والأطباء البيطريون والأسنان
100,0	4102	42,7	1751	57,3	2351	المرضى والممرضات
100,0	3474	55,8	1940	44,3	1534	مساعدا الممرضات
100,0	160	100,0	160	—	—	القبائل المحترفات
100,0	1556	7,5	117	92,5	1439	غير مبين
100,0	1184	8,3	98	91,7	1086	اساتذة الجامعات
100,0	10688	22,0	248	78,0	8340	مدرسو الثانوي
100,0	30119	43,2	13034	56,8	17165	مدرسو الابتدائي
100,0	4675	23,8	1113	76,2	3562	مدرسون آخرون
100,0	10370	2,8	289	97,2	10081	آخرون من المهنة الفنية
100,0	66831	31,2	20880	68,8	45951	المجموع

المصدر: أمانة التخطيط النتائج الأولية لحصر القوى العاملة العام لسنة 1980م.

جدول رقم (6)
المستوى التعليمي للمرأة الليبية
حسب إحصائية لسنة 1954م و سنة 1973م.

المستوى التعليمي	1954م	1973م.
أولي	375,280	438,619
يقرأ ويكتب	10,313	125,162
حاصل على الشهادة الابتدائية	لا يوجد	26,132
حاصل على الشهادة الإعدادية والثانوية	لا يوجد	12,715

377	لا يوجد	حاصل على الشهادة الجامعية
57	لا يوجد	حاصل على دبلوم دراسات عليا أو ماجستير ودكتوراه
529	37481	غير مبين
604,591	424,083	المجموع

استخدمت احصائية 1973م لأنها آخر احصائية لدراسة السكان في ليبيا.
المصدر: احصائية السكان لسنة 1954م.
احصائية السكان لسنة 1973م.

جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية من
الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م.

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
المختصون في علم الطبيعة والكيمياء ومساعدوهم	219	3	222
المهندسون المعماريون	120	13	132
المهندسون المدنيون	146	3	149
المهندسون الكهربائيون	170	2	172
المهندسون الميكانيكيون	61	1	62
المهندسون في التعدين والناجم والنفط	119	1	120
غير من ذكر من المهندسين	282	11	293
المساحون	398	—	398
الرسامون	100	5	105
الفنيون في الهندسة المعمارية والمدنية	99	—	99
الفنيون في الهندسة الكهربائية والالكترونية	—	—	—
الميكانيكية	54	—	54
في التعدين والناجم والنفط	81	—	81
غير من ذكر	344	—	344

67	—	67	قائدو الطائرات وملاحوها ومهندسو الطيران
18	—	18	قائدو السفن ومن يساعدهم من ضباط السطح
12	—	12	مهندسو السفن
26	3	23	المختصون في العلوم التي تتعلق بالحياة
131	2	129	الفنيون الذين يعملون تحت اشرافهم
83	3	80	أطباء الأمراض الباطنية
34	2	32	أطباء جراحة العظام
23	1	22	أطباء أمراض النساء والولادة والأطفال
6	—	6	أطباء العيون
2	—	2	أطباء الصدر
22	1	21	أطباء الأسنان
27	2	24	أطباء آخرون
118	12	106	أطباء صيدالة
98	—	98	أطباء بيطريون
3474	1940	2351	المرضون والمفتشون الصحيون
160	160	—	مساعداو المرضون والمرضات
44	3	41	القبالات المحترفات
29	6	23	صانعو النظارات واطقم الأسنان
193	5	188	أخصائيو العلاج الطبيعي والتأهيل
386	41	345	فنيو العلاج بأشعة (x)
904	62	842	فنيو المختبرات
7	1	6	غير من ذكر
			المختصون في الرياضة والإحصاء والتأمين
39	1	38	ومحللو النظم
24	—	24	الفنيون الذين يعملون تحت اشرافهم
1502	44	1458	الإقتصاديون
119	2	117	المحاسبون
290	—	290	القضاة
373	3	370	رجال النيابة العمومية

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
غير من ذكر من رجال القانون	354	18	372
أساتذة ومدرسو الجامعة والمعاهد العليا	1086	98	1184
مدرسو التعليم الثانوي والإعدادي والمتوسط	8340	2348	10688
مدرسو التعليم الابتدائي	17165	3034	30199
مدرسو رياض الأطفال والحضانة	29	232	261
مدرسو تعليم المتخلفين جسدياً وعقلياً	60	16	76
غير من ذكر من المدرسين	3173	865	4038
الأئمة والوعاظ والمأذونون الشرعيون	1167	—	1167
المؤذنون ومرتلو القرآن	1208	—	1208
غير من ذكر من رجال الدين	9	—	9
الأدباء والنقاد	11	—	11
الصحفيون والمعلقون على الأخبار	558	11	569
سجائو التماثيل ورأسمو الصور	25	—	25
فنانو الزخرفة	64	—	64
المصورون ومشغلو آلات العرض السينمائي	704	—	704
الملحنون ومطربو الغناء	39	2	41
مديرو المسارح والمخرجون والممثلون	72	5	77
غير من ذكر من الفنانين	73	14	87
معتزفو الألعاب الرياضية	53	—	53
أمناء المكاتب ودور المحفوظات والمتاحف	488	73	561
المختصون في علم الاجتماع وعلم النفس			
وفيغيره	14	1	15
الباحثون والمرشدون الاجتماعيون	199	60	259
المختصون في شؤون الموظفين	116	4	120
اللغويون والمترجمون	71	7	78
غير من ذكر	=	=	=
الأمين والأمناء المساعدون لمؤتمر			
الشعب العام	5	—	5

			الأمناء المساعدون للمؤتمرات الأساسية
438	1	437	لغزوع البلديات والبلديات
21	—	21	أمناء اللجنة الشعبية العامة
704	1	703	أمناء اللجان الشعبية للبلديات
287	3	284	الكتاب العامون للأمانات والمدراء
824	—	824	أمناء اللجان الشعبية للغزوع والمحلات
772	22	750	مدراء الأعمال والمشرفون والتنفيذيون
202	—	302	مقاولو البناء والتشييد
477	30	447	مراقبو الكتب
8955	239	8716	موظفو الدولة التنفيذيون
4024	2764	1260	العاملون على الآلات الكاتبة
			العاملون على آلات تنقيب البطاقات
69	30	39	والأشرطة
5473	447	5026	كُتاب الحسابات والصرافين
205	105	100	العاملون على الآلات الحاسبة
174	51	123	العاملون على آلات تبويب البيانات
192	—	192	رؤساء مكاتب البريد
			غير هؤلاء من المشرفين على وسائل
456	2	454	النقل والمواصلات
230	—	230	قاطعو تذاكر وسائل النقل
1199	89	1110	كتبة فرز وتوزيع الرسائل البريدية
3366	248	2718	العاملون على آلات الهاتف والبرق
3515	69	3446	كتبة المخازن
179	7	172	الكتبة الذين يخططون
			كتبة المحامين وشركات التأمين والارشيف
18890	1482	17408	والإدارة
666	90	576	كتبة الاستعلامات والاستقبال
318	24	294	كتبة المكتبات
369	23	346	غير هؤلاء مثل كتبة الإحصاء
209	—	209	مديرو متاجر الجملة والتجزئة

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
أصحاب تجارة الجملة والتجزئة	17020	44	17074
مشرفو البيع والشراء	359	7	366
البائعون الفنيون	56	1	57
وكلاء المصانع	24	2	26
بائعو عقود التأمين	32	—	32
القائمون بالدعاية للأعمال	2	—	2
دلالو المزايد العلني	—	—	—
الباعة بمتاجر الجملة والقطاعي	2990	112	3102
طباعة الصحف	36	—	36
غير من ذكر من الطباعة	4	—	4
مديرو الفنادق والمطاعم والمقاهي	67	—	67
أصحاب المطاعم والمقاهي	388	—	388
المشرفون على أعمال الخدمات	322	80	402
بالفنادق والمستشفيات	1388	172	1560
الطهارة	497	21	518
النسج	28	159	187
غير من ذكر	24248	2742	26990
المساحون	12432	1231	24663
المنظفون والمنظفات	416	61	477
القائمون بنسج الملابس وكيها	206	17	223
الحلاقون	507	—	507
رجال المطافئ	15674	192	15866
رجال الشرطة	694	6	700
غير من ذكر	30	—	30
المرشدون والأدلاء	7	4	11
متعهدو دفن الموتى	602	10	612
مضيفات الطائرات وعمال غسل			
وتشحيم السيارات			

67	—	67	مديرو المزارع
130	2	128	المشرفون الزراعيون
411	6	405	الزارعون
9678	234	9444	العمال الزراعيين
198	—	198	الرعاة
624	—	624	العاملون بالغابات
153	—	153	صيادو الأسماك
98	—	98	القواصون لصيد الأسماك
4794	133	4661	مراقبو الإنتاج ورؤساء العمال
1246	—	1246	العاملون في المناجم والمحاجر
			والعاملون على إعداد خامات والأحجار
443	—	443	حفارو الأبار
84	—	84	مشغلو أفران الصهر والسيكون
17	—	17	العاملون على إدارة آلات مصانع
			لف المعادن
	17	17	العاملون على تليين المعادن
15	—	15	صانعو الأسلاك والأنابيب والمواسير
7	—	7	طلاء المعادن
36	—	36	غير ما ذكر من مجهزي المعادن
15	—	15	مجففو الأخشاب
17	—	17	مشغلو آلات نشر الأخشاب
5	—	5	مجهزو عجينة الورق
12	—	12	صانعو الورق
83	1	82	طاحنو المواد الكيماوية بالآلات
339	—	339	العاملون في تكرير النفط
206	7	199	غير من ذلك
155	11	144	مجهزو الألياف
38	8	30	الغزلون
62	1	61	القائمون بصيانة الأنوال
232	34	198	نساجو الأقمشة على الأنوال اليدوية

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
صانعو الأقمشة والسجاد يدوياً	14	48	62
نساجو الأقمشة والسجاد بالآلات	57	70	127
القائمون بأعمال التريكو	3	15	18
صباغو النسيج	91	1	92
غير من ذكر	207	104	311
الدباغون	83	—	83
مجهزو الجلود	34	—	34
القائمون بطحن الحبوب	543	4	547
مشغلو آلات صنع السكر	—	—	—
الجزارون	589	—	589
القائمون بتعليب المواد الغذائية	155	2	157
مجهزو منتجات الألبان	159	—	159
الخبازون	740	12	752
القائمون بطحن حبوب القهوة	22	—	22
القائمون بمصر الفواكه	262	25	287
القائمون بمصر الزيتون	111	—	111
مجهزو التبغ	425	35	460
صانعو السجاد	62	2	64
صانعو السجائر	14	—	14
غير من ذكر من مجهزي التبغ	39	—	39
الخياطون	318	402	720
صانعو أغطية الرأس	9	1	10
صانعو نماذج الملابس	15	4	19
العاملون بالتطريز	9	8	17
المنجدون	43	—	43
غير من ذكر	91	22	113
صانعو الأحذية ومصلحوها	344	40	384
والذين يعدون نماذج الأحذية			

141	—	141	صانعو البضائع الجلدية
491	—	491	نجارو الأثاث
39	—	39	مشغلو آلات النجارة
20	—	20	صانعو المناجر والغرابيل
49	—	49	غير من ذكر من النجارين
58	—	58	قاطعو الصخور
585	—	585	الحدادون
35	—	35	مشغلو آلات قطع المعادن
56	—	56	صاقلو المعادن
89	—	89	غير من ذكر من الحدادين
437	—	437	مجمعو أجزاء الآلات والمحركات
—	—	—	صانعو الساعات والآلات الرقيقة
6361	—	6361	ميكانيكو السيارات
76	—	76	ميكانيكو محركات الطائرات
1867	—	1867	غير من ذكر
1874	—	1874	الكهربائيون
82	—	82	جامعو قطع المعدات الكهربائية
160	—	160	مصلحو أجهزة الراديو (للحامون)
			والتلفزيون
1607	—	1607	مركبو الأسلاك الكهربائية
546	—	546	مركبو أجهزة الهاتف والبرق
1446	—	1446	مركبو الخطوط الكهربائية
			والكابلات
1373	—	1373	غير من ذكر من الكهربائيين
362	—	362	العاملون بمحطات الإذاعة
173	—	173	العاملون بالسينما
2624	—	2624	السباكسون
1343	—	1343	
118	—	118	صانعو الألواح المعدنية

المجموع	إناث	ذكور	المهنة
55	—	55	العاملون في إقامة الهياكل المعدنية
172	—	172	صناعة المعادن الثمينة
68	—	68	عمال تشكيل الزجاج
82	—	82	صانعو الخزف والفخار والبلاط
81	—	81	مشغلو أفران الزجاج
23	—	23	حفارو ونقاشو الزجاج
189	2	187	غير من ذكر
53	14	39	صانعو منتجات المطاط والبلاستيك
554	—	554	إصلاح الإطارات
73	—	73	صانعو منتجات الورق
107	—	107	جامعو أحرف الطباعة
160	—	160	الطابعون بالمطابع
10	—	10	حضارو الكينيهات الطباعة
9	—	9	حضارو البضائع الفوتوغرافية
72	—	72	المجلدون
25	—	25	العاملون بالتحميص
415	14	401	غير من ذكر
871	—	871	الدهانون والنقاشون
164	—	164	دهانو السيارات
25	—	25	خطاطو اللافتات
74	—	74	غير من ذكر
12	—	12	صانعو ومصالحو الآلات الموسيقية
74	19	55	صانعو السلال والحصر
389	—	389	صانعو المواد غير المعدنية
330	—	330	غير من ذكر
2828	—	2828	البنّاؤون. ومركبو البلاط
202	—	202	العاملون في الخرسانة

16	—	16	عمال الأسقف
1283	—	1283	نجارو الأبواب والشبابيك
222	—	222	العاملون في بياض المباني
52	—	52	العاملون في المواد العازلة
28	—	28	مركبو الزجاج
2978	—	2978	غير من ذكر
517	—	517	مشغلو مولدات الكهرباء
2547	—	2547	غير من ذكر
3038	—	3038	عمال شحن وتفريغ البضائع
33	—	33	عمال تركيب الحبال
619	—	619	مشغلو الآلات الرفاعة
1640	—	1640	مشغلو آلات تحريك الأرض
133	—	133	غير ما ذكر
724	—	724	البحسرة
30	—	30	عمال حجرة الآلات السفن
1333	—	1333	سائقو سيارات الأجرة
441	—	441	سائقو الحافلات
4691	—	4691	سائقو سيارات نقل المصانع
10011	—	10011	سائقو السيارات الخاصة
286	1	285	سائقو المركبات الى تجرها
			الحيوانات
1773	43	1730	غير من ذكر
1896	163	1733	غير من ذكر من العمال
—	—	—	غير مبين
301236	44371	256865	المجموع

المصدر: أمانة التخطيط النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لسنة 1980م ص 183 - 194.

جدول (8)

توزيع الحالات المدروسة حول وجهة نظر من حول مبدأ الاختلاط في العمل

النسبة	التكرار	مبدأ الاختلاط في العمل
78	408	يجب
7	35	لا يجب
15	76	لا أعرف
صفر	1	لا يهم
صفر	2	في جدول
100	522	المجموع

(غير مبين 78 حالة)

جدول (9)

طبيعة التعامل بين الرجل والمرأة العاملة في أماكن العمل التي يوجد فيها اختلاط.

النسبة	التكرار	طبيعة تعامل المرأة مع الرجل
81	438	تفهم كامل وتعاون وثيق
7	38	عقبات وصعوبات
1	6	حسب الظروف
10	56	لا ينطبق ⁽¹⁾
100	538	المجموع

(1) لا ينطبق تعني هنا عدد الحالات التي تعمل ولا يوجد فيها اختلاط.

جدول (10)

الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية حسب إحصائية 1980م

النسبة	الحالة التعليمية
12	أمية
58	الشهادة الابتدائية والإعدادية
27	إجازة التدريس والتوجيهي
3	الشهادة الجامعية العليا
100	المجموع: 44,371 متجة

المصدر: أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م. ص 219

جدول (11)

«سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية حسب إحصائية 1980م»

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
60,9	27015	أقل من 5 سنوات
21,3	9445	5 - 9
8,9	3979	10 - 14
4,8	2117	15 - 19
2,2	973	20 - 24
0,9	415	25 - 29
0,8	343	30 سنة فأكثر
0,2	84	غير مبين
100,0	44371	المجموع

المصدر: أمانة التخطيط النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980 ص 25

جدول (12)

«الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية حسب إحصائية 1980م»

أقسام المهن	آنسة	متزوجة	مطلقة	أرملة	غير مبين	المجموع
أصحاب المهن العلمية والفنية أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية وكبار الإداريين والمشرفون والتنفيذيون	9486	10044	828	323	199	20880
الموظفون	10	5	5	—	2	22
العاملون بالبيع والشراء	4149	1461	314	67	109	6100
العاملون بالخدمات	67	45	16	26	12	166
العاملون بالزراعة	613	7952	1857	4724	549	15695
العاملون في الإنتاج	39	126	23	50	24	262
العاملون غير المصنفين	490	346	127	83	32	1078
	44	67	24	23	5	163
المجموع	14898	20006	3194	5296	932	44366

المصدر : أمانة التخطيط النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980

جدول (13)

«توزيع النساء العاملات المتزوجات
من حيث العمل قبل الزواج والعمل بعد الزواج»

البيان	التكرار	النسبة
تعمل قبل الزواج	86	66
تعمل بعد الزواج	44	36
مجموع المتزوجات في الدراسة	130	100

المصدر : من البحث المبدئي لدراسة وضع المرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

جدول رقم (14)
«توزيع القوى العاملة النسائية الليبية حسب فئات السن»

فئات السن	العدد
أقل من 15 سنة	110
15 - 24	17496
25 - 39	12232
40 - 59	11245
60 - 69	2719
70 - فأكثر	568
غير مبين	1
المجموع	44,371

المصدر: أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م/ ص 688

المصادر والملاحظات:

- 1 - Woodsmall, «The Study of the Pole of Women in Lebanon, Egypt, Iraq, Jordan and Syria» **International Federation of Business and Professional Women**, New York 1956.
- 2 - المهن التخصصية - تعني هنا المهن التي تتطلب قسطاً من التعليم والتدريب مثل المحاسبة والشئون الإدارية والتدريس... الخ.
- 3 - Forget W., «Attitudes Towards work by Women in Morocco» **International Social Service, Journal 14**, 1964, P. 5.
- 4 - «Femes et Profession au Maroc» in Chombart de lauwe, Paul-Henri (ed) **Images dela Femme Dans la Socie'te**, Paris 1964, 158.

كذلك: Woodsmall Op. C.t., P. 32.

كذلك: Forget W., 1962 P. 105.

Boserup E., **Women's Role in Economic Development**, St., Martin's — 5
Press, New York 1970, P. 129.

Ibid P. 130. (6)

Forget W., 1962 P. 105. (7)

8 — الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981م...
1985م... والجزء الأول ص 4.

9 — المرجع السابق ص 52.

10 — المرجع السابق ص 7.

11 — المرجع السابق ص 7 - 11.

12 — المرجع السابق ص 19 - 21.

13 — المنتج: يعني هذا المفهوم «العامل» وقد أدخل هذا المصطلح عندما طبقت مقولة شركاء لا أجراء - أي بمعنى أن العامل أصبح شريك وليس أجير في المؤسسة الإنتاجية التي يعمل بها، (انظر معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثاني. حل المشكل، الاقتصادي الاشتراكية ص 1 - 16.

14 — أقيمت هذه الدراسة الميدانية ما بين عامي 1980م.. و 1983. لدراسة دور المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

15 — معمر القذافي: الركن الاجتماعي الكتاب الأخضر الفصل الثالث (الطبعة الأولى) يونيو 1979م.. ص 55

Tamara volkova, **A Women's place in the U.S.S.R**, 1976. — 16

Feldberg R., « women self- Management and socialism » Okrhglistd, 1980, participacija, samowpravijanjee, soci- jalizam, jugoslavia.

Rowntree, s., **Women's consciousness in man's World**, penguin, 1973.

Rowbotham, s. **Women's Resistance and Revolution**, Allen lane, 1973.
 Middleton, C., «Sexual Inequality and stratification Theory» in **The social Analysis of Glass structure** (ed) parkin F., Tavistock, 1974.
 Land, H., «Women: Supporters or supported?» in **Sexual Divisions and society, process and Change** (ed) Barker, D.I., and Allen, s., Tavistock, 1976.

17 — معمر القذافي المرجع السابق ص 45

Patai, R., «The Dynamics of Westernization In the Middle East» — 18
 Middle East journal vol. 9, No. 1, 1955.

19 — عباس محمود العقاد، المرأة في القرآن بيروت دار الكتب اللبناني سنة 1975 م.

levy R., **The social structure of Islam**, cambridge university press 1965.

Kirk, G., **The middle East: From The Rise of Islam to modern Times**, New York, praeger 1963.

Tomiche Nada, «The position of women In the U.A.R.,» in — 20
 contemporary History, 1970.

21 — عباس محمود العقاد المرجع السابق.

22 — معمر القذافي الكتاب الأخضر الفصل الأول: حل مشكلة الديمقراطية سلطة الشعب 1979 م.

الفصل الثالث

التعليم والمرأة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والعربية : دراسة نقدية وتحليلية

- مقدمة
- التعليم والديمقراطية
- وظيفة التعليم في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية
- التعليم ودوافع وضع المرأة في المجتمع.
- مناقشة وتعليق.



مقدمة

إننا نعيش اليوم في مجتمع عالمي تبرز فيه العلاقات الإنسانية في شكل ثنائي متناقض ومتغاير، فهناك علاقات الهيمنة والتبعية، وعلاقات التسوية والمساواة، والديمقراطية والدكتاتورية.. إلخ

كما أن هناك الصراع الاجتماعي العميق تاريخياً الذي يوجد على مستوى الأفراد، الأجناس، الطبقات، والقوميات، والأيديولوجيات.. إلخ والمرأة تدخل هذه اللعبة كفرد، كأنتهاء طبقي، كموقع اجتماعي، كأنتجاه قومي أيديولوجي أخلاقي، ديني، وجنسي إلخ.

إن طرح المسألة بهذا الشكل يمكننا كشف مدى مساهمة التعليم (Education) كنمط ثقافي مكتسب، في تحرير الإنسان والمجتمع بإرساء قيم وأنماط ثقافية جديدة.

إن هذا يتطلب منا معرفة طبيعة التعليم ودوره في إرساء قواعد الديمقراطية، الديمقراطية التي تحقق السعادة الإنسانية على أرض الواقع، والتي تؤكد كرامة الإنسان الفرد كمخلوق بشري. فهي (الديمقراطية) تعبير عن الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وإنها العُمدُ الرئيسية لكرامة الإنسان.

التعليم والديمقراطية :-

لقد اختلف العلماء والمفكرون في تحديد مواقفهم نحو تفسير الديمقراطية وصلتها بالتعليم وعلاقتها بالتححرر الإنساني فمثلاً: يحاول تشارلز بينز في كتابه عن المنهج الديمقراطي في التعليم.

تعريف معنى الديمقراطية فيقول:- «إن الديمقراطية الحقيقية تظهر

في أوجه مختلفة في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإن الدعامة الرئيسية هي الحفاظ على قدسية الفرد، متضمنة الاحترام المتبادل والعدالة والحرية لجميع الأفراد والطبقات والأمم»⁽¹⁾

ويؤكد علماء التربية والتعليم في أمريكا ومنهم ثوت (Thut) وجربيرتش (Gerberich) معنى الديمقراطية على أنها الصفة المميزة لمبدأ تأكيد الحرية الفردية بمعناها العريض، وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلام، وحرية العبادة⁽²⁾.

وكما يرى واين رايتستون (Wayne Wrightstone) إن حرية العبادة هي أساس الديمقراطية⁽³⁾ ويقول جورج بيني (George Denny).

«إن الديمقراطية تعتمد على احترام الفرد وإعطائه أكثر الإمكانات لحرية تطوير قدراته بشرط ألا يتدخل هذا في حقوق ورفاهية الآخرين»⁽⁴⁾.

ويؤكد روزشنا يدمان (Rose Schnei dman) هذا المفهوم للديمقراطية فيقول:

إن كثيراً ما يعتقد الناس في الدول الديمقراطية أن الحرية تعطي لهم امتيازات الكسب الشخصي دون أن يدخل في اعتبارهم خير المجتمع⁽⁵⁾، وهنا المقصود بالديمقراطية عند «روز شنايدمان» على أنها مساواة اقتصادية.

(1) محمد سامي عفيفي: التعليم في الدول الاشتراكية والرأسمالية دراسة مقارنة بين النظم في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، مكتبة الانجلو المصرية 1974 ص 9.

2 - المرجع السابق ص 9.

3 - المرجع السابق ص 6.

4 - المرجع السابق ص 10.

5 - المرجع السابق ص 10.

وفي هذا الخصوص يرى هارى بارتيس (Harry Barnes) إن بعض المفكرين⁽⁶⁾ يفسر الديمقراطية على أنها شكل اجتماعي يؤكد على أن رفاهية جميع الأفراد في المجتمع يمثل المثل الأعلى فيقول: «ذكر الكثير من الباحثين في الديمقراطية، أنها لا تتطلب السيطرة الجماعية على السياسة العامة فحسب ولكنها تلتزم بصورة اجتماعية بعمل بما لديها من إمكانيات كبيرة على تطوير القدرات الكامنة، وقسم هرمان هورن (Herman Horne) الديمقراطية إلى ثلاثة أنواع هما:⁽⁷⁾

- 1 - الديمقراطية السياسية
- 2 - الديمقراطية الصناعية
- 3 - الديمقراطية الاجتماعية

فالديمقراطية السياسية تعنى حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب والديمقراطية الصناعية تعنى اشتراك العمال في الأرباح والديمقراطية الاجتماعية تعنى تبادل القوى الذهنية والاتجاهات العملية لرفاهية كل الطبقات.

وهنا لنا أن نتسأل: كيف يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في مجتمع طبقي يؤمن بعلاقات الاستقلال واللامساواة علي النطاق الاقتصادي (حيث يكون هناك أرباح) وعلى النطاق الاجتماعي حيث يكون هناك علاقات طبقية غير متكافئة.

ويرى ارنست بايلر (Earnest Baylies) الديمقراطية هي «مساواة في

6 - المرجع السابق ص 10 .

7 - المرجع السابق ص 10 .

الفرص للمشاركة في الوصول إلى حل المشكلات الجماعية مع مساواة في الالتزامات.⁽⁸⁾

وهكذا نرى أن اختلف العلماء والمفكرون فيما بينهم في تحديداتهم لمفهوم الديمقراطية حيث تتسم تحديداتهم بالسطحية والجزئية.

فيرى البعض أن الديمقراطية على أنها نظام سياسي والآخر تعني أنها حرية اقتصادية، ونظام اقتصادي اشتراكي، بينما يرى البعض الآخر أنها أسلوب معين للحياة داخل المجتمع.

وانطلاقاً من هذه المفاهيم والآراء المتعددة لكلمة الديمقراطية أصبحت معانيها العريضة تختلط وتتصارع في تطبيقاتها، ففي بعض الدول التي تدعو نفسها ديمقراطية، ترى حرية جماعة دون جماعة أخرى.

وفي جميع أقطار العالم بما في ذلك المجتمعات الديمقراطية توجد أمثلة عديدة لا يتمتع فيها الأفراد بحرية التصرف والقرار التابعة من المساواة الاقتصادية والسياسية والعدالة الاجتماعية إلخ فعن الديمقراطية في أمريكا يقول لنديمان:-

«في الحقيقة يتتابنا الشك عندما نسمع ذلك الفيضان في الكلمات التي تندفع من دعاة الديمقراطية في أمريكا، فلو كنا نؤمن حقيقة بالديمقراطية كما نحاول أن نؤكد فإن ليس من الضروري أن نتحدث بكثرة عن مزاياها وأناي أعتقد أن ارتفاع الصوت في الصباح يدل على أن هناك شيء ما يريدون أن يخبئوه، أما عن الديمقراطية فإنني أعتقد أن كثيرين من الداعين لها في الوقت الحاضر يتحدثون بصوت مرتفع لأنهم في قرارة أنفسهم لا يفعلون ما يقولون»⁽⁹⁾.

8 - نفس المرجع ص 11 .

9 - المرجع السابق ص 8

وهنا يجب أن نؤكد أنه ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد ونظرية واحدة وهي تحقيق السلطة الشعبية في إطار المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان^(١٠) فالمؤتمرات الشعبية التي تتكون من جميع أفراد المجتمع وتمكنهم من اتخاذ قراراتهم بشأن سياسات المجتمع واستراتيجية السياسة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. إلخ

وعليه فالديمقراطية يجب أن تهىء وتؤكد الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الناس المتمتعين بها.

واستناداً على هذا المفهوم فالديمقراطية هي: نظام اجتماعي الذي تتبلور مضامينه داخل إطار البناء الاجتماعي الذي يمكن الناس جميعاً (رجل كان أو امرأة - أبيض أو أسود - طفل - أو شيخ - موظف أو منتج - طالب أو مدرس.. إلخ)، من المجتمع بجميع الامتيازات والخبرات والفرص التي يقدمها المجتمع وأن يتاح لجميع الأفراد فرص متساوية لاستغلال قدراتهم إلى أقصى حد دون أن يتطرق إلى قلوبهم الخوف من الاعتداء وأخذ إنتاجهم عن طريق رب عمل أو حكومة وأن تعطى الفرص للأفراد أن يعيشوا وفق ميولهم ورغباتهم بحيث لا يتعارض هذا مع حقوق وخير الآخرين.

إذن لا يمكن تطبيق الديمقراطية إذا لم يهدف «التعليم» إلى هذه الغاية.

«فالحرية هي أن يتعلم كل إنسان المعرفة التي تناسبه والتي تؤهله لعمل يناسبه، والدكتاتورية هي أن يتعلم الإنسان معرفة لا تناسبه، وتقوده لعمل لا يناسبه»^(١١).

10 - معمر القذافي الكتاب الأخضر ص 84 .

11 - المرجع السابق ص 47 .

وعليه ففي أي مجتمع يسود فيه المفهوم الديمقراطي الحقيقي يجب أن يخضع التعليم لرغبات الشعب. فالتعليم يخدم مطالب المجتمع ولرغبات الأفراد داخل المجتمع على حد سواء فهم الذين يقررون في مؤتمراتهم الشعبية سياسة وهدف التعلم.

وهنا يتساءل المرء إلى أي مدى قد نجح التعليم في مجتمعات العالم بتأكيد كرامة وحرية الإنسان كمخلوق بشري - (سواء كان رجل أو امرأة).

للإجابة على هذا السؤال ينبغي علينا إعطاء عرض تحليلي ونقدي لدور ووظيفة التعليم في المجتمعات التي تدعى الحرية الفردية على حساب المجموع والمجتمعات التي تدعى حرية الجماعة عن طريق استبعاد الفرد والإنسان.

وظيفة التعليم :-

إن نظرة تحليلية فاحصة في وظيفة التعليم في النظام الرأسمالي نجد أنه يأخذ شكل الأساليب غير المباشرة أي ما يمكن أن نطلق عليه (التسيير الغير مرئي).

أما في النظام الاشتراكي الشيوعي، فإن التعليم يأخذ شكل التوجيه المباشر، فهو بالدرجة الأولى عملية توجيه عقائدي⁽¹²⁾. ويقول د/ عفيفي، محمد سامي في هذا الشأن.

«أما القول بأن المدارس في الدول الاشتراكية تغرس مبادئ وأيدولوجيات معينة بينما المدارس في الدول الرأسمالية لا تفعل ذلك فهو أمر خاطيء.

12- د: احمد عل الغنيس التربية بين المجتمع والجامعة، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والطابع، 1981م ص 54.

فالفرق بين المدارس في الدول الاشتراكية والمدارس في الدول الرأسمالية في ذلك الأمر هو أن المدارس الاشتراكية تولى غرس المبادئ والايديولوجيات اهتماماً كبيراً لا توليه آياه المدارس في الدول الرأسمالية كما أنها تقدم وجهات النظر السياسية بطريقة مقصودة متقنة براءة لا نجد لها نظير في الدول الأخيرة.⁽¹³⁾

وباختصار نستطيع أن نقول، إن التعليم والتربية في الاتجاهات الرأسمالية الغربية، والشيوعية الشرقية، لا ترى في الإنسان، إلا ماهية مادية ومن ثم فإن الحرية والاختيار والإنسانية، في هذه الاتجاهات إن ذكرت فإنها لاتعد وإن تكون مجرد شعارات وليست مثلاً أو قيمةً تحترم ذاتها ويرى الإنسان على اسامها.

وبالرغم من أننا نجد صوراً متعددة من علاقة الدولة بالتعليم - فنجد مثلاً في فرنسا إن وزارة التعليم القومي تقوم بالإشراف والرقابة على كل ناحية من نواحي التعليم - فيلعب البرلمان دوراً هاماً في مناقشة السياسة التعليمية وميزانية التعليم.

وبالمثل تشترك الدولة والمتمثلة في الحكومة والبرلمان في وضع سياسة عامة تأخذ به السلطات التعليمية المحلية في إشرافها على التعليم وتحاول تكييفها بما يتفق وظروفها وحاجاتها.

وهنا يقوم النظام التعليمي في إنجلترا على المخرج بين عناصر السلطة والمسئولية والحرية بمفهومها التقليدي⁽¹⁴⁾، حيث تقوم الهيئة المركزية والمتمثلة في وزارة التعليم والعلوم بوضع أسس السياسة العامة ومحاسبة

13 - وهيب سمعان ومحمد فيروس: المدخل في التربية المقارنة، الطبعة الثانية 1974 م ص 69.
* هنا المقصود بالحرية هي حرية السلطات المحلية في تعدد المدارس وليست حرية أفراد الشعب في بلورة تشكيل النظام والمناهج التعليمية.

السلطات المحلية على تنفيذها وتقوم السلطات المحلية بتحمل مسؤولية تنفيذ تلك السياسة وتكييفها وفق ظروفها المحلية.

وهنا نجد أنه بالرغم من تعدد أشكال المدارس في النظام التعليمي في إنجلترا فمنها المدارس الخاصة والمدارس الحرة التي يديرها الأفراد والجماعات ومدارس الطوائف الدينية والمدارس العامة التي تديرها السلطات التعليمية المحلية، أي أن الدولة أو الحكومة تضع مبادئ عامة للتعليم، وللسلطات المحلية للاهتمام بها.

وكما أن يتميز النظام التعليمي في أمريكا بعدم تكافؤ الفرص بين المواطنين - هذا فبالرغم من أن التعليم في الولايات المتحدة يهدف من حيث المبدأ وكما يبين (Conant) إلى توفير التعليم لكل الأطفال والشباب الأمريكي لا لأقلية منهم، وأن يكون هذا التعليم مجانياً من الطراز الأول للمواطنين⁽¹⁴⁾

إلا أنه في الحقيقة نجد أن النظام التعليمي في أمريكا أدى إلى وجود فروق في الفرص التعليمية على مستوى الجهات المحلية في الولاية الواحدة من جهة وبين فئات والطبقة الاجتماعية في المجتمع من جهة أخرى.

وهنا يجب أن نلفت النظر إلى أن هناك فرقاً بين النظرية والواقع وعلى الباحث في علم الاجتماع أن يعمل على كشف الحقيقة وذلك ببحث المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام التعليمي على أفراد المجتمع. أي بمعنى أنه إذا وضعت «الحكومة» أهداف التعليم بشكل يوحى للناس أنها تعمل لصالحهم فهذا لا يعني أنها الحقيقة وإنما الحقيقة هي ما نستنبطه من الواقع المعاش داخل المجتمع والذي ينبغي على

Conant, J. B., Strengthen Education To Strengthen Democracy In A Divided World School Life, Jan, 1949, P 13.

الباحث الاجتماعي أن يتدارسه بكل عملياته ومؤثراته وعلاقته داخل المجتمع .

فإذا ما أخذنا النظام التعليمي في فرنسا كمثال :

فإننا نجد من أهداف التعليم التي وضعتها الحكومة الفرنسية هي :

1 - مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك بتقديم تعليم مجاني إجباري علماني لكل أبناء الأمة ، وهنا ترى الدول أنه لا يمكن تحقيقه إلا إذا تولت الدولة الإشراف والرقابة على التعليم .

وهنا يجب أن يسأل الباحث هل هناك تكافؤ في الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع الفرنسي وإذا كان الأمر كذلك فلماذا نرى السواد الأعظم من أبناء الكادحين والعمال محرومين من التعليم الذي يأخذ بأيديهم إلى مصاف الطبقات المميزة عن الطبقات الأخرى .

2 - ومن ضمن الأهداف التعليمية التي وضعتها الحكومة كذلك هو الإشراف الفني على شئون التعليم وذلك بوضعه في أيدي خبراء مدرّبين فالتعليم من الخدمات الفنية القومية الهامة ، ومن ثم ينبغي أن تشرف عليه هيئة مختارة من الفنيين لا يتوافرون عادة إلا في المستويات العليا للدولة حيث يسهل اجتذاب خيرة العناصر وأطيب اللغات الفنية والإدارية .

كما أنه يجب على الباحث أن يبحث ما إذا كانت مهمة هؤلاء الخبراء هي إيجاد إطار مقنع لسياسة التعليم لتساند النظام السياسي الاقتصادي ومن أجل فرضه على أفراد المجتمع .

ومن أهم خصائص التعليم في روسيا وجود السيطرة المركزية الجامدة على التعليم .^(*)

(*) يرجع بعض العلماء والمتخصصين ومنهم نيجل جرانت استاذ التعليم المقارن في جامعة ادنبره واول من قام بدراسة التعليم في روسيا في 1968 م ان سبب وجود سيطرة مركزية جامدة على

«فالتعليم في روسيا أداة سياسية لبناء المجتمع الاشتراكي والولاء التام للحزب والدولة - وتظهر وجهة النظر السياسية بشكل واضح في جميع مراحل التعليم وخاصة في التعليم العالي باشتراك الطلبة في التنظيمات الاجتماعية والسياسية»⁽¹⁴⁾.

وهنا يختلف الباحثون في التربية والتعليم وعلماء الاجتماع في نظرتهم إلى دور التعليم في الدول الاشتراكية الشيوعية.

فيرى البعض أن التعليم هو مجرد آلة لانتاج العلماء والمهندسين والفنيين، والبعض الآخر يرى فيه تخطيط محكم للتعليم الجماعي، ويستطيع الجيل الصاعد أن يكتسب عن طريقه ما هو أبعد من مجرد تعليم: يستطيع أن يكتسب كيانه الاجتماعي، وسلوكه وعقيدته السياسية⁽¹⁵⁾.

إلا أن في الحقيقة: يتصل التعليم في الدول الاشتراكية بالأيديولوجية التي تدبر بها تلك الدول وقد وضح هذا الأمر منذ بداية الإصلاحات التعليمية فيها فعلى سبيل المثال، نجد أن الغرض الأساسي للنظام التعليمي في تشيكوسلوفاكيا هو «توجيه الاهتمام بفكرة المدرسة السياسية لتربية الشباب ليأخذوا دوراً نشيطاً في بناء دولة شعبية ديمقراطية وتربية الأطفال في روح التقاليد التقدمية للبلاد وفي روح الاخلاقيات الاشتراكية»⁽¹⁶⁾.

التعليم في روسيا هو لأن الثورة 1917 ورثت احترام السلطة المركزية من التقاليد الراسخة في البلاد منذ عهد القيصرية إلا أنني أختلف معه في سبب وجود هذه السيطرة المركزية الجامدة على التعليم، حيث إنني أرى أن السبب يرجع إلى طبيعة النظام الاشتراكي الشيوعي ومتطلباته.

(14) محمد سامي عفيفي: المرجع السابق ص 167.

(15) وهيب سمعان وآخرون: المدخل في التربية المقارنة ص 15.

International Yearbook Of Education 1949. Pp. 106- 107.

(16)

ويوضح كتاب سياسة التعليم والتدريب في ألمانيا الديمقراطية هذه النقطة بقوله «تعتبر الدراسات المتعلقة بالفلسفة الماركسية اللينينية في معظم الدول الأوروبية الاشتراكية جزءاً أساسياً من مقررات المنشأة التعليمية العالية وذلك حتى يعمق الوعي الاجتماعي للطلاب ويقويه»⁽¹⁷⁾، وهنا يتضح لنا أن منهج التعليم في الدول الاشتراكية قد وضع على أساس تعزيز النظام الاجتماعي المنطلق من الفلسفة الماركسية اللينينية.

إذن سياسة التعليم في كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي الشيوعي مضاد للحرية الإنسانية، حيث إن كل هذه النظم تسير حسب تطبيق نمط معين من التعليم الإجبارى سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وذلك إما لإشباع متطلبات النظام الرأسمالي من عرض، وطلب واستغلال للقوى العاملة، وإما لإشباع متطلبات النظام الاشتراكي وما تمليه عليه ايدولوجية محددة، أو لإشباع تبعية سياسية واقتصادية معينة (كما هو في دول العالم الثالث).

ويشير فالتين شيروول في كتابه المشكلة المصرية (1920) إلى نمط التعليم في احد دول العالم الثالث (هى مصر) في عهد الإحتلال الإنجليزي لها فيقول:

«إن الذي أقامه الإحتلال الإنجليزي للشباب المصري فإننا نجد أنه لم يهدف مطلقاً إلى تنوير اذهانهم. . إنه بلا شك اسوأ نواحي فشلنا»⁽¹⁸⁾ مستنداً على ذلك بنسبة الأمية في مصر في ذلك الوقت والتي كانت نحو 92٪ بين الرجال وأكثر من 99٪ بين النساء فإن ميزانية التعليم لم تزد عن 2٪ من ميزانية الدولة وكان القليل منها يتفق على التعليم الأولي أو الشعبي .

(17) وهيب سمعان المرجع السابق ص 345 .

Valentine Chirol, *The Egyptian Problem* 1920 P., 221.

(18)

ففي المجتمعات التي وقعت تحت الاستعمار وتعرضت الاستراتيجية التعليمية لاتجاهات مختلفة، ولعب الاستعمار والقوى الرجعية دوراً كبيراً في السياسة التعليمية لتحقيق أهدافها في السيطرة على مقدرات المجتمع وإخضاع أفرادها لمنطق الجمود والسلبية.

فقد عمل الاستعمار البريطاني في مصر مثلاً على إيجاد نظام تعليمي يمكن أن يفرض على الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب نظاماً تعليمياً مغلقاً يتمثل في الكتابات والمدارس الأولية المحدودة بعددها وامكانياتها والمنفصلة بخططها وبرامجها عن سائر مراحل التعليم وفي الوقت الذي أغلق فيه هذا التعليم المحدود المجال على غالبية أبناء الشعب أقام الاستعمار نظاماً آخر يتمثل في المدارس الابتدائية ذات المصروفات حيث يفتح المجال أمام طلابها للتدرج إلى التعليم الثانوى فإلى (19).

فهنا نرى أنه خلال فرض هذه السياسة التعليمية واساليبها التربوية أراد الاستعمار متعاوناً مع الرجعية الحاكمة أن يمهد لاستعمار أشد خطراً وأبلغ أثراً في حياة المجتمع هو الاستعمار التربوي حيث إن الهدف منه هو حشد الأجيال الناشئة بمفاهيم خاطئة وقيم فاسدة، تشيد بقوة المستعمر، وتربط وجودهم بوجوده كما تهدف إلى تعميق الولاء للنظم السائدة وهي نظم المجتمع الانقطاعي (20).

كما يشير ميثاق العمل الوطني في مصر إلى ظاهرة التبعية السياسية والاقتصادية ومؤثراتها على التعليم فيقول: -

«إن الرجعية الحاكمة كان لا بد لها أن تطمئن إلى سيطرة المفاهيم

(19) وهيب سمعان المرجع السابق ص 68 .

(20) لمزيد من التفاصيل حول تأثير الاستعمار البريطاني في النظام التعليمي في مصر انظر وهيب سمعان المرجع السابق ص 345 .

المعبرة عن مصالحها ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظام التعليم ومفاهيمه واصبحت لا تسمح إلا بشعارات الاستسلام والخضوع.⁽²¹⁾ ويضيف إلى هذا قائلاً:-

«إن أجيالاً متعاقبة من شباب مصر انتظمت في سلك المدارس والهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح الشعب»⁽²²⁾

بالإضافة إلى ما سبق فإن عدم الاستقرار السياسي لهذه المجتمعات ومركزية إدارة التعليم من قبل الأفراد الحاكمين - أثر كبيراً على النظام التعليمي حيث إن شكل وبلورة هذا النظام يعتمد الى حد كبير على ميول واتجاهات هؤلاء الأفراد الحاكمين» فقد كان معنى سقوط الوزارة تغير وزير المعارف الذي كان غالباً ما يتخذ لنفسه السياسة السابقة لها»⁽²³⁾

واستناداً إلى هذا المضمون فينما اقتصر التعليم في المجتمعات العربية النامية على تلبية ميول واتجاهات الأفراد الحاكمين في جهاز الحكومة نجد أن المناهج الدراسية في كلا المجتمعين الاشتراكي والراسمالي تستخدم تبرير الايديولوجيات التي تعزز استمرار البناء الاجتماعي لكلا المجتمعين سواء كان على أساس عقائدي كما هو في النظام الاشتراكي الشيوعي أو على أساس عام كما هو في النظام الرأسمالي⁽²⁴⁾

(21) ج.ع.م: ميثاق العمل الوطني، الباب الخامس.

(22) نفس المرجع، الباب الخامس.

(23) أنظر في هذا الصدد وهيب سمعان المرجع السابق ص 368.

(24) نظراً لضيق المجال لا نستطيع تقديم عرض مسهب في هذا الموضوع وعليه أنظر الكتب الآتية لمزيد من المعرفة حول هذا الموضوع: وهيب سمعان وآخرون. اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية 1972م كذلك وهيب

ولا شك أن استخدام المدارس كوسائل للأحياء والإنسان والإغراء
الايديولوجي أمر عالمي شائع: فتهتم المؤسسات التعليمية (في أمريكا) مثلاً
(بإذكاء الشعور بالمسؤولية) وتهذيب العلاقات الإنسانية التي تقتضيها سهولة
التعامل مع البنية الاجتماعية المحيطة بالفرد.

وعليه فهذه المناهج التعليمية والتي لا تناسب ذوق ولا تطلعات
الإنسان الفرد المتطلع إلى الحرية والحياة الكريمة يتولد عنها صراع نفسي
داخلي بالنسبة للطالب وصراع لا ينتهي بين الآباء ورجال التعليم في تحديد
المواد الدراسية للتلميذ. فبينما ينظر رجال التعليم إلى المناهج من الناحية
التربوية ينظر إليها الآباء من ناحية مدى فائدتها للحياة.

كما يحدد مجلس تعليم الولاية عدد المواد الدراسية التي يجب على
التلميذ النجاح فيها ليتخرج بنجاح من المدرسة ويشارك في وضع المنهج
المدرسي وإعداده نظار المدارس والمدرسين حيث يقر نهائياً من قبل رجال
التعليم في الولاية.

وهنا يبين الباحث عفيفي - محمد سامي نوع المناهج الأمريكية
والتي تدرس في المدارس التي هي عبارة عن مغالطات وتشويه لثقافة
وحضارة غيرها من المجتمعات.

فيقول: «وفي زيارتي للمدارس الثانوية الأمريكية لاحظت اهتماماً
بالدراسة المستفيضة عن نظام الحكم الأمريكي، واهتماماً ضئيلاً بتاريخ
أفريقيا وآسيا، حيث تغطي معظم الدراسات في المدارس الثانوية، التاريخ
السياسي لأوروبا متجاهلة الشعوب الأفريقية والآسيوية بالرغم من أنها تشمل
ثلاث أرباع سكان العالم، وقد أدهشني أن اسمع من بعض التلاميذ أن

== سمعان ورشدي لبيب، دراسات في المناهج، القاهرة 1972م
وهيب سمعان دراسات في التربية المقارنة، القاهرة 1974م.

مصر صحراء جرداء فالمعلومات التي لدى الطلاب عن العالم بوجه عام تأتي عرضاً أو تتركز على جغرافية العالم واقتصادياته».⁽²⁵⁾

وتخضع المناهج التعليمية في روسيا إلى «تخطيط متفق من الجهاز التعليمي الذي يشمل على أدق التفاصيل المتعلقة بالمنهج وطرق التدريس بالمدارس المختلفة، فلا وجود للتعليم الديني في المدارس الروسية وذلك بسبب النظام الشيوعي الذي يحرم دراسة الأديان».⁽²⁶⁾

وهكذا فالنتيجة التي تمخضت عن أسلوب للمناهج التعليمية في هذه المجتمعات (أمريكا وروسيا) هي صب الطالب في قالب يأخذ المعلومات ويردها دون إدراك لمضمونها وأبعادها ولا تعطيه الفرصة لأن يكون استقلالية في التفكير - وحرية التحرك والاستقصاء عما يدور حوله من قضايا ومسائل إنسانية - وتفسيرها تفسير موضوعي - وعليه «فإن التعليم الإجباري والتعليم المنهجي المنظم (المحكم) هو تجهيل إجباري للجماهير».⁽²⁷⁾

فالباحث في حقيقة واقع إدارة شؤون التعليم في النظامين الرأسمالي أو الاشتراكي الشيوعي يجد أن تسيير وتقرير شكل ونوعية التعليم هو من مسؤولية فئة محددة من الشعب وما يسمى «الحكومة» كما أن المشاركة من قبل فئات أخرى من الشعب تكون شكلية فهي وكما حددها الزعترى:

أ - إما مشاركة أسمية قصدها التعرف بما يجري.

ب - أو مشاركة محدودة بتقديم المشورة وإبداء الرأي دون الاشتراك الفعلي في اتخاذ القرار.

ج - أو مشاركة تقوم على تطبيق مبدأ اقتسام السلطة بحيث تكون للفئات

(25) : عفيفي - محمد سامي، المرجع السابق ص 177.

(26) نفس المرجع ص 177.

(27) معمر القذافي الكتاب الأخضر ص 184.

الشعبية من المصلحين وأولياء الأمور، سلطات محدودة في جانب من جوانب العملية التعليمية⁽²⁸⁾

وهنا لا ننكر أن بعض المفكرين التربويين - مثل أصحاب نظرية العلاقات الإنسانية التي جاء بها «التون مايو» (Alton Mayo) وأصحاب المدرسة السلوكية، نادوا بمشاركة الأفراد من غير أصحاب المناصب الإدارية العليا في المنظمات في تحديد الأهداف وفي وضع السياسات وفي رسم البرامج واتخاذ القرارات. «فالإنسان من وجه نظر المدرسة السلوكية هو الذي يقرر نجاح الإدارة أو فشلها ومشاركته تؤدي إلى انتظام العمل ونجاحه»⁽²⁹⁾.

إلا أننا نجد أن هذه النظرة تنقصها النظرة الشمولية والتكاملية حيث غاب عن بال هؤلاء المفكرين أن الإدارة الديمقراطية للتعليم لم تحقق في مجتمع غير ديمقراطي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

فالمجتمع في البناء الاجتماعي الطبقي مثلاً يجد بين فاعلية المشاركة الشعبية حيث يتقسم المجتمع من خلاله إلى مجموعة تمتلك سلطة اتخاذ القرارات ومجموعة محرومة من ذلك لسبب أو لآخر.

ذلك لأنه لا يستطيع التعليم وحده أن يشق طريق الحرية والمساواة عن طريق القوانين الوضعية والدساتير ولكن عن طريق إحداث ثورة عارمة تزعزع أركان الأفكار البرجوازية والمادية والرأسمالية، كما لا يمكن تطبيق الديمقراطية والحرية إذا لم يهدف التعليم إلى هذه الغاية.

(28) مصطفى الزعتر، «التنمية الإدارية من أجل التجديد التربوي» والتربية الجديدة عدد

26 مايو أغسطس 1981م، ومحمد هاشم الفالوجي «أزمة الحرية والديمقراطية في التعليم»

مجلة الجامعة 16 ديسمبر 1984م ص 6.

(29) الفالوجي المرجع السابق ص 6.

التعليم والمرأة :-

إن النظام التعليمي في معظم مجتمعات العالم لم يستطع أن يحقق الحرية المنشودة لأفراد تلك المجتمعات عامة والمرأة بصورة خاصة - ويرجع سبب ذلك إلى عوامل اجتماعية اقتصادية سياسية وثقافية.

فبالرغم من أن معظم المجتمعات تنص في دساتيرها على مساواة البنت والولد في التعليم - إلا أن الحقيقة والواقع تناقض ذلك .

ففي المدارس السوفيتية نلاحظ أن البنات والأولاد يذهبون إلى نفس المدارس ويجلسون في نفس الصفوف ويشاركون في نفس منظمات الشباب، ويعملون سوياً أثناء التدريب العملي، ويدرسون نفس المواد وأمامهم نفس الفرص في كل مرحلة من مراحل حياتهم التعليمية وكما توجد بعض الفروق الطفيفة في المناهج فيفصل الأولاد عن البنات مثلاً في حصص الأشغال اليدوية :

ويكتب عفيفي في هذا الشأن فيقول:

«وقد توجد بعض الفروق الطفيفة التي تتطلبها طبيعة الجنسين في بعض المناهج فيفصل الأولاد الكبار عن البنات في حصص التربية البدنية، كما توجد بعض الفروق في بعض النواحي العلمية فيلاحظ أن الأشغال اليدوية تشمل التعرف على استعمال الأدوات المستعملة في الصناعات المختلفة، مع مراعاة أن التلميذات يتلقن التدبير المنزلي والاقتصاد المنزلي وأشغال الإبرة»⁽³⁰⁾

كما توجد بعض الفروق في بعض النواحي العملية، فتخصص للتلميذات في الصفين الأخيرين في المدرسة الأساسية في تشيكوسلوفاكيا

(30) عفيفي، محمد سامي المرجع السابق ص 28.

ساعة واحدة في الأسبوع لتعليم العناية بالطفل وتغذيته بينما لا يحضر التلاميذ مثل تلك الدروس «كما تقدم المدارس الزراعية في تشيكوسلوفاكيا أيضاً برنامجاً إجبارياً «الأسرة وإدارة المنزل» ولكن تفاصيل هذه البرامج تختلف باختلاف الجنسين فيدرس الأولاد ما يتعلق بالمعادن والنجارة وغيرها، وتدرس البنات الحياكة والطهي»⁽³¹⁾

ويمكن أن نجد هذه الفروق في مناهج المدارس كذلك في كثير من الدول الاشتراكية ففي بولندا تقدم المدرسة برامج مختلفة في الدراسات العملية للتلميذات والتلاميذ - فتدرس التلميذات فيما بين الصف الخامس والثامن ستين ساعة في التدبير المنزلي، وست وسبعين ساعة في الحياكة وأشغال الإبرة بينما يدرس التلاميذ عشرين ساعة في الميكانيكا وخمسين ساعة في النجارة وخمسين ساعة في أشغال المعادن ويدرس التلاميذ خمس عشرة ساعة في التدبير المنزلي وعشرة ساعات في الحياكة.

إن هذا النظام والمناهج التعليمية في الدول الاشتراكية تدعنا نتساءل - إذا كان الإعداد للحياة العملية في المدارس لم تكن تتسم بالمساواة التامة بين التلاميذ والتلميذات - فكيف يضع قانون العمل (ودستور العمل) في الدول الاشتراكية الشيوعية مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق شرط مساواتها منه في الواجبات.

وعليه فإن التعليم في الدول الاشتراكية قد عجز عن تحقيق الحرية والمساواة والسعادة للمرأة في هذه المجتمعات وهنا نستعرض مشكلة إحدى النساء في الاتحاد السوفيتي :-

Vodinsky Stanislav, Czo Czechoslovakia: Education, Prague, Orbis, 1963, P. 39. (31)
Statistical Calendar, Yugoslavia, Belgrad 1965.

ف نقول : كنا متحابين وكانت بيننا نقاط مشتركة كثيرة ولكن وجدت نفسي ملزمة بالاختيار بين الحب والعلم فقد كنت على وشك الحصول على إجازة في العلوم ، ولكن زوجي طلب منى أن أهجر الدراسة ، وكان يريد منى أتبلد حتى يحتفظ (بتفوقه) عليّ وأن اتصرف ك امرأة حمقاء وأن أمثل لأوامره مهما تكن سخيفة»⁽³²⁾

وسئلت عما إذا هجرته؟ فأجابت كلا ، إنه هو الذي حزم حقائبه وهجرني بعد خصام أخير ويشير جورج طرابيشي إلى أن السبب في ذلك هو أن هذه المرأة قد أحبت العلم وأن زوجها شعر بأنها بدأت تتجاوزه ومادام تفوق الرجل على المرأة هو أساس الحياة العائلية في نظره فأني معنى لجهما ولحياتهما المشتركة .

وهنا يجب أن نلفت النظر - إلى أن من أسباب ازدياد عمل النساء وذكائهن في المجتمعات التي تدعى المساواة في الحقوق والواجبات يكمن في خطأ الاستراتيجية التي أتخذتها هذه المجتمعات للوصول إلى الغاية المنشودة .

حيث إن :الظواهرات الايديولوجية لا يمكن أن تتولد مباشرة وبخط مستقيم من الأساس الاقتصادي - ولكنها تتطلب تحول جذري في البناء الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع .

وعليه فمن البساطة أن نفترض أن عدم وصول هذه المجتمعات إلى تحقيق الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة بسبب مخلفات الايديولوجيات البرجوازية عن العلاقات بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية .

وهنا نستشهد بأحد المشكلات التي تعيشها المرأة في الاتحاد

(32) جورج طرابيشي (مترجم) المرأة والاشتراكية ، دار الآداب ، بيروت ، الطبعة الثالثة 79م ص 236 .

السوفيتي لمحاولاتها أخذ حقوقها في التعليم والعمل ومساواتها بالرجل .
فتكتب فيرا بلشاي فتقول:-

«في قاعة إحدى محاكم موسكو التي تتولى الفصل في قضايا الطلاق، وقفت امرأة رائعة الجمال تطلب الطلاق من زوجها الوسيم هو الآخر. وكانت تقف في جانبها ابنتها التي لها من العمر تسع سنوات. وقالت طالبة الطلاق:-» إن اسرتنا تحطمت والغلطة غلطتنا نحن الاثنان، الزوج خراط مصنع معادن، وهي مساعدة رئيسة ورشة، وقد تزوجا عن حب قبل عشر سنوات، وكان لهما من العمر حوالي عشرين عاماً ولكن سرعان ما ساءت الأحوال، وسأل القاضي:

• لماذا؟ هل يشرب هل يغازل النساء؟ (فأجابت)

كلا لا هذا ولاذاك . . ولكن ليس بيننا من صداقة. إنني اعمل في المصنع وأهتم بالبيت وأربي طفلي وأدرس وأقرأ. أما زوجي فلا يهتم بشيء. مايكاد يعود من العمل حتى ينهمك في لعب الورق حتى منتصف الليل. وهو لا يقرأ أبداً، ولا يفهم صبواتي، وبسبب ذلك نتخاصم كثيراً. . وكان من الصعب على أن استسلم لفكرة الطلاق لو تعلم مدى ما كنت مستعدة لبذله في سبيل الحفاظ على أب طفلي، ولكن كل شيء ذهب ادراج الرياح، ولم تزد حياتنا العائلية الفارغة إلا تدهوراً، وكلما أرخى نفسه وأمعن في تهاونه أزددت شعوراً بالإذلال معنوياً.⁽³³⁾

رغم كل هذه الشعارات ففي الواقع لا يمكن القول بأن المرأة قد حصلت على المساواة التامة والكاملة مع الرجل في المجتمعات الاشتراكية فكيفما كان المقياس الذي نقس به هذا الحال فإنهن (وكما تشير الباحثة مارجنا(Mirjana) في مركز أدنى من مركز الرجل ولم تصل أقلية منهن إلى

(33) نفس المرجع السابق ص 229 ، 230

المناصب العليا سوى كان على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.⁽³⁴⁾

ولم يكن تعليم المرأة في المجتمعات الرأسمالية أحسن حظاً مما عليه في المجتمع الاشتراكي الشيوعي فبينما النظام الرأسمالي يدعى المساواة والحرية في التعليم إلا أن التعليم في هذه المجتمعات يعمل على إعداد النساء لتقبل العبوديات التي يخصصهن المجتمع العربي بها.

ففي كتاب لوسرتا هنتر (Lucretia p. Hunter) نرى كيف أن اتجاهات التعليم والتربية في المجتمع الأمريكي قى إعداد البنات لتقبل الخنوع والاستغلال الاجتماعي والاقتصادي.⁽³⁵⁾

«فالأُسرة تبذل قصارى جهدها منذ نعومة أظفارهن لتكييفهن مع منظور الزواج التقليدي الذي ينتظرهن، فتتمى فيهن النشاطات التي تفصلهن عن الصبيان، وتشجع مواقفهن التي تجعلهن مرغوبات في نظر الذكور، وألعابهن المفضلة هي الدمى، وأدوات الطبخ والخياطة والحياسة التي تولد فيهن مسبقاً حب العبودية البيئية، أما الألعاب العلمية والميكانيكية فلا تقدم إلا للصبيان، مع أن البنات قد يجدن فيها نفس اللذة والفائدة ومنذ نعومة أظفارهن أيضاً ينفصلن عن الصبيان بملابسهن وبالحلى ومظاهر التبرج والتطرف». ⁽³⁶⁾

Statistical Calendar, Yugoslavia Belgrade 1965.

(34)

Mirjana Morokvasici, *The Changing Role Of Women In Yugoslavia Society* University College London 1980. Hunter L.P. *The Girl Today The Women Tomorrow* W. Y., 1950.

(35)

(36) هنا يجب الأخذ بوجه الاعتبار أن نظرة المجتمعات الغربية الأوروبية إلى «عمل المنزل» هي على أنه عمل هامشي وغير منتج، وعليه أعتبرت المرأة طرف مستهلك وغير منتج في المجتمع وأن لا يمكن مساواتها في الحقوق مع الرجل.

وكتبت الكاتبة (لوسرنا) في مقدمة كتابها تقول:—

وحالة أخرى تبين أن متطلبات الحياة الاقتصادية في المجتمعات الغربية — تعمل على دخول معظم النساء إلى العمل بدون التعليم المناسب.

وهنا تحاول لبتون (Lupton) تحديد من هن العاملات في الصناعة فتقول: إن عاملات المصانع هن اللواتي يتركن المدرسة ليعملن من أجل كسب معيشتهم وشراء الملابس الجديدة والمكياج لجذب أنظار الرجال اليهن أي:

To buy the clothes and cosmetics which will make them attractive to men and to attend laces of entertainment when they will meet men⁽³⁷⁾

أما عن وضع التعليم والمرأة في المجتمعات العربية فقد وصف سلامة موسى في كتابه المرأة ليست لعبة الرجال: المرأة على أنها معطلة الذهن لأنها لا تهدف إلى الأهداف الاجتماعية العظيمة التي يهدف إليها الرجل ونتيجة ذلك أنه لا يدرّب ذهنها بل يعطله.

ويقول مخاطباً المرأة المصرية العربية:

«أنت معطلة الذهن لأنك لاتهدفين إلى الأهداف الاجتماعية العظيمة التي يهدف إليها الرجل ونتيجة ذلك أنه لا يدرّب ذهنك بل يعطله»⁽³⁸⁾

لقد كان تعليم المرأة في المجتمعات العربية في العصر العثماني من المحظورات «وجنبوهن الكتابة» «والقبر ولا المدرسة»، وكما أن كان العهد الاستعماري والرجعية من الدّ أعداء نهضة المرأة وتعليمها.

Lupton, t., On The Shop Floor, Pegamon, 1963 P, 191.

(37)

(38) خليل أحمد خليل: المرأة العربية وقضايا التغير، دار الطليعة، الطبعة الثانية 1982 م.

فيذكر سلامة موسى أن الاستعمار الإنجليزي في مصر قد منع تدريس كتاب رفاة الطهطاوى «المرشد الأمين للبنات والبنين الذي كان يدرس في المدارس الوطنية، كما أن الاستعمار كان يفرض البراقع⁽³⁸⁾ على البنات في المدارس حتى الابتدائية.

ويكتب خليل أحمد خليل حول هدف التعليم في المجتمعات العربية التي تحكمها الرجعية التقليدية.

«أنهم يريدون من التعليم أن تظل المرأة العربية تجهل أنها امرأة مضطهدة مع الرجل، وأنها فتاة الثورة وليست امرأة الخضوع والاستسلام».

ويقول جورج حنا منتقداً الروح الاستعلائية والاستعمارية التي كانت تغمر المعاهدة الأجنبية في الماضي والتي مازالت تغمرها إلى الآن (في مصر ولبنان.. ورثت لناشئة هي أمنا، تتولاها مؤسسات تعبت بقدسية أشرف رسالة، ورثت لبلد يستحيل فيه إذلال النفوس على أيدي من يفترض فيهم اعزاز النفوس وثارث في نفسي على وزارة التربية التي لاتنفقه شيئاً من أصول التربية⁽³⁹⁾».

لقد حاول بعض الكتاب العرب الدعوة إلى عدم تعليم المرأة، أمثال البهي الخولى الذي أنهم المرأة المتعلمة بأنها «خرجت عن نطاق الأنوثة التي خصتها بها الطبيعة إلى استرجال هي أول من ينكره⁽⁴⁰⁾».

ان هؤلاء الذين يعرقلون مسيرة تعليم المرأة يعلمون أن هذا سترك المرأة قوة عمل جديدة تدخل الإنتاج غير مؤهلة ولا مدركة لحقوقها فتعرض

(*) البرقع هو نوع من الحجاب يوضع على وجه المرأة.

(38) نفس المرجع السابق.

(39) سلوى الخماشى: الإسلام والمرأة المعاصرة، دار القلم، الكويت، 1968م ص 10.

لاشد أشكال الاستغلال وطأة وتقع بأقل الأعمال إنتاجية وأبعدها عن تنمية ملكات الإنسان وقدراته.

لقد أصطحبت الثورة الصناعية في أوروبا دخول المرأة ميدان العمل على نطاق واسع ولكنها في ظل النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الرأسمالي ومتطلبات السوق إضطرت لتقبل أقل الأعمال حاجة للتأهيل وبأجر أقل من أجر الرجل بكثير - بل وأقل من حد الكفاف مما يعنى إهدار لحقوق وإنسانية المرأة. ودون أن نطيل في حديث تاريخي واقتصادي واجتماعي ليست هنا مقامه يهمنا أن نؤكد أنه من العبث الحديث عن دور التعليم في تحرير المرأة قبل الثورة الثقافية في المجتمع الإنساني كله وقبل التحرر من علاقات الرأسمالية المادية والتبعية والاستغلالية بكافة أشكالها وأساليبها.

«فإن كافة الأساليب التعليمية السائدة في العالم يجب أن تحطمها ثورة ثقافية عالمية تحرر عقلية الإنسان من مناهج التعصب والتكيف العمدي لذوق ومفهوم وعقلية الإنسان»⁽⁴⁰⁾

إن الحرية هي أن يتعلم كل إنسان المعرفة التي تناسبه والتي تؤهله لعمل يناسبه والدكتاتورية هي أن يتعلم الإنسان معرفة لا تناسبه وتقوده لعمل لا يناسبه. إن العمل الذي يناسب الرجل ليس دائماً هو العمل الذي يناسب المرأة. . والمعرفة التي تناسب الطفل ليس هي المعرفة التي تناسب الكبير»⁽⁴¹⁾.

وهذا لا يعني كما يبدو للبعض أن النظرية العالمية الثالثة تفرق بين الرجل والمرأة في الحقوق، أعنى حق العلم، والمعرفة وإنما المقصود هو

(40) ممر الغداني الكتاب الأخضر ص 185 .

(41) المرجع السابق ص 159 .

عدم إجبار أي إنسان سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر لتلقي «علم» من أجل اكتساب مهنة أو عمل تؤدي به إلى الاستغلال والاضطهاد.⁽⁴³⁾

«فالمراة تفكر وتتعلم وتفهم كما يفكر الرجل ويتعلم ويفهم»

وإن تعليمها منهجاً يؤدي بها وفقاً له لممارسة عمل لا يناسب طبيعتها هو أيضاً جور وقسوة»⁽⁴⁴⁾

وإن المعرفة حقاً طبيعياً لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منها بأي مبرر إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك»⁽⁴⁵⁾.

وهنا يجب أن تكون دور التعليم وكافة التخصصات متوفرة أمام الجميع فإن عدم الوصول إلى الكفاية منها هو حد لحرية الإنسان وإرغام له على تعلم معارف معينة وهي المتوفرة وحرمانه من حق طبيعي نتيجة غياب المعارف الأخرى. فالمجتمعات التي تمنع المعرفة التي تحتكرها هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية»⁽⁴⁶⁾ وإن الجهل سينتهى عندما يقوم كل شيء على حقيقته»⁽⁴⁷⁾ واستناداً إلى هذا المضمون فعلى التعليم أن يلعب دوراً كبيراً في تحرير وسعادة الإنسان (المراة والرجل)، وأنه لا يستطيع أن يلعب هذا الدور الكبير ما لم يوضع على أرضية خصبة مؤهلة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(52) المزيد من الفهم حول هذا الموضوع انظر د. زينب زهري «الدور الاقتصادي والاجتماعي للمراة وموقف النظريات الاجتماعية من هذا الموضوع» ندوة مدريد، منشورات المركز العالمي للكتاب الاخير (1980).

(43) معمر القذافي: المرجع السابق ص 147.

(44) معمر القذافي: المرجع السابق ص 186.

(45) معمر القذافي: المرجع السابق ص 146.

(46) معمر القذافي: المرجع السابق ص 186.

مناقشة وتعقيب :-

نستخلص مما سبق أن المحاولات التي قام بها الباحثون والعلماء في تحليلهم للنظام التعليمي وعلاقته بوضع المرأة تستند على المعطيات التالية :-

1 - تجزئة وعدم النظرة التكاملية والشمولية للموضوع حيث إن ذهب التربويين ببحث الموضوع من حيث دراسة النظام التعليمي وملائمته مع النظام الاجتماعي أو في كيفية خلق نظام تعليمي يلائم الأنظمة الاقتصادية السياسية في المجتمع، فيضعون هذا في شكل دراسات تربوية واجتماعية لتبرير لأنظمة الاقتصادية والسياسية القائمة .

وركز علماء الاقتصاد على دراسة النظام التعليمي من حيث كفائته لتزويدهم بالقوى العاملة والكفاءات المهنية التخصيصية الأخرى، فعمل هؤلاء العلماء على ربط خطة التعليم بخطة التنمية الاقتصادية بحيث يقتصر التخطيط على إعداد الفنيين والأخصائيين العمال الذين تحتاجهم السوق الاقتصادية .

كما يحاول بعض علماء علم الاجتماع رفض منهج الاقتصاد على اعتبار أن ربط تعليم البشر في أية مرحلة من المراحل بحالة العمالة والتشغيل وما يسمونه بالاقتصاد القومي، إن تحدد هذا تحدد ذلك، وإن انكمش هذا انكمش ذلك . . ذلك على اعتبار أن هذا يعتبر عدواناً على حقوق الإنسان ويمثل انتكاسة إنسانية أو اجتماعية معا، لأن الإنسان هو مصدر العمل والإنتاج . . . أو كما يراه لويس عوض بأن العامل الأول في الاقتصاد القومي⁽⁴⁷⁾ «ويوضح د/ لويس عوض وجهة نظره بقوله أن الإنسان هو

(47) لويس عوض: الجامعة والمجتمع الجديد، سلسلة دراسات اشتراكية، العدد الاول، الدار القومية للطباعة والنشر ص 37 .

الأصل والأساس، وهو الغاية والهدف، وهو الذي يخلق وظيفته في الحياة وليس الأصل أن يخلق الإنسان للوظيفة، أو أن يسلب القدرة على أدائها»⁽⁴⁸⁾

هذا بينما يرى بعض المخططين التربويين بأن المخطط التعليمية ينبغي أن تقتصر على إعداد الكفاءات البشرية اللازمة للسوق الاقتصادية.

إلا أننا نرى أن من الخطأ أن تُحدّد على أن الغرض الوحيد من المشروعات التعليمية هو زيادة اسهام الإنسان في خلق الخدمات والسلع الإنتاجية دون التفكير في تأثير هذه التطورات على الإنسان وعلى الحرية الإنسانية بصورة عامة.

وبالرغم من هذه الحقائق يحاول مخططو التعليم ترتيب نظمهم وخططهم على أساس تحديد التعليم بما لديهم من وظائف سواء من الناحية الكمية أو من الناحية الكيفية حيث يكلف الخبراء المختصين بوضع المناهج بناءً على حاجة السوق والنظام الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص.

2 - ونتيجة لهذا ينشغل معظم الباحثين الدارسين للنظام التعليمي - بدراسة الشكل دون المضمون.

ونجد هذا المعنى واضحاً في هذه العبارة التي تقول (تشترك الدول الاشتراكية والرأسمالية في الاهتمام بالتقدم العلمي والتكنولوجي ومساواة تعليم البنت بالولد، وبتخصيص ميزانيات كبيرة للتعليم، وبالتوسع في الخدمات التعليمية والاهتمام بمستوياتها ولكنها تختلف في نواحي أخرى مثل تنظيم التعليم وتخطيطه وأسلوب وضع مناهجه وكتبه المدرسية

(48) نفس المرجع ص 37.

ومحتوياتها وعلاقة الدولة به، والتنوع في منشآته وتحويله وفي غير ذلك من النواحي»⁽⁴⁹⁾.

وهنا نرى أن الباحث قد اهتم بالمحاور الشكلية دون أن يهتم بالعمليات الجوهرية للتعليم ومؤثراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على فئات المجتمع.

وتبرز هذه الحقيقة أيضاً في وصف الباحثين التربويين للنظام التعليمي بالمرركزية الجائفة في الاتحاد السوفيتي واللامركزية في الولايات المتحدة الأمريكية في حين أن لوبحثوا الموضوع من حيث عملياته ومؤثراته على أفراد المجتمع لوجدنا أن النظام التعليمي في أمريكا والذين يصفونه باللامركزية، أنه في حقيقة الأمر مركزية داخل مركزية.

وعليه فاللامركزية في النظام التعليمي تعني أن توضع أهدافه بواسطة جميع أفراد الشعب على اختلاف فئاتهم المكانية والمهنية والتعليمية والجنسية. إلخ.

وليس بالمعنى الرأسمالي والتي تعني تعدد المركزيات أو الحكومات المحلية - والتي تستمد قراراتها في النهاية من الحكومة المركزية.

واستناداً إلى هذا المفهوم - ودون أن نطيل في حديث سياسي واقتصادي ليس هنا مقامه، بهمنا أن نؤكد على أهمية وضرورة المنهج التكاملي الشمولي وبشكل نقدي وتحليلي للنظم التعليمية وعلاقتها بالمجتمع.

(49) عفيفي المرجع السابق ص 59.

وهيب سمان وآخرون، اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية 1972م.

وهيب سمان وآخرون: دراسات في المناهج، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية 1972م.
وهيب سمان: دراسات في التربية المقارنة، مكتبة النهضة المصرية 1974م.

3 - إن عدم إتفاق المتخصصين والعلماء على تحديد مفاهيمهم العلمية مثل الديمقراطية، واللامركزية، الحرية.. الخ أدى إلى انشغال البعض بتحديد هذه المفاهيم والبعد عن القضايا الجوهرية والأساسية في موضوع البحث وهي عمليات النظام التعليمي.

4 - إنه هذه المحاور مجتمعة ربما كان لها الأثر الفعال في عدم الفهم الحقيقي لعلاقة التعليم بالمرأة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية الشيوعية والعربية حيث إنه (التعليم) لعب دوراً هاماً وخطيراً في تشكيل وضع دور المرأة في هذه المجتمعات.

5 - وباختصار تظهر الحاجة هنا إلى وجود منهج تكاملي وشامل يقوم على (Cross - disiphnary approach) تبادل المعارف والمعلومات بين مختلف التخصصات للعلوم الاجتماعية - بين علماء الاجتماع (Sociologists) والسياسة (Politics) وعلماء الأنثروبولوجيا (Anthropolgists) والمؤرخين (Historian) والاقتصاديين (Econmists)، وعلماء النفس والتربية.. الخ.

إن استخدام هذا المنهج هو ما نأمل أن يكون الوسيلة الصحيحة التي تمكن الباحثين من كشف الحقائق والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية السياسية المتعلقة بقضايا ومسائل الحياة الإنسانية.

الفصل الرابع
مفهوم الوظيفة لدى كل من راد كلف بروان ومالينوسكى
وأهمية هذا المفهوم في ميدان الانثروبولوجيا

• مقدمة

• مفهوم الوظيفة واستخداماته

• نقد وتحليل

عندما نتحدث أو نتكلم عن النظرية الوظيفية أو التحليل الوظيفي فإن تجدر الإشارة إلى أن قصب السبق نحو التوجه الوظيفي «Functional orientation» في علم الاجتماع قد يوضح بقول فصل من «فولتير» Voltaire يشير فيه إلى أنه في حالة عدم وجود «اله» god فإنه يبدو وادماً ضرورياً للإنسان اختراع «اله» god وهذا يعني أن «فولتير» ينظر إلى عملية الاعتقاد في الاله «believ in God» على أنها وظيفة أساسية وحيوية لا غنى للإنسان أو الكائن البشري عنها.

مفهوم الوظيفة واستخداماته :

إن الدافع الحقيقي نحو استخدام مصطلح الوظيفة قد جاء فبلور بشكل أكثر تحديداً مع أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعلى يد عدد من علماء الاجتماع أمثال: منتسكيو (Mentsquieu) (1689 - 1755) وسانت سيمون (Saint - simon) (1760 - 1825) اوجست كونت (Auguste cente) (1798 - 1857). لقد كان الطابع المسيطر على تفكير هؤلاء العلماء أنهم ينظرون إلى المجتمع على أنه نسق طبيعي (Natural System) كما أنهم ينظرون إلى العلاقات الاجتماعية في المجتمع على أنها مماثلة للعلاقات العضوية في الفسيولوجيا، وأن كل شيء يوجد في المجتمع يرتبط بكل شيء آخر ارتباطاً وظيفياً.

إن الفضل الأكبر في توجيه انتباه علماء الانثروبولوجيا والاجتماع إلى التحليل الوظيفي، وبدقة متناهية يرجع إلى كل من «هربر اسبنسر» Herbert Spencer (1820 - 1903) «واميل دوركايم» (Emile Durkheim) (1858 - 1917) فحسب وجهات نظر هربرت اسبنسر أن تطور المجتمع الانساني هو استمرار طبيعي وضروري للتطور العضوي في الكائنات الحية.

وبوضوح فإن «هربرت سبنسر» يعتبر المجتمع الإنساني وكأنه كائن حي as organism ويمضى «سبنسر» قائلاً بأن الجماعات البشرية تميل إلى نحو الزيادة في الحجم ومن ثم في التنظيم، ومن ثم أيضاً في التكامل «Integration» وعلى أية حال، فإنه عندما يصبح التباين البنائي عظيماً وكبيراً، فإن التوافق أو التبادل أو الإتكال «Interdependence» لأجزاء النظام العضوى الاجتماعى «Social Organism» سوف تزداد أيضاً.

إن الشيء الذي يجب أن نضعه في اعتبارنا هنا أنه على الرغم من المماثلة الواضحة والصريحة التي يراها سبنسر بين المجتمع البشرى «Hu-man Society» والجسم الحي أو الكائن الحي «Organism» إلا أنه يلاحظ أن كلا منهما سيتحد إلى وحدة الجسم الحي هي عوامل مادية محسوسة، وبعبارة أخرى هي نفس أجزاء وعناصر ذلك الكائن ذاته، هذا على عكس ما يحدث بالنسبة للمجتمع الذي يستمد وحدته وتماسكه من عوامل وعناصر غير مادية وغير محسوسة.

فهى عوامل خارجة على التركيب العضوى مثل العادات والتقاليد والأعراف واللغة والقيم والأفكار والمعتقدات والشعائر. إلخ، وهذه العوامل التى تشكل الجانب اللامادى من الثقافة أو الحضارة الإنسانية هي ما أسماه «هربرت سبنسر» مافوق العضوى «Supereganie»⁽¹⁾

وبالرغم من استخدام «هربرت سبنسر» لتماثيل أو التشابه البيولوجي العضوى «Biological Analogy» يبدو وأنه خطير إلى حد كبير، إلا أنه مع ذلك قد لعب دوراً معقداً في استخدام مفاهيم البناء «Structure» والوظيفة «Function» في ميدان الأنثروبولوجيا أو علم الإنسان الاجتماعى

Goldthrope, J., Herbert Spencer. *The founding Fathers Of Social Sciences*, 1969, (1) (Ed. Timothy Raisen). Pp. 78- 81.

لأن هربرت اسبنسر كان دائماً يؤكد في أية مرحلة من التطور الاجتماعي «Social Elevation» فإنه توجد عملية أفكار متبادلة أو توافق ووظيفي ضروري بين المؤسسات الاجتماعية في المجتمع.

أما اميل دور كايم Emile Durkheim فهو بدوره يناقش موضوع الوظيفة ويشير إلى أن أي تحليل اجتماعي ينبغي أن يركز على شيئين هامين أولهما:—

- أ — البحث في أسباب أو مسببات الظاهرة «Phenomenon's Causes»
- ب — البحث في وظيفتها «Its Function»

ودور كايم يفضل استخدام مفهوم الوظيفة «Function» بدلاً من استعمال أو استخدام مفهوم الغاية «End» أو الغرض «Purpose»، وذلك لأن الظواهر من وجهة نظر دور كايم هي بشكل عام لا توجد لأنها بالضرورة ذات نتائج مفيدة «Useful Results They Produce» فواجب الباحث أن يقرر عما إذا كان هناك ترابط بين الحقيقة المدروسة والاحتياجات العامة للكائن العضوي الاجتماعي «Social Organism»، بدلاً من أن يشغل نعر بالبحث فيما إذا كانت الظاهرة أو الظواهر قد وجدت بشكل متعمد أو عمدى أم لا^(٢)

ومن وجهة نظر دور كايم فإن الحقائق الاجتماعية «Social Parts» لا يمكن تفسيرها في إطار أو حدود علم النفس الفردي، ذلك لأن هذه الحقائق توجد خارج عقول الأفراد ومستقلة عنها. فاللغة على سبيل المثال، موجودة قبل أن يولد الفرد في المجتمع الذي يتكلم بها، وستظل موجودة بعد أن يموت ذلك الفرد. فهو فقط يتعلمها كما فعل اجداده من قبله، وكما ستعلمها كل الأجيال اللاحقة أو القادمة. فهذه حقيقة اجتماعية، وهي من

Durkheim, E., *The Rules Of Sociological Method* (English Translation) Glencoe (2) (Illinois), 1950.

نفس النوع، أي كجزء من نسق اجتماعي «As Part Of Social System» وفي إطار وظائفها في المحافظة على ذلك النسق التي هي جزء منه⁽¹⁾

والزعيمين الفعليين للتحليل الوظيفي في ميدان الانثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا هما مالينوسكى Malinowski ورادكلف براون Radc- Brown والغالبية العظمى من علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية يتفقون على أن الأستاذ «مالينوسكى» والأستاذ «رادكلف براون» هما فعلاً المسئولين الرئيسيين عن وضع علم الانثروبولوجيا الاجتماعية (أو علم الإنسان الاجتماعي)، كعلم يدرس في الجامعات، على خارطة العالم «On The World map» وعلى أية حال، فإن كلا من مالينوسكى ورادكلف براون كانا متأثرين بمؤسسي الحولية الاجتماعية «L' Annee Sociologie School» الفرنسية بزعامة اميل دور كايم، وإن كلا من مالينوسكى ورادكلف براون ادعوا و قالوا بأن هدفهم الأساسي هو تزويد الدارسين بمفتاح لفهم المجتمعات والثقافات البشرية ككل موحد.

«A Key To The Understanding Of Societies And Cultures As A Whole» وايضا مفتاح لفهم مؤسسات اجتماعية خاصة.

الأستاذ مالينوسكى يؤكد أو يصر على أن المجتمع الإنساني والثقافة البشرية من الممكن فهمها بصورة أفضل وأعمق على اعتبار أنها مجموعة وسائل أو جمل «Assemblage Of Contrivances» لإشباع حاجيات بيولوجية ونفسية أو سيكولوجية للكائنات العضوية أو الكائنات الحية التي تصنع أو تكون المجتمع البشري. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو: هل تحليل المؤسسات الاجتماعية فقط في إطار مثل هذه الحالة «In Terms Of Such Needs»؟ الجواب يبدو أنه ذو طبيعة سلبية حقاً.

Evans- Pritchard, E., Social Anthropology 8 th Ed- 1972. P. 52

(1)

ومن ثم، فإنه إذا اردنا معرفة لماذا توجد على نطاق واسع مؤسسة تعرف باسم المهر «Marriage- Payment Or Bride Wealth» في كثير من المجتمعات الإنسانية.

فإنه يجب البحث عن شرح أو تفسير لوجود هذه المؤسسة في إطار غير الإطار البيولوجي الذي يشير إليه كل من هربرت اسبنسر، دوركايم، ومالينوسكى وهذا يعنى أنه يجب علينا الإرتقاء إلى مستوى التجديد «Abstraction Level» لنرى كيف أن وجود هذه المؤسسة يرتبط بوجود مؤسسات أخرى تتعايش أو تتزامن معها، وبهذه الطريقة نحن نستطيع أن نرى كيف أنها يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق شرعية مكانة ووظيفة الأطفال، أو على أنها وسيلة للحفاظ على بعض الروابط والعلاقات الاجتماعية بين مجموعات من الناس وعلى أية حال، فإن اسهامات الأستاذ مالينوسكى العلمية بالنسبة لميدان الانثروبولوجيا الاجتماعية الحديثة كان ملحوظاً وكبيراً بالفعل ولكن مع ذلك فإن نهجه النظري «Theoretical Approach» لم يعد له ذلك الوزن الكبير أو المعتبر في الوقت الحاضر.

ومن ناحية أخرى فإن الأستاذ راد كلف براون يعتقد أن «مفهوم الوظيفة المستخدم والمطبق في المجتمعات الإنسانية إنما هو مؤسس على التماثل أو التشابه بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية»⁽¹⁾ ويبدو واضحاً أن راد كلف براون يحذر وحذر اميل دور كايم وعرف وظيفة المؤسسات الاجتماعية على أنها تطابق أو توافق بين المؤسسة الاجتماعية والظروف أو الشروط الضرورية «Necessary Conditions» لوجود الكائن العضوي الاجتماعي والأستاذ راد كلف براون استبدل مصطلح دور كايم الموسوم بالحاجات «Needs» بمصطلح الظروف أو الشروط الضرورية للوجود

(1) Radcliffe Brown, A., *Structure And Function In Primitive Society*, London, 1952, P. 178.

«Necessary Conditions Of Existence» وتبريره لمسألة الاستبدال في المصطلحات المستخدمة أراد أن يتحاشى الغموض الممكن أو المحتمل الوقوع، وعلى وجه الخصوص احتمالية أو امكانية التفسير الغائي -Tessel- «gical Interpretation» في الحياة الاجتماعية «فإن وظيفة النشاطات المتجددة أو المتكررة مثل معاقبة الجريمة أو طقوس الدفن أو مراسيم الزواج، وظيفتها هو الدور الذي تلعبه في الحياة الاجتماعية ككل، ومن ثم الإسهام الذي تقوم به في حفظ استمرارية البناء ذاته»⁽¹⁾، وعلى ما يبدو هنا فإن راد -كلف براون يرى أن دور الوظيفة هو المحافظة على المجتمع كما هو في الحاضر «As It Exists At Present» بدلاً من توجيه تحليله إلى دراسة التغير الذي يحدث في المجتمع والذي هو سنة سائر البشر فمصطلح الوظيفة «Function» كما استخدم هنا من قبل راد كلف براون يعنى «أن الوظيفة هي الإسهام الذي يقوم به نشاط جزئى في النشاط العام الذي هو جزء منه فوظيفة أي عرف اجتماعي معين هو الإسهام الذي يقدمه للحياة الاجتماعية ككل التي هي وظيفة للنظام الاجتماعي الكلي .»⁽²⁾

ومن هذه الناحية، فإن المؤسسات الاجتماعية ينظر إليها على أنها وظائف بناء في بناء اجتماعي يتكون من أفراد يرتبطون مع بعضهم البعض بمجموعة من العلاقات الاجتماعية المحددة في كل واحد متكامل ومتناسك⁽³⁾، ومن ثم فإن استمرارية البناء الاجتماعي يحافظ عليها عن طريق عمليات الحياة الاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن الحياة الاجتماعية لجماعة ما تعتبر على أنها وظيفة بنائها الاجتماعي، أي أنها هي التي تحقق ذلك وتحافظ على وجوده وكيانه.

IBID., PP. 178- 180.

(1)

IBid., P. 18. (1)

(2)

IBid., P 180.

(3)

ويمضى الأستاذ راد كلف براون في شرحه لمفهوم الوظيفة حيث يبين أن وظيفة أية ثقافة بوجه عام هي تعضيد «Sustain» وتوحيد الكائنات البشرية الفردية (أي كأفراد) في بناء اجتماعي متقدم أو ثابت وهذا يعنى أن الثقافة يجب أن تزود اعضاء أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية بوسائل يستطيعون أو يتمكنون بواسطتها أو عن طريقها من تكييف انفسهم لبيئتهم الجغرافية التي سيحددون منها قوام معاشهم.

ويشير راد كلف براون إلى أن مفهوم الوظيفة كما حدده هو يشكل فرضية ذات طبيعة عملية «A Working Hypothesis» والتي عن طريقها أو بواسطتها يمكن دراسة وفحص عدد كبير من المشاكل، وعلى حد تعبير راد كلف براون نفسه: «أن مفهوم الوظيفة كما حدد سلفاً يشكل فرضية عملية، يمكن للباحث عن طريقها أن يصبغ عدد من المشاكل لغرض البحث والدراسة والتحليل وأى بحث علمى لا يكون ممكناً بدون وجود أو توفر مثل هذه الفرضية العملية «أي الوظيفة»⁽¹⁾

وعندما ما يستخدم مفهوم الوظيفة كفرضية عملية، فإنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن راد كلف براون قد أشار بوضوح تام أن فرضيته «لا تتطلب التأكيد الدوقما طبقى «Dogmatic Assertion» القائل بأن كل شىء في الحياة في كل جماعة أو مجتمع بشري له وظيفة. ولكنها فقط تتطلب عنها واكتشافها»⁽²⁾ والنقطة الثانية الهامة التي يجب وضعها ونصب اعيننا هي أن نفس العرف الذي يوجد في مجتمعين يمكن أن يكون له وظائف مختلفة في كلا المجتمعين.

هذا النمط من التحليل الوظيفي كما حدده الأستاذ راد كلف براون،

IBid., P. 184.

(1)

IBid., P. 184.

(2)

وكما يستخدم اليوم من قبل الانثروبولوجيين قد اعطى دفعا قويا أو مساعدة فعالة وهامة في تحديد وتعيين مشكلات البحث الميداني «Field Research» ووجهة النظر هذه يمكن رؤيتها أو إدراكها بسهولة ووضوح إذا تذكرت أن كتاب القرن التاسع عشر 19 ، كانوا بشكل عام يتعاملون أو يهتمون في دراساتهم بالمواضيع الجزئية الصغيرة التي تتألف منها الثقافة البشرية كالعادات والتقاليد، والأعراف . إلخ ، التي كانت تجمع معا لمعرفة أو بغية إظهار أوجه التشابه أو التباين في المعتقدات والممارسات الشعائرية ولكن عندما يبرز إلى حيز الوجود النهج الوظيفي التكاملي ، فقد أدركوا (أي أدراك العلماء) حقيقة لثن العرف أو العادة بشكل عام تفقد معناها عندما يجرى أو ينتزع من السياق الاجتماعي الذي يوجد فيه ومن ثم ، أصبح ضروريا القيام بدراسات شاملة ومفصلة لمجتمعات ما قبل التعليم أو ما قبل التصنيع تشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية . إن مثل هذه الدراسات يجب أن يقوم بها انثروبولوجيون اجتماعيون مؤهلون ، لأنهم وحدهم الذين يستطيعون القيام بمثل هذه الدراسات ، نظراً لأنهم أكثر من غيرهم إلماً بمشكلات العلم النظرية ، واقدروا على معرفة المعلومات والبيانات الضرورية لحل تلك المشكلات ، وأيضاً فهم أكثر من غيرهم قدرة على معرفة الكيفية للحصول على المعلومات اللازمة وبإختصار فإنه يمكن القول بأن إصرار النهج الوظيفي على إظهار الترابط بين الأشياء جميعاً ، كان مسئولاً مسئولية مباشرة عن قيام وتطور الدراسات الخيدانية أو «الحقلية» الحديثة .

نقد وتحليل :

وبالرغم من أن التحليل الوظيفي قد لعب دوراً كبيراً ومعتبراً في التقدم الإنساني حول معرفة طبيعة الحياة الاجتماعية ، إلا أنه توجد بعض التحفظات والانتقادات حول هذا النهج التحليلي ، وهذه النقاط يمكن تلخيصها على الوجه التالي :-

أولاً: - لأن التفسير أو التحليل الوظيفي هو أشبه ما يكون بما يفعله علماء البيولوجيا عندما يفسرون أي جزء من الكائن الحي أو العضوي بالرجوع إلى الحياة ككل. فاستعمال أو استخدام المماثلة أو المشابهة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية هو شيء خطير ومضلل «Dangerous And Misleading» والأستاذ جون بيتي John Beattie يستعرض وجهة النظر هذه بشيء من الدقة حيث يقول: «يجب أن نكون حذرين حيال هذه المشابهة المذهبية التي تعامل بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية وأن لا ندعها تقودنا إلى الافتراض بأن المجتمعات البشرية هي شيء شبيه بالكائنات العضوية، فالحقيقة أن المجتمعات ليست كذلك، وافترضنا بأنها كذلك ربما يقود إلى أخطاء جسيمة»⁽¹⁾، ومن ثم فإنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن الكائن العضوي هو وجود مادي أو فيزيائي يمكن وضعه على منضدة ومن ثم القيام بعملية تشريحه «And Could Be Dissected» وفحصه بدقة وبشكل موضوعي ومن جهة أخرى فإن المجتمع البشري أو المؤسسة الاجتماعية هي شيء آخر.

فهى عبارة عن مفهوم أو فكرة «Concept»، يمكن تجديده من خلال ملاحظة سلوك الناس ومن ثم فإنه يكون له وجود فقط في أذهان الناس المهتمين به.

ثانياً: الانثروبولوجيون الوظيفيون مخطئون نتيجة أو بسبب افتراضهم أن الأنظمة الاجتماعية أو الانساق الاجتماعية هي انساق طبيعية يمكن ردها إلى قوانين اجتماعية وأنه ليس من الضروري معرفة تاريخ هذه الأنظمة أو الانساق حتى يمكن دراستها دراسة علمية صحيحة. وبهذا العدد فإن الأستاذ راد كلف براون يجادل بقوله «إن التعميمات حول رأي موضوع تنقسم إلى نوعين: تعميمات معتمدة على رأي أو اعتقاد عام وتعميمات قد

Beattie, J., *Other Cultures*, 6 Th., London, 1977, P. 56.

(1)

ثم التحقق أو التأكد من صحتها عن طريق فحص أو استجواب منظم على ملاحظات دقيقة تمت بشكل مرتب أو منظم والتعميمات من النوع الآخر تدعى «قوانين علمية» «Scientific Laws» ويمضى راد كلف براون في نقاشه حيث يقول «إن أولئك الذين يتشبثون أو يعتقدون بعدم وجود قوانين للمجتمع الإنساني لا يستطيعون إنكار وجود تعميمات حول المجتمع الإنساني لأنهم هم أنفسهم يقبلون تلك التعميمات»⁽¹⁾ وعلى أية حال، فإنه لم يظهر حتى الآن شيء يشبه ولو من بعيد قوانين العلوم الطبيعية، وكل ما أمكن الوصول إليه هو بعض الأحكام العملية.

ثالثاً: المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية أدت إلى خطأ آخر التماثل يتضمن ليس فقط أن المجتمعات البشرية هي أنظمة تخضع أو تعتمد على الدراسات التجريبية، ولكنها تتضمن كذلك أن هذه المجتمعات متكاملة ومتجانسة وهذه المجتمعات من ثم أعتقد أنها في حالة ثبوت أو توازن «Equilibrium» على أية حال فإن المسألة ليست كذلك على الإطلاق، حيث إن الصراع يحدث بين الفينة والأخرى وفي هذا الصدد فإن روبرت مرتون «Robert Merton» يشير إلى أن أي نمط اجتماعي معين من الممكن أن يكون ذو طبيعة وظيفية أو ذو اختلال وظيفي «Dysfunctional» وبهذه الطريقة فإن مرتون يعتقد أنه استطاع أن يدمج مسألة التغير في النظرية الوظيفية طالما أنه أدخل مصطلح «الاختلال الوظيفي» في تحليله لهذه النظرية وحسب تفسير مرتون فإنه يعتبر النظرية الوظيفية على أنها ليست ذات صبغة محافظة «Conservative»⁽²⁾، على أية حال فإن مرتون قد أخطأ نتيجة افتراضه لثن النظرية ليست فلسفة محافظة، وذلك لأن هذه النظرية تتصور بأن المجتمع البشري في حالة توازن أو ثبات ولا يعتبر إلا بوجود عناصر الاختلال

Radcliff- Brown, A., Op. Cit., P. 187.

(1)

Merton, R.k., Social Theory And Social Structure, Glencoe (Illinois), 1949.

(2)

الوظيفي، وهذه الحالة هي حالة «وليس» «تغير» والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا وهو لماذا لا ينظر إلى المجتمع الانساني على أنه في حالة تغير دائم طالما أن التغير الاجتماعي الذي هو سنة كافة المجتمعات البشرية - هي عملية مستمرة وأن اختلفت في الدرجة؟ ومن ثم، فالتغيرات الجذرية التي تحدث في المؤسسات الاجتماعية يجب بحثها ودراستها تاريخياً ووظيفياً.

رابعاً: الانثروبولوجيون الوظيفيون يدعون بأن مبدأ القناعة أو الرضا «Consent» عملية العنف هذه الافتراض أو المفهوم كان نتيجة لنشر كتاب بعنوان الأنظمة السياسية الأفريقية عام 1940م، وهذا الكتاب اوضح بكل تأكيد أن «البناء الاجتماعي للدول الأفريقية يتضمن بأن الملوك والرؤساء يحكمون وفقاً لمبدأ القناعة والرضا»⁽¹⁾

ولكن مفهوم القناعة والرضا ليس دائماً العنصر الاساسي في الأنظمة السياسية القائمة على انتقاء العنف «Violence» فدراسة الأستاذ طلال اسد «Talal Asad» لمجتمع الكبابيش «Kababish» عام 1970م يمكن أن تؤخذ كمثال جيد لتأكيد هذه الحقيقة فطلال أسد يشير إلى أنه بالرغم من أن حكم أو سيطرة أولاد فضل الله ليس مؤسساً على ممارسة القوة والعنف «Based On the Exercise Of physical force» ، فإن النظام السياسي في مجتمع الكبابيش على مفهوم الرضا أو القناعة كما يدعى أصحاب النظرية الوظيفية وحسب تعبير طلال أسد نفسه «بالرغم من أن الفرد في مجتمع الكبابيش قد يدرك أن حكاهم يقومون بخدمات أو واجبات إدارية على درجة كبيرة من الأهمية فإن هذا الاعتراف ليس هو مصدر سلطة «Authority» الحكام على

(1) Fortes, M., And Evans- Pritchard, E., Editiers).African Political Systems, Oxford, 1940, P. 12.

رعيتهم، حيث إن مبدأ الرضا غير متضمن في هذه السلطة⁽¹⁾ إن مبدأ القناعة والرضا يتضمن أن الناس المعنيين بالأمر يجب أن يكون لهم الحق والقوة في المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية اتخاذ القرارات Decision's Making أو صنع القدرات التي تخصهم، وهذه الحقيقة ليس لها وجود على الإطلاق في مجتمع الكبابيش»

خامساً: الأنثروبولوجيون الموظفون مخطئون أيضاً في اعتقادهم أن تاريخ الأنظمة الاجتماعية ليس له أي تطابق علمي في فهم حقيقة المؤسسات الاجتماعية، في الحقيقة أن معرفة التاريخ الموثق توثيقاً جيداً «Wel - Documented History» لأي مجتمع انساني يعطى فهماً أعمق لطبيعة الحياة الاجتماعية. الأستاذ إيفانز برتشارت يؤكد وجهة النظر هذه حيث يقول «إن معرفة ماضي المجتمع يعطى فهماً عميقاً ومستفيضاً لطبيعة الحياة الاجتماعية في الوقت الراهن أو الحاضر، لأن التاريخ ليس مجرد تعاقب للتغيرات، ولكنه كما يقول الآخرون إنه غو «Growth» أو تطور «الماضي متضمن في الحاضر كما أن الحاضر محتوى في المستقبل»⁽²⁾.

الأستاذ كوبر Kuoeber «في مجلة American Anthropol (1935)، يشير بوضوح إلى أنه يعضد ويثني على وجهات نظر إيفانز برتشارد بخصوص العلاقة القوية بين التاريخ والأنثروبولوجيا الاجتماعية أقرب إلى بعض فروع الدراسات التاريخية - مثل التاريخ الاجتماعي - منها إلى أي من العلوم الطبيعية وكلا العالمين يتفقان في أن الاختلافات بين الأنثروبولوجيا والتاريخ إنما هي اختلافات تتعلق بوسائل البحث والنقاط التي ينبغي إبرازها وتوضيحها والتأكيد عليها، وليست بشكل عام اختلافات في الهدف أو

Asad, T., The Kababish Arabs, London, 1970, P. 245.

(1)

Evans- Pritchard, E.E., Op. Cit., PP. 59- 60.

(2)

المنهج. وفي هذا الصدد فقد كتب الأستاذ كوبر يقول «إننى أجد نفسي على إتفاق تام مع الأستاذ ايفانز يرتشاد في كل الجدل الذي بخصوص علاقة الانثروبولوجيا بالتاريخ فمعرفة المجتمع والثقافة سوف تكون دوماً بشكل أعمق وأكثر علمية إذا كان ماضيها معروفاً أو امكن معرفته بدلاً من أن يبقى مجهولاً أو كما مهملاً»⁽¹⁾

وعلى أية حال، فمعظم الانثروبولوجيين المحدثين يأخذون في حسابهم تاريخ المجتمعات التي يقومون بدراستها، وخصوصاً عندما تكون تلك المادة التاريخية متوفرة ومطابقة لفهم الوقت الحاضر وبعبارة أخرى، فإن الانثروبولوجيين يستخدمون التاريخ في دراساتهم، إذا كان التاريخ قائماً على توفيق جيد، أو عندما يكون لدى المجتمعات تاريخ موثوق به، ودراسة أبركوهين «Abner Cohen» لمهاجرى الهوسا في مدن اليوروب (1969) هي أحد الأمثلة على الاستفادة الجيدة من التاريخ، ودراسة الأستاذ كونون «Gunnison» لمجتمع لوابولا «Luapuld» في شمال زيمبابوى (روديس سابقاً) (1951) هي مثل آخر على مدى الاستفادة من التاريخ في دراسة وفهم الوقائع والمؤسسات الاجتماعية في الحالة الحاضرة (وهناك دراسات أخرى مشابهة).

وباختصار يمكن القول، النهج أو التحليل الوظيفي قد لعب دوراً هاماً في تقدم الفهم الانساني حول طبيعة ووظيفة الحياة الاجتماعية بيد أن هذا النهج في التحليل العلمي قد اخطأ في افتراض أو في الاعتقاد بأن المجتمعات هي تماماً مثل الكائنات العضوية، كما أن الوظيفيين قد وقعوا في خطأ آخر بسبب افتراضهم أن الهدف الأساسي للانثروبولوجيا هو صياغة قوانين اجتماعية تشبه القوانين في العلوم الطبيعية في الحقيقة أن

Kreeber, A. L., «Social Anthropology: Past And Present,» *Man*, Vol. 51, 1951, 18. (1)

المجتمعات الإنسانية تختلف جذرياً عن العلوم الطبيعية «Natural Sciences» حيث إن أعضاء، أو أفراد المجتمعات الإنسانية متأثرين بمفاهيم مشتركة «influenced by shared concepts» ومعتقدات، وقيم، وفهم هذه الأشياء يتطلب بطبيعة الحال وجود مناهج تختلف كلية عن الطرق أو المناهج المستعملة من قبل العلماء الطبيعيين.

الفصل الخامس

الانثروبولوجيا الحديثة والمدرسة الدوركايمية

* مقدمة

* الانثروبولوجيا الحديثة :

* ابعادها ومدلولاتها

* تعقيب

مقدمة

لا شك أن «أميل دوركايم» EIMILE DURKHEIM يعتبر من أعظم الشخصيات العلمية في تاريخ علم الاجتماع الفرنسي، بل ربما في العالم اجمع ولكي نعرف ونرى ونقدر إلى أي مدى أو إلى أي حد تعتبر الانثروبولوجيا الحديثة مدينة إلى المدرسة الدوركايمية المعروفة باسم «L'Annee Sociologique School» فإنه يتوجب أو يتعين علينا مناقشة وفحص المفاهيم «Concepts» والأفكار «Ideas» التي جاء بها دور كايم ومجموعة من طلابه اللامعين، ثم معرفة إلى أي مدى استخدمت أو طبقت هذه الأفكار والمفاهيم في دراسة الشعوب البسيطة أو المجتمعات الصغيرة «Small- Scale Societies» التي استحوذت على انتباه واهتمام علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية أكثر من غيرها من المجتمعات الأخرى.

الانثروبولوجيا الحديثة : ابعادها ومدلولاتها

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانثروبولوجيا الاجتماعية - شأنها شأن علم الاجتماع - تهتم بدراسة السلوك الإنساني «Social Behaviour» والعلاقات الاجتماعية «Social Relations» في كل المجتمعات البشرية وليس في المجتمعات البسيطة فحسب⁽¹⁾ بيد أنه خلال حقبة زمنية من

(1) بالرغم من أن علماء الانثروبولوجيا والاجتماع يشتركون في دراسة السلوك البشري والعلاقات الاجتماعية إلا أن الانثروبولوجيين يهتمون بمسائل أخرى مثل معتقدات الشعوب وقيمهم، وذلك حتى في حالة ما إذا كانت تلك القيم والمعتقدات لا يمكن إظهارها على أنها ذات صلة مباشرة بالسلوك الاجتماعي المدروس.

لأن هذه الأشياء متصلة اتصالاً وثيقاً ببعضها البعض، وليمكن فهم العلاقات الاجتماعية فيها جيداً إذا لم يؤخذ في الحسبان القيم والمعتقدات. والكثير من الانثروبولوجيين درسوا نظاماً

تاريخها تركزت معظم جهود العلماء والباحثين لدراسة النظم الاجتماعية في المجتمعات البسيطة، حيث إن المفكرين والفلاسفة في القرن الثامن عشر اعتبروا أن هذه المجتمعات تجسد الحالة الطبيعية التي يظن أن الإنسان كان يعيش خلالها قبل ظهور أنظمة الحكم المختلفة، بينما اهتم علماء الانثروبولوجيا في القرن التاسع عشر بهذه المجتمعات لإعتقادهم أنهم واجدون فيها بعض الدلائل التي تساعد في البحث عن أصول النظم الاجتماعية. أما اهتمام علماء الانثروبولوجيا اللاحقون فقد جاء نتيجة اعتقادهم بأن المجتمعات البسيطة تعرض النظم الاجتماعية في أبسط صورها، وأن المنهج السليم في الدراسة يقتضى الانتقال من النظم البسيطة إلى دراسة النظم الأكثر تعقيداً أو تركيباً .

وعلى أية حال، فإنه خلال الفترة ما بين 1902 – 1914م استطاع أميل دور كايم أن يجمع من حوله في مدينة باريس، مجموعة من طلابه النابيين وكون مدرسته الشهيرة «L. Annee Sociologique School»، والتي كان من أبرز أعلامها أو أعضائها «Robert Hertz, Marcel Mauss, Henri Hubert» وآخرون. ومؤسس هذه المدرسة دور كايم – ولد في عام 1858م، وقد نما وترعرع في فترة مضطربة من التاريخ الفرنسي وقد كرس الوقت الأكبر أو الأعظم من حياته للبحث عن علم دنيوى جديد للأخلاق الاجتماعية «Social Ethics»، وهذا العلم يكون هدفه جمع شتات المجتمع الفرنسي الجديد.

والجذور الفكرية لدوركايم توجد في أعمال وكتابات كل المفكرين

معتقدات وقيم الشعوب ليس فقط من وجهة نظر اجتماعية كون أنها جديدة بالدراسة والبحث في حد ذاتها.

(See: Evans- Pritchard, E.E., *Nuer Religion*, Oxford, 1956, Leinhardt, Godfrey, *Divinity & Experience: The Religion Of The Dinka*, Oxford, 1961.

الأوربيين الكبار ممن عاشوا في فترة القرن التاسع، ولقد تأثر دور كايم بشكل كبير بأفكار وآراء سانت سيمون Saint-Simon (1760 - 1825)، ذلك المفكر الذي وصف بأنه رسول المجتمع المخطط وفيلسوف عصر التنظيم «Age Organization» والاشتراكي المثالي أو الطوباوي «Utopian Socialist»، فهو أول من اقترح بشكل صريح ضرورة إنشاء علم للمجتمع «A Science Of Society» لدراسة العلاقات الاجتماعية، تلك العلاقات التي كان يعتبرها مماثلة للعلاقات العضوية في الفسيولوجيا ومن أجل ذلك كان يرى أن واجب العلماء والباحثين هو دراسة الوقائع والحقائق «Facts» وليس المفاهيم أو التصورات «Concepts»⁽¹⁾.

وقد وقع دور كايم أيضاً تحت تأثير قوي من جانب أو قبل تلميذه سانت سيمون (اوجست كونت Huguste Comte 1798 - 1857) وذلك من خلال قراءاته ومعرفته الدقيقة لكل الأعمال العلمية التي انتجها كونت، والحقيقة أن الكثير من الأفكار الرئيسية Central ideas لدور كايم إنما هي عبارة عن تطورات انتجت أو تمخضت عن النقد البناء لأفكار كونت. فتفكير كونت تفكير منهجي منظم «Systematic Thinker» أكثر من تفكير اساتذة، سان سيمون.

فإلى كونت يرجع الفضل في إطلاق اسم علم الاجتماع «Sociology» على ذلك العلم الجديد الذي يسعى لدراسة المجتمع.⁽²⁾

بالإضافة إلى مجلدات الحولية الاجتماعية «L. Annee Sociologique» فإن أهم أعمال دور كايم العلمية تضم أو تشمل؛ كتاب تقسيم العمل في المجتمع (1893م)، قواعد المنهج في علم الاجتماع (1895م)، الافتخار

Lukes, S., «Saint-Simon». In *The Founding Fathers Of Social Science*, Ed. By (1) Timolhy Raison, 1969. PP. 27- 34.

Fletcher, R., *The Making Of Sociology*, Vol. 1, London, 1971, PP. 165- 196. (2)

(1897م) الصور البدائية للحياة الدينية (1912م). وجميع هذه الكتب قد نقلت أو ترجمت إلى اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأخرى في وقت حديث نسبياً.

وقد أثرت كتابات دور كايم بشكل عميق ومباشر على الانثروبولوجيا الاجتماعية ومن ثم فإن دور كايم يعتبر شخصية عظيمة في تاريخ تطورها العلمي، وذلك بفضل نظرياته الاجتماعية العامة، وأيضاً لأنه ومجموعة من زملائه وتلاميذه الموهوبين استطاعوا تطبيق هذه النظريات والفرضيات بمهارة واستبصار على دراسة المجتمعات البدائية أو البسيطة. ووجهة النظر هذه يمكن إدراكها بصورة أفضل إذا وضعنا في الاعتبار أن دور كايم قد أشار في كتابه إلى أنه يجب علينا - في الدراسات السوسولوجية - البدء بدراسة المجتمعات الصغيرة وليس بالمجتمعات الكبيرة «Larger Societies» ذات الانبئة الأكثر تعقيداً، وذلك خلافاً لما كان يعتقد كل من سانت سيمون واجست كونت من قبله. وفي اعتقادي أن هذه الخطوة تجسد قفزة هامة في تطور الدراسات الانثروبولوجية.

وكتاب تقسيم العمل في المجتمع الذي هو أول اطروحة دكتوراه هو أحد أعظم أعمال دور كايم العلمية. وفي هذا الكتاب الشهير فإن اهتمام دور كايم الأساسي هو اهتمام بالمسائل الاجتماعية أكثر منه اهتمام بالمسائل الاقتصادية، ويحاول دور كايم في هذا المؤلف استكشاف أو معرفة القوى التي تجعل الناس يترابطون مع بعضهم البعض في جماعات. علاوة على ذلك فإنه يحاول معرفة ما هي الروابط أو الصلات التي يقوم عليها التماسك

(*) تجد الإشارة هنا إلى أن كل من ماكليان Mc Hennen وتايكور Tylor في إنجلترا وموجان Morgan في أمريكا أو من نظر إلى دراسة المجتمعات البدائية (البسيطة) كموضوع جدي يمكن للعلماء أن يركزوا عليه جهودهم واهتمامهم وهؤلاء الثلاثة من علماء منتصف القرن التاسع عشر يعتقدون أول من اهتم بتجميع المعلومات المتعلقة بالشعوب البدائية من عدد كبير من الكتابات المتباينة المختلفة وبرزها في صورة منهجية منظمة.

الاجتماعي «Social Cohesion» وعلى أية حال فإنه حسب تصورات دور كايم للمجتمع البشري فإن مقربي التماسك الاجتماعي يمكن دعمه والحفاظ عليه بوسيلتين اثنتين هما: أولاً: عن طريق ما اسماه دور كايم بالتضامن الآلي «Mechanical Solidarity»، وثانياً: عن طريق التضامن العضوي «Organic Solidarity».

ففي النوع الاول من انواع التضامن الدوكايمية، نجد أن معظم أفراد أي مجتمع معلوم مثل: مجتمع الصيادين، الرعاة والزراع وغيرهم يقومون جميعاً بنفس الأعمال ومن ثم فإن الامتثال أو الخضوع إلى مجموعة من القواعد والأعراف والقوانين العامة هو النمط السائد والواضح في مثال هذه الجماعات البشرية. وزيادة على ذلك، فإن دور كايم يعتقد بأن هذا الامتثال يمكن أن ينجز أو يتم عن طريق الخوف من العقوبة وهذه العقوبة إما أن تكون ذات صبغة دنيوية «Secular» أو ذات طبيعة خارقة للطبيعة. وهذا النوع من التعاون أو التضامن دائماً يوجد بين المجتمعات القبلية والفلاحية «Tribal & Peasant Societies».

وفي النوع الثاني من التضامن الذي وضعه دور كايم - التضامن العضوي - فإن الروابط التضامنية لا تعتمد على التماثل والخضوع لقواعد محددة - كما هو الحال في التضامن الآلي - بقدر ما تعتمد على التخصص الفردي ومن ثم، فإن بعض أفراد المجتمع ينتجون بعض الأصناف من البضائع، وأفراد آخرون ينتجون بضائع أو أصناف أخرى من البضائع، بناء على ذلك، فإن أعضاء هذه الجماعات سوف يدخلون في علاقات تبادلية للأصناف المختلفة من السلع التي انتجوها. وهذا النوع من التضامن أو التعاون يوجد بين أفراد المجتمعات المتقدمة. والفارق الجوهرى بين نوعي التضامن المذكورين أعلاه، أنه في النوع الأول، نجد أن مكانة الفرد تتحدد في العادة وفقاً أو طبقاً لوضعية الفرد في النسق

القرايبي، أما في النوع الثاني من التضامن فإن المسألة تعتمد على معايير أخرى.^(١)

يؤكد دور كايم، على أنه من الأفضل للعلماء والباحثين في ميدان علم الاجتماع أن يحاولوا فهم طبيعة الأفراد في إطار المجتمع وليس المجتمع في إطار الأفراد فالحقائق الاجتماعية يجب أن تدرس على أنها أشياء «As Things»، وهذا يعني أن الحقائق يجب أن تفسر في إطار سوسيولوجي وليس في إطار سيكولوجي فحسب تصور دور كايم أن كل علم نفس إنما هو علم نفس اجتماعي. فقد رفض دور كايم شرح الحقائق الاجتماعية في حدود علم النفس الفردي لأن هذه الحقائق توجد خارج عقول الأفراد ومستقلة عنها. وفي هذا الصدد نجد أن (D, Pocock, 1961) في نقاشه لمفاهيم دور كايم يقول: «إن الفرد غير واع بالعلاقات المتداخلة للمؤسسات الاجتماعية التي تضبط وتبلور سلوك ونمط حياته.

فهو من ثم لا يستطيع، ويفعل بسيط ناتج عن التأمل الباطني - الذي هو أحد الطرق الرئيسية في البحث السوسيولوجي - أن يصل إلى الحقيقة الكاملة عن المجتمع^(٢) وللتدليل على كون أن الحقائق الاجتماعية هي شيء قائم بذاته «Sui generis» فإن دور كايم يضرب مثلاً باللغة، فاللغة في أي مجتمع معلوم توجد قبل أن يولد الفرد في المجتمع الذي يتكلم بها. فهي تظل موجودة بعد أن يموت ذلك الفرد وما عليه - أي الفرد - إلا أن يتعلمها كما تعلمها من قبل كل الأجيال السابقة عليه، وكما ستتعلمها كل الأجيال اللاحقة أو القادمة من بعده. فهذه حقيقة اجتماعية لا يمكن فهمها إلا في علاقتها بالحقائق الاجتماعية الأخرى التي هي من نفس النوع، أي كجزء

Fletcher, R., *The Making Of Sociology*, Vol. 2, London 1971, PP. 251, 356- 362. (1)

Pocock, D., *Social Anthropology*, 1961, P. 39. (2)

من نسق اجتماعي «Social System» وفي حدود وظائفها في المحافظة على ذلك النسق.⁽¹⁾

وبالنسبة لدوركايم، فإن الحقائق الاجتماعية تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال وعلى القهر. فكل أفراد أو أعضاء المجتمع، لهم بشكل عام، نفس العادات والتقاليد والأعراف واللغة والأخلاق، كما إنهم جميعاً يعيشون في نفس الإطار من النظم القانونية والسياسية والاقتصادية وكل هذه الأشياء تؤلف بناء له درجة معينة من الثبات والاستقرار (Stable Structure) بمعنى أنه يستمر في الوجود فترة طويلة من الزمن يحتفظ خلالها بأهم مقوماته التي تنتقل من جيل إلى جيل. أما الفرد فإنه غير فقط خلال ذلك البناء الذي يجد نفسه فيه. فالبناء الاجتماعي لم يؤلّد مع الفرد ولن يموت بموته، لأنه ليس نسقاً فيزيائياً (A Physical System) وإنما هو نسق اجتماعي (A Social System) له شعور جمعي يختلف تمام الاختلاف عن الشعور الفردي. وتتميز الحقائق الاجتماعية التي يتألف من مجموعها البناء الاجتماعي بأنها ظواهر ملزمة مجبرة للأفراد. فالفرد الذي لا يخضع لها يعرض نفسه لكثير من الجزاءات والعقوبات القانونية والأخلاقية، والفرد في العادة ليس له الرغبة ولا الفرصة لأن يفعل، أن يتصرف، إلا بما تملي عليه هذه الحقائق من أوامر ونواهي. والجدير بالذكر هنا أن الحقائق الاجتماعية التي لها كل هذه الصفات المذكورة أعلاه، ليست اجتماعية لأن لها سمة العمومية، بل العكس صحيح، أي أن صفة العمومية مستمدة من حقيقة كون أنها اجتماعية⁽²⁾.

Evans - pritchard. E. E. Social Anthropology London. 1951. P. 5. Mair, An Inter - (1)
duction to Social Anthropology. Oxford Univ: Press, 1965, P. 196.

Fletcher, R., Op. Cit., PP. 328- 331: Evans- Pritchard, E.E, Op. Cit., P. 52: (2)

Pocock, D. F., Op. Cit., PP. 2- 3.

لقد كان حرص دوركايم على إظهار الحياة الاجتماعية كشيء فريد،
يثير سبباً في توجيه العديد من الانتقادات إليه، تتهمه بالاعتقاد في وجود
عقل جمعي (L'collective Mind) وإهماله للعقل الفردي، وبالرغم من أن
كتابات في بعض الأحيان تعلوها مسحة ميتافيزيقية، فهو بكل تأكيد لم
يتصور مطلقاً وجود مثل هذا الشيء، الوجود المستقل بذاته. فدوركايم كان
يعني بما أسماه «التصورات الجمعية» ما أسماه العلماء الإنجليز لمجموعة
القيم والعقائد والأعراف التي يتعلمها الفرد حين يُؤكّد في مجتمع من
المجتمعات، حيث يقبلها ويحيا بها ويسترشد بهديها ثم يورثها لغيره من
الأجيال اللاحقة أو القادمة. وقد قدم أميل دوركايم، لسيان ليفي بريل (Lu-
cien Levy-Bruhl) بدراسة رائعة رائعة المحتوى الفكري
لتلك التصورات الجماعية أو الجمعية في سلسلة من الكتب من أهمها
كتابات عن: العقلية البدائية (1923م). لقد كان لكتابات ليفي بديل أثر
بالغ على الانثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا - مهد نشأتها - بالرغم من
أن بعض الانثروبولوجيين قد أساءوا فهم محتويات هذه الكتب من خلال
النقد اللاذع الذي وجهوه لصاحبها.

وقد أثار مفهوم التصورات الجمعية عند دوركايم اهتمام عدد من
العلماء. فها هو دافيد بوكوك (David Pocock) يحاول تسليط الضوء على
هذا المفهوم بقوله: «إن مصطلح التصورات الجمعية» يشير إلى حقيقة أن
الأفكار السائدة في جماعة وفي لحظة ما لا يمكن فهمها إلا في ضوء
علاقاتها بعضها ببعض، وهي تفقد مغزاها أو معناها الدقيق عند تفتت وتجزأ
إلى مستوى الدوافع والمعاني التي يلصقها كل فرد إلى تلك الأفكار»⁽¹⁾.

دوركايم كسائر أو كبقية العلماء الفرنسيين نبذ أو استبعد علم النفس

Ibid., P. 37.

(1)

الفردى كوسيلة لتفسير الحقائق الاجتماعية، التى يصير هو على تفسيرها فى إطار سوسىولوجى صرف وعلى ما يبدو أن السبب الذى جعل دوركايم ينفذ من علم النفس الفردى أن هذا العلم يعتمد على التأمل الباطنى (Introspection) كأحد الأدوات الأساسية فى البحث والدراسة. وكذلك لأن علم النفس يدرس الأفراد فى حين أن دوركايم يركز على دراسة المجتمع.

يرفض دوركايم رفضاً باتاً تفسير الدين على استجابة لتأملات الإنسان حول الأشياء الغامضة أو الخفية فى الكون وبدلاً من ذلك فإن دوركايم قد حصر نفسه فى تحليل الطقوس والنشاطات الدينية بشكل عام. فهذه الطقوس أو النشاطات الدينية - حسب تصور دوركايم - هى أهم شيء فى دراسة الظواهر الدينية. هذا التصور للدين يبدو واضحاً أو أكثر وضوحاً إذا أخذنا فى الاعتبار أن الدين بالنسبة لدوركايم هو ظاهرة اجتماعية (A Social Phenomenon)، وكثيرها من الظواهر الاجتماعية فإنه يجب تحليلها وتفسيرها فى إطار سوسىولوجى وليس فى إطار علم النفس الفردى.

وعلى ضوء هذه الفكرة، فقد حاول دوركايم تفسير الدين للسكان الأصليين لقارة استراليا، وذلك عن طريق استخدام مفهوم الطوطمية (Totemism)⁽¹⁾. فالقبيلة عند هؤلاء القوم تتكون من عدد من العشائر

(1) الطوطمية: هى مجموعة من المعتقدات المعقدة عرفت لدى الشعوب المسماة بدائية «بسيطة» والعلاقة الخفية بين أفراد القبيلة والطوطم لها شأن كبير فى التنظيم الاجتماعى للجماعة. ويعتقد دوركايم أن الطوطمية شكل بدائى للدليلسن، وكانت من العوامل الهامة فى تعزيز وتنمية روح التعاون والتماسك الاجتماعى فى المجتمعات الأولى. والطوطم «Totem».

هو عبارة عن حيوان أو نبات أو جسم محسوس ينظر إليه الدجل البدائى باحترام وخضوع. الناس فى القبائل الطوطمية يعتقدون أنهم ينحدرون من ذلك الطوطم، كما تسمى القبيلة

والجماعات. ومن ثم فإن الشخص أو الفرد كعضو في عشيرته يشترك مع الأعضاء الآخرين في علاقة تربطهم جميعاً بشكل أو صنف من الظواهر الطبيعية، غالباً ما تكون حيوانات أو نباتات. وهذه الظواهر الطبيعية مقدسة (Sacred) بالنسبة للعشيرة، وهي من ثم محظور صدورها ولا تؤكل من قبل أعضاء العشيرة. فكل عشيرة تصنف على هذا الأساس، ويرتبط اسمها بصنف أو نوع آخر من الظواهر الطبيعية وعلى هذا الأساس، فإن الطبيعة ككل تقسم وترتبط بعشيرة أو أخرى ووفقاً لهذا المفهوم الطوطمي - كما يتصوره دوركايم - فإن البناء الاجتماعي ذاته يمنحنا أو يعطينا نموذجاً (Model) لتصنيف كافة الظواهر الطبيعية وللمزيد من التفاصيل أنظر في هذا الصدد كتاب:

وفكرة التصنيف هذه، كانت البحث الرئيسي لكتاب قام بتأليفه دوركايم وتلميذه الشهير مارسيل موسى (Marcel Mauss) (1872 - 1950) بعنوان: (Primitive Classification) الذي ترجم للإنجليزية عام 1963 م.

وعلى أية حال، فإن تفسير دوركايم لمسألة «الدين» عند السكان الأصليين في قارة استراليا قد انتقد من قبل بعض العلماء والباحثين، وذلك على أساس أن المادة التي استند عليها دوركايم في تحليله للدين كانت منتقاة (Selected) من مناطق معينة ولا تشمل كل القارة الاسترالية. ومن زاوية أخرى فإن مسألة الاعتقاد في الدين قد وجدت في مناطق مختلفة من العالم التي لم يوجد فيها اعتقاد بالطوطمية⁽¹⁾.

باسمه، أي أن الطوطم عندهم رمز «Symbol» للأب أو الجد. وهو فوق كل هذا أو ذاك رمز للوحدة والذاتية والتضامن وللمزيد من التفاصيل انظر في هذا الصدد كتاب.

«Michell, G. D. A Dictionary Of Sociology, London, 1970. PP. 212- 213.

(1) بالرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لمفهوم التصنيف عند دوركايم إلا أن كتاب: التصنيف البدائي، كان له أثر كبير في ميدان علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بوجه خاص. فعلى سبيل المثال يعتبر كتاب Mary Douglas الموسوم:

لقد حاول دوركايم التمييز بين الدين والسحر (Magic) مؤسساً فكرة التمييز على أساس الاختلاف بين علم الاجتماع وعلم النفس فمن وجهة نظر دوركايم، أن السحر ليست له مؤسسة اجتماعية، كمؤسسة الكلية بالنسبة للترية، فالسحر في العادي شيء فردي يقوم به الأفراد لمنفعة أو مصلحة الأفراد أنفسهم ومن ثم فإن السحر يبدو أنه شيء غير اجتماعي (Anti-Social) لأنه يخص الأفراد ولغايات فردية صرفة. يمكن تدعيمها وتعزيزها عن طريق ممارسة القائد (Ritnals) التي هي الملمح أو الخاصية الرئيسية لظاهرة الدين، كظاهرة اجتماعية.

إن تأثير دوركايم سواء بفضل نظرياته الاجتماعية العامة أو من حيث إسهاماته في بعض الفروع أو الحقول العلمية قد انتشر على نطاق واسع في فرنسا وفي خارجها، فكتابات دوركايم كان لها أثر كبير على الأنثروبولوجيا الاجتماعية بشكل عام. فبعد موت دوركايم عام 1917م، قام بعض من زملائه وطلابه المميزين أو اللامعين من بعده - ممن كانوا معه في المدرسة المعروفة باسم (L'Annee Sociologique School) - أمثال: مارسيل موسى (Marcel Mauss)، روبرت هرتز (Robert Hertz) وهنري هوبيرت (Henri Hubert) وغيرهم، بتطبيق نظريات دوركايم وفرضياته على دراسة المجتمعات البدائية وبمهارة واستبصار فائقين. فعلى سبيل المثال كتاب مارسيل موسى عن تبادل الهدية (The Gift Exchange) الذي نشر عام 1925م وترجم إلى الإنجليزية عام 1954م يعتبر أحد الأعمال الممتازة.

Purity And Danger: An Analysis Of Concepts Of Pollution And Tuboo (1966).

نموذجاً صادقاً لمدى الاستفادة من مفهوم التصنيف الذي قدمه دوركايم فيرى داجلس بوضوح في هذا الكتاب الكيفية التي يمكن بها فهم تصورات الناس لقواعد الطهارة التي تنطبق على الحياتين: الدنيوية والدينية وفي كل المجتمعات البدائية منها والحديثة على حد سواء.

وهذا الكتاب يقدم تحليلاً سوسيلوجياً لأنماط ووظائف التبادل في المجتمعات البسيطة، وهذا التحليل بدون شك يلقي بعض الضوء على ما نراه اليوم في المجتمعات المتحضرة من تبادل للهدايا سواء في الأعياد والأفراح وفي غيرها من المناسبات الاجتماعية وأيضاً كتاب روبرت هرتز عن مفهوم الموت واليد اليمنى (Death & The Right Hand) وهذا الكتاب يتضمن مقالين عظيمين أولهما يتناول مفاهيم الروح (Soul) ومصيرها (Its Fate) بعد الموت في المجتمع (الداياك Dayak) في بورنيو (Borneo)، أمد المقال أو المبحث الثاني من الكتاب فهو يتناول التقييمات المختلفة لليد اليمنى واليسرى وما هو سبب أفضلية أو سمو اليد اليمنى من منظور اجتماعي على اليد اليسرى.

بالإضافة إلى كتاب التصنيف البدائي - المشار إليه آنفاً - فإن مارسيل موسى قد ألف بالاشتراك مع هنري هوبرت كتاب آخر بعنوان: (التضحية Saerifice) طبيعتها ووظائفها الاجتماعية. وبدون شك في هذه الكتب وغيرها - من أعمال دوركايم وزملائه وتلاميذه - قد لعب دوراً عظيماً في تاريخ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية.

إن نظرية الأستاذ مارسيل موسى عن تبادل الجدية - والتي يبدو فيها بوضوح أنه كان متأثراً بشكل كبير ومباشر بكتابات العالم الأنثروبولوجي مالمينوسكي (Malinowski) (1884 - 1942م) وخاصة كتابه: «مخاطر المحيط الهادي» الذي نشر عام 1922م والذي تناول فيه المؤلف نوع معين من النشاط الذي يمارسه سكان جزر التروبريانند ويعرف باسم الكولا (Kula)، وتعتبر من الأمثلة البارزة على تأثير مدرسة دوركايم في الأنثروبولوجيا الحديثة، فكل الأنثروبولوجيين المحدثين يعتمدون على هذه النظرية في شرحهم وتحليلهم لنظم التبادل سيما في المجتمعات البسيطة. وعلاوة على ذلك فإن هذه النظرية قد استعملت على نطاق واسع لشرح

مفهوم التبادل في محيط القرابة والزواج. وما نظرية التحالف (Theory of Alliance) في دراسة الأنظمة القرابية الأخيرة شاهدة على هذا التأثير.

يرجع الفضل إلى دوركايم وهربرت اسبنسر (1820 - 1903م) في توجيهه وانتباه الانثروبولوجيين إلى التحليل الوظيفي أو النهج الوظيفي (Functional Approach) فأعمال دوركايم وزملائه تركت أثراً كبيراً على الانثروبولوجيين في كل من أمريكا وبريطانيا، ولكن على ما يبدو أن أثر دوركايم على الانثروبولوجيا البريطانية كان أكبر مما كان عليه الحال في أمريكا. والسبب في ذلك أن تأثير كتابات المسؤولين عن وضع الانثروبولوجيا الاجتماعية على خارطة العلوم ووضعها في شكلها الحالي. وأيضاً سندرك مدى تأثير دوركايم وزملائه وتلاميذه على الانثروبولوجيا الحديثة، إذا وضعنا في الاعتبار أن معظم إن لم يكن كل المشتغلين اليوم بتدريس علم الانثروبولوجيا في بريطانيا وخارجها تتلمذوا بطريق مباشر أو غير مباشر على الأستاذين مالنوسكي وراذكلف براون.

أما في أمريكا فإن نقطة التحول (The Turning Point) نحو التفكير الدوركايمي قد جاءت بعد قيام الأستاذ رادكلف براون بزيارة إلى جامعة شيكاغو (Univ. of Chicago) عام 1931م وقيامه بعرض تحليلي ممتاز لأفكار دوركايم ونظرياته وفرضياته وإمكانية تطبيقها في الدراسات الميدانية. ومنذ ذلك التاريخ قامت مدرسة كبيرة للانثروبولوجيا الاجتماعية في مدينة شيكاغو، قائمة بشكل كبير على أساس الأبعاد الفكرية لدوركايم ومدرسته. وقد نجحت هذه المدرسة في خلق علاقة متينة وثيقة بين الانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع منذ ذلك الحين وإلى الوقت الراهن⁽¹⁾.

تعقيب:

من الواضح إذن أن الانثروبولوجيا الحديثة مدينة إلى دوركايم

Nisbet, R. A., Emile Durkheim, New Jersey, 1965, P. 4.

(1)

ومدرسته ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن هناك فارقاً جوهرياً بين
الانثروبولوجيا الحديثة والمدرسة الفرنسية بشكل عام ، يتلخص في كون أن
الانثروبولوجيا تعتمد أساساً على الدراسات الميدانية القائمة على التجربة ،
وهي تشك في كل شيء يعتمد على التأملات الفلسفية - وعلى النقيض من
ذلك نجد أن علماء المدرسة الدوركايمة كانوا نظريين إلى حد كبير ، فهم
كثيراً ما يوضعون بأنهم من أصحاب الكراسي الوثيرة وإن أغلبهم لم ير في
حياته مجتمعاً أو رجلاً بدائياً .

الفصل السادس

الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في العالم الثالث

• مقدمة.

• مناهج البحث والدراسات الميدانية.

• دور الخدمة الاجتماعية والأخصائية في دعم قضايا التنمية في

مجتمعات العالم الثالث.

• الخدمة الاجتماعية بالمفهوم الجماهيري الجديد.

المقدمة :

منذ أن نشأت الخدمة الاجتماعية وهي تعالج مواضيع بعيدة كل البعد عن قضايا المجتمع بشكل عام - سواء في المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية أو في مجتمعات العالم الثالث، هنا في هذا المقال سنحاول دراسة كيف يمكن وبأي الطرق تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تتجه نحو دراسة ومعالجة قضايا ومساائل على المستويين القومي والمحلي - وعلى وجه الخصوص توظيفها في إمكانية ربط المتخصصين فيها بقضايا التنمية في العالم الثالث - كما أن كيف يمكن للخدمة الاجتماعية أن تدفع بمجتمعات العالم الثالث نحو التقدم والرفي وكسر إرثار التخلف.

مناهج البحث والدراسات الميدانية :

تواجه الخدمة الاجتماعية اليوم العديد من التحديات وتمر بمرحلة تغير عميق تتناول الأسس التي تقوم عليها من حيث المنهج والتطبيق وعلاقتها الضرورية بفروع المعرفة والتخصصات الأخرى في المجالين الإنساني والطبيعي . وقد كانت هذه التحديات والتغيرات موجودة دائماً خلال تاريخ تطوره، إلا أنها وضحت وضوحاً كاملاً في السنوات الأخيرة، نذكر منها نقطتين أساسيتين، هما:

1 - أزمة الدراسات الميدانية والعلمية وعدم قدرتها على السيطرة على اتجاهات البحث في المجتمع . على أن تقدم صياغات نظرية يمكن أن تسهم في استيعاب القضايا الجوهرية التي تشكل وتبلور ميدان الخدمة الاجتماعية . أو أن تفسر وتحلل الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجانب الاجتماعي لحياة الفرد والجماعة . وذلك للعمل على

تقديم الحلول الناجمة للمشاكل التي تواجه أفراد المجتمع بكافة فئاتهم والتي تعيقهم عن المشاركة في تقديم مجتمعاتهم وتنميته.

2 - أما النقطة الثانية فهي تتمثل في مجموعة الاعتراضات القوية على الجانب العملي والإطار النظري أو النظرية ونماذجها المختلفة وقدرتها على توجيه البحث العلمي، ووقوع جوانب عديدة منها تحت التأثير الأيديولوجي للنظام الرأسمالي والنظام الشيوعي مما ضيق نطاق الانفتاح على صور عديدة لتجارب اجتماعية مختلفة، ونماذج أخرى من النظرية، كانت في الإمكان أن تُحدث تغيرات في اتجاه النضج والاكتمال.

ومن أبرز ما حدث في هذا المجال تطور الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية وتوظيفها لخدمة النظام الرأسمالي المستغل كذلك رفض الاتحاد السوفيتي لهذا المجال، وذلك لاعتقاده أن هذا العلم أو المهنة تقدم مساعدات للأفراد للتأقلم مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى. إلا أنه في الحقيقة، إذا ما أمعنا النظر في إطار مجالات الرعاية الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي نجدها شبيهة إلى حد ليس بعيداً بإطار ومجالات الخدمة الاجتماعية في أمريكا.

ويقسم ماديسون (Madison) العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

- 1 - مندوبو التأمين الاجتماعي Social Insurance Delegate
- 2 - عمال الرفاهية الاجتماعية Welfare Workers
- 3 - الأطباء والمرضات.
- 4 - المدرسون والمربون.

ويقصر عمل مندوبو التأمين الاجتماعي على زيارة العمال المنقطعين

عن العمل للتعرف على أسباب انقطاعهم عن العمل وتقديم الخدمات التي يمكنهم من العودة إلى العمل في ظل قوانين التأمين الاجتماعي .
أما عمال الرفاهية :

« فهم الذين يقومون بمساعدة الشيوخ وذوي العاهات والمرضى بعزل مزمنة واللقطاء، وذلك للحصول على الرعاية الاجتماعية من صحية وثقافية اللازمة، وممارسة الأعمال التي تتفق وقدراتهم⁽¹⁾ .

وهنا نرى أن إذا كانت وظيفة الخدمة الاجتماعية تعمل بشكل مباشر في المجتمعات الرأسمالية على التساند الوظيفي للأنساق الاجتماعية داخل النظام الرأسمالي .

فمن الناحية الأخرى فإن وظيفة الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الشيوعية تعمل بشكل غير مباشر لمساندة وتعويض الأهداف الايديولوجية للنظام الشيوعي . . . وذلك استناداً إلى توجيه مركز من الحكومة، حيث تنصهر الإرادة الفردية للأفراد في معمل العملية الاجتماعية الإنتاجية .

حيث إن هدف الدولة أو الحكومة هو في الحقيقة «تقدم العملية الاجتماعية الإنتاجية» .

وهنا يجب الأخذ بوجه الاعتبار، أن الايديولوجية الشيوعية تعطي للاقتصاد أهمية أساسية، وترى أنه يشكل الحياة الاجتماعية بصورها المتعددة وبالعلاقاتها المتشعبة .

وعليه فالمشكلات الاجتماعية مهما تعددت صورها وأشكالها فهي

Madison, Bernice, «Welfare Personnel In The Soviet Union», *Journal Of Social Work*, New York National Association Of Social Workers, Vol., 7, No. July/ 1962.
PP 57- 68.

ترجع إلى عوامل اقتصادية، وحلها لا يتأتى إلا عن طريق معالجة الأسباب الاقتصادية التي أوجدتها.

أما الحلول الاجتماعية «ومن وجه النظر المادية» فلا يمكن أن تؤدي إلى علاج لتلك المشكلات.

وهكذا فالخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية في كلا النظامين الرأسمالي والشيوعي لا تهدف إلى أهداف إنسانية تتحقق فيها حرية وسعادة الإنسان وإنما تهدف إلى أهداف مادية صرفة.

وعليه فإن من الضروري وفي المرحلة الحالية لتطور الخدمة الاجتماعية أن يزداد الاهتمام بالموقف النظري والعملية معاً - لتحقيق حرية وسعادة الإنسان على المستويين المحلي والعالمي.

إن هذا يتطلب منا طرح موضوعات أو قضايا للبحث لتثري النظرية العامة وتمهيد الطرق لوحدة موقف «المهتمين والمتخصصين» على مستوى العلم حتى لا تنتهي الخدمة الاجتماعية إلى أن تصبح نوعاً من ايدولوجية مختلف عليها، تعبر عن المحلية، وبذلك يفقد العلم طابعه العالمي ويصبح نظاماً محلياً يتبع مخططي السياسة العامة.

إن عالمية الهدف والمجال في علم الخدمة الاجتماعية يتطلب منا جُهد يواجه أدق جانب في علم الخدمة الاجتماعية ويعبر عن المحصلة النظرية التي توصل إليها من خلال الدراسات الميدانية والتي تزايدت وفي كثير من الأحيان دون توجيه نظري واضح أو مكتمل.

ولهذا تكون الخدمة الاجتماعية بالغة الصعوبة لأنه يتعين عليها تقديم العون المهني والعلمي للتغلب على مختلف أنواع المشاكل على مستوى

المجتمع ككل وعلى مستوى الجماعة والفرد، وذلك لسد التغيرات التي
تزداد اتساعاً كلما أزدادت سرعة التغير الاجتماعي⁽¹⁾
وتقدم العلم وتعاظم شأن التكنولوجيا.
وهنا نتساءل:

هل معنى ذلك أن علم الخدمة الاجتماعية سوف يصبح مثل العلوم
الطبيعية والحيوية التي أمكن استخدام نتائجها في التغلب على كثير من
المصاعب التي كانت تواجه كفاءة الإنسان في تطويع الإمكانات الطبيعية
من أجل مزيد من التقدم التكنولوجي والعلمي.

أي بمعنى آخر هل ممكن أن نستخدم نتائج دراسات الخدمة
الاجتماعية للتغلب على كثير من المشاكل التي تواجه الإنسان في تحقيق
حريته وسعادته ومن أجل مزيد من التقدم وتنمية المجتمع الذي يعيش فيه.

(1) معنى التغير الاجتماعي هنا كل تغير في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بناءه الطبقي
أو في نظمته الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي
تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية
التي يتمتعون إليها، فإن التنمية الاجتماعية تنصب على كل هذه الجوانب، كما تتناول
مختلف المشكلات، المتصلة بالتغير الاجتماعي كالفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة
بين الأغنياء والفقراء، والإصلاح الزراعي والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير
الاجتماعي السريع كانهراف الأحداث وانتشار المخدرات. الخ
أنظر في هذا الصدد: عبد الباسط محمد: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبه القاهرة ص 1977
ص 100، وانظر كذلك.

See Also.

U.N., «Economic Bulletin For Asia And The Far East» Social Development Planning,
Vol., Xiv, No. 2, Sept., 1963. P., 1c.

للإجابة على هذا السؤال يتطلب منا مناقشة النقاط التالية :

- 1 - التطور العلمي لميدان الخدمة الاجتماعية .
 - 2 - دور الأخصائي الاجتماعي وكيف يستطيع أن يلعب دوراً إيجابياً وفعالاً في تقدم وتنمية مجتمعه بشكل خاص والمجتمع العالمي بشكل عام .
- إن مناقشة النقطة الأولى والتي تعتبر انطلاقة وشرطاً أساسياً للنجاح العلمي والعملي والمعرفي لهذا العلم، يحتاج منا البحث في تطور الخدمة الاجتماعية نظرياً، من خلال أبعاد الواقع الاجتماعي، والإتصال بالمجتمع وفهم قضاياها .

أما مناقشة دور الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين في علم الخدمة الاجتماعية في إنجاح مسيرة الحياة الاجتماعية نحو التقدم، وتقديم المشورة والعون للسيطرة على مشاكل الفرد والجماعة والمجتمع، وتفهم قضاياها الكبرى وأهمها الكشف عن قواعد الاستغلال والاضطهاد بين فئات المجتمع، إلى جانب الالتقاء العالمي لتحرير الإنسان وتحقيق مطالبه الحضارية العادلة ودعم حريته .

دور الخدمة الاجتماعية والأخصائيون الاجتماعيون في دعم قضايا التنمية في العالم الثالث

- إن الباحث في تاريخ الخدمة الاجتماعية يجد أن اسهامات الخدمة الاجتماعية في توسيع إطار تخصصها في التطور النظري والعملي للعلم والمهنة اعتمدت بالدرجة الأولى على ظروف تعلق بعضها بطبيعة النظر إليه من ناحية، وتعلق البعض الآخر بطبيعة نموه وتدعيمه والافادة من نتائج دراساته من ناحية أخرى .

وهذا يتطلب من علم الخدمة الاجتماعية بشطريه النظري والمهني أن

يُبدى المزيد من الاهتمام بالمسائل التي تهم قطاعات واسعة من المجتمع لاتصالها بواقع حياتها اليومية أو لارتباطها بما يعانونه من حيرة وقلق أو اضطراب.⁽¹⁾

ومعنى هذا أن علم الخدمة الاجتماعية مطالب بأن يدرس قضايا بها أهمية من وجهة نظر المجتمع ووحداته المختلفة والمسؤولة عن أنشطته العديدة بقدر ما هو مطالب أن يستمر في دراسة الموضوعات الأخرى التي تسهم في تدعيم بنائه النظري. وتمكن من الفهم الشمولي لقضايا المجتمع.

عليه فينبغي على الاختصاصي الاجتماعي أن يهتم بالدراسات التي تعالج انساقاً أو نظاماً أو جماعات أو مشاكل اجتماعية على المستوى الفردي والجماعات والمجتمع، مرتكزاً على إدراك عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وما تطرحه من صعوبات أو ما تخلقه من صراعات قد تسبب نوعاً من الاضطرابات يمتد من الفرد إلى الجماعة إلى المجتمع.

وهنا يجب أن يهتم علم الخدمة الاجتماعية بمجالات التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والقانون، والسياسة، والطب، والزراعة، والصناعة، ووسائل الاتصال الجمعي، .. الخ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بمجالاتها المتعددة والمتنوعة التي تواجه أهدافاً شديدة الصلة بمطالب الجماهير كالتعليم، والإسكان والضمان الاجتماعي والصحة والرعاية الاجتماعية وبالبرامج الإنمائية، وتنمية المجتمع وذلك على اعتبار أن التنمية، عبارة عن عمليات تغير، اجتماعي، اقتصادي، سياسي، وثقافي تلحق بالبناء الاجتماعي. ووظائفه بغرض إشباع الحاجات

(1) علم الخدمة الاجتماعية - وهنا ننظر إلى الخدمة الاجتماعية على أنها «علم» له موضوعه وأهدافه ومنهجه، ذو شطرين: شطر مهني وشرط علمي. .

الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية للأفراد - وهنا يجب الأخذ بوجه الاعتبار أن التنمية الاجتماعية (Social Development) ليست مجرد تقديم خدمات وإنما تشتمل على عنصرين أساسيين هما:

1 - تغير الأوضاع الاجتماعية التي لم تعد تتناسب ومرحلة التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مجتمعنا المعاصر.

2 - إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات وقيم اجتماعية جديدة والدفع بأفراد المجتمع لتحقيق حاجاتهم المعنوية والروحية والمادية.

وهنا نتبين جوانب القصور في تعريف التنمية الاجتماعية على أنها توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار متاح أو ممكن للطاقات والامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع.⁽¹⁾ وهنا لنا أن نتساءل:

هل يقتصر مجال التنمية إلى استثمار أقصى حد ممكن للطاقات والامكانيات البشرية في المجتمع، ولصالح من تستغل حصيلة هذا الاستثمار. للحكومة أو لطبقة معينة من المجتمع وهم الطبقة الرأسمالية؟.

(1) يأخذ بهذا التعريف معظم علماء الاجتماع المعاصرون، ويقصد بهذه العبارة هو أنه ينمو المجتمع عن طريق طاقاته الخاصة التي لا بد أن تستثمر إلى أقصاها، عن طريق مساعدتها بتوفير خدمات معينة . .

فالطاقة البشرية تحتاج إلى خدمات صحية، وإلى رعاية اجتماعية، وإلى تعليم، وإلى اسكان وإلى مرافق في القرية أو المدينة. . وكل هذه الخدمات تساعد في النهاية على أن تأخذ أفضل ما في المادة البشرية.

أنظر في هذا الصدد.

عبد الباسط محمد حسن المرجع السابق ص 62.

واستناداً إلى هذا نجد أنه من الضرورة بمكان إبراز دور الأخصائي الاجتماعي والخدمة الاجتماعية من منظور جديد، أي الطرح الجماهيري المعاصر الذي يرى أن الخدمة الاجتماعية⁽¹⁾ يجب أن تعمل في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على عوامل التخلف وتحقيق مزيداً من التقدم لكي تساهم في بناء مجتمع حر سعيد.

الخدمة الاجتماعية بالمفهوم الجماهيري الجديد :

وتعني الخدمة الاجتماعية بالمفهوم الجماهيري الجديد الإيمان بكرامة الإنسان وحرية . وتحرير الفرد من العوامل التي تمنعه من أن يحقق ذاته الإنسانية ويعيش الحياة الكريمة الالائقة بالإنسان . كما تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون استمتاع الإنسان بكرامته وحرية داخل المجتمع الذي يعيش فيه .

واستناداً إلى هذا المفهوم - فعلى الأخصائي الاجتماعي في مجتمعاتنا النامية أن يعمل على تخليص مجتمعه من الرواسب المادية والمعنوية الرجعية التي أوجدها الاستعمار المستغل والفئات المتواطئة مع القوى الاستعمارية، مستبدلة بمكانها سمات المجتمع الخالي من العنف والقهر والاضطهاد .

إن الطرح الجماهيري الجديد للإطار العملي والنظري للخدمة الاجتماعية هو الوسيلة والطريقة الوحيدة التي تستطيع بها مجتمعاتنا النامية أن تحقق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(1) تلجأ الخدمة الاجتماعية بالمفهوم التقليدي إلى مبدأ الإصلاح الجزئي أما بالمفهوم الجماهيري الجديد فتلجأ إلى مبدأ التغير الجذري والشامل في الاتجاهات الفردية والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وهنا نجد أن دور الأخصائي الاجتماعي يجب أن يكون بالدرجة الأولى هو ترشيد وتحريض أفراد المجتمع على السيطرة على وسائل الإنتاج والعمل على مواجهة تحديات التخلف بعناصرها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

إن النظام الرأسمالي المستغل يتشدد من الناحية النظرية بكرامة الفرد وحقه في أن يعيش كما يريد، غير أن في الحقيقة ومن الناحية الواقعية يوجد أساليب الضغط والأرغام ما يجبر المواطن العادي على الخضوع للطبقة الرأسمالية .

وعليه فدور الأخصائي الاجتماعي هو العمل على كشف القواعد الظالمة في المجتمع والعمل على تحريض أفراد الشعب على السيطرة على وسائل الإنتاج والتخلص من القوى المستغلة والمهيمنة على الامكانيات الاقتصادية في المجتمع .

كما تعني الخدمة الاجتماعية بالمفهوم الاشتراكي الجماهيري الجديد الالتزام بمبدأ هام للغاية هو مبدأ المسؤولية الاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية من أهم قيم المجتمع الاشتراكي الجماهيري الجديد . الذي تنسم بالدفع بأفراد الشعب لتحمل مسؤولية تحديد السياسات العامة «من اقتصادية واجتماعية وسياسية تنمية» وتحديد الوسائل والطرق لتحقيقها .

وذلك على عكس النظام الرأسمالي الذي يلقي بمسؤولية الاستثمار في الحياة على الفرد وحده، ولا يلتزم المجتمع بمسؤوليته الكاملة نحو الفرد . مثلاً أن العامل في أمريكا مهدد باستمرار بشيخ البطالة بحكم أوضاع طبيعة النظام الرأسمالي وأن أتى دوره ولفظ من عمله، مدته مؤسسات الخدمة الاجتماعية باعانة تكفل له مجرد حياة الكفاف لمدة أقصاها ستة أشهر، بعدها يسقط التزام المجتمع رسمياً نحوه، ويصبح عليه أن يعول

نفسه، والمجتمع لا يوفر له أي عمل، هذا على الرغم من أن مثل ذلك العامل لا يستلم إعانة البطالة لتلك المدة إذا لم يكن مسددا لأقساط التأمين الاجتماعي لفترة سنتين على الأقل.

إن المجتمع الجماهيري يلتزم بتوفير العمل لكل مواطن حسب قدراته ومهاراته أي «العمل يجب أن يوفره المجتمع لكل أفراد القادرين عليه والمحتاجين له رجالاً ونساء، ولكن أن يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه، وأن لا يضطر تحت العسف أن يعمل مالا يناسبه»^(١).

إن الخدمة الاجتماعية كمهنة تحاول أن توصل التزامات المجتمع اتجاه أفرادها إليهم في الحالات التي يعجزون فيها عن الاستمرار في الاعتماد على أنفسهم.

وترى الخدمة الاجتماعية أن الاحتياجات الأساسية واحدة في الجنس البشري بغض النظر عن العنصر أو الدين، فالمجتمع الاشتراكي الجماهيري الجديد لا يعرف التفرقة العنصرية أو الدينية أو الثقافية بين الجنسين أو بين منتج وموظف، أو بين كبير وصغير في حين أن الرأسمالية تسمح بمثل هذه التفرقة لأن الأقليات العنصرية أو الدينية تشكل في المجتمعات الرأسمالية أدنى مراتب الطبقة الكادحة.

لذلك فهذه الأقليات تتعرض لاستغلال اقتصادي بشع يكون أساس التفرقة الدينية أو العنصرية.

وهنا فإن الخدمة الاجتماعية في ظل المجتمع الجماهيري تعمل لتحقيق هدفه في الحرية ولتحقيق التقدم والقضاء على الاستغلال والتخلف، وعليه تعمل الخدمة الاجتماعية في إطار الخطة الإنمائية

(١) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، منشأة النشر والاعلان، طرابلس 1979 م ص 1968.

للمساهمة بدورها في بناء الاشتراكية وتحقيق أهداف المجتمع الجماهيري
فيما يلي :

1 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2 - إزالة العوائق الاجتماعية المصاحبة لعمليات التغير الاجتماعي
والثقافي .

3 - غرس قيم المجتمع الجماهيري وتحريض أفراد المجتمع على
ممارسة الديمقراطية ومبدأ شركاء لا أجراء ، وتأكيد العدالة الاجتماعية .

ودور الخدمة الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو
تحريض أفراد الشعب على إتخاذ القرار في تشكيل وبلورة السياسة العامة
للتنمية - وعلى المساهمة الفعالة في تحقيق إنجاز خطة التحول الاقتصادي
والاجتماعي وذلك عن طريق تنمية قدرات الأفراد والعمل على زيادة
كفاءتهم الإنتاجية ، بالإضافة إلى إعداد برامج تساهم في محو الأمية وتدعيم
مكانة الأسرة في المجتمع ومكافحة الأمراض الإجتماعية ورفع الوعي بما
يتمشى بأهمية الخطة التنموية بقطاعها المختلفة .

فدور الاختصاصي الاجتماعي في هذه الحالة لا يقتصر على حل
المشكلات الاجتماعية أو تقديم المساعدات أو محاولة مساعدة الفرد على
التكيف مع الأوضاع والظروف الفاسدة التي حوله .

ويشير د/ سيد أبوبكر حسانين في هذا الصدد فيقول :

« يتقبل الاختصاصي الاجتماعي سمات المجتمع وظروفه دون أن يبدي
سخطه عليها ، أو احتكارها لها ، ويشرع بعد ذلك في مساعدته على تغير
نفسه إلى مستويات أفضل » ويضيف كذلك على أن تتخذ الخدمة
الاجتماعية من الفرد وحده الخدمة ، وتعمل على مساعدة الأفراد فرداً فرداً .

وذلك بدراسة الحالات الفردية، في سبيل وصوله (الفرد) إلى علاقات اجتماعية أفضل وإلى التكيف مع الوسط المحيط به⁽¹⁾

إن هذه السمات هي سمات الخدمة الاجتماعية التقليدية التي نجدها في معظم كتب الخدمة الاجتماعية التقليدية.⁽²⁾

إن دور الاختصاصي الاجتماعي ينبغي أن يتسم بالترشيد والتحريض أي فهم الأوضاع والظروف التي حول الفرد والجماعة والمجتمع - وتحريضهم لكي يثوروا عليها من أجل تغييرها تغييراً شاملاً وجذرياً ونيل حقهم في الحياة الكريمة.

إن تحديد دور الاختصاصي الاجتماعي في مجتمعاتنا النامية على هذا النحو ضروري وهام وذلك للمساهمة في تحقيق هدف الإنسان في هذه المجتمعات في الحياة الحرة الكريمة.

إن مجتمعاتنا النامية تمر بمرحلة تحول من مجتمع يعاني من التبعية

(1) سيد أبو بكر حسنين، المرجع السابق ص 213.

(2) أنظر هذا العدد.

Kidneigh, John C., «Social Work As A Profession», *Social Work Year Book*, New York: National Association Of Social Workers, 1960.

احمد عبد الحكيم السهوري، أصول خدمة الفرد، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة سنة 1965م.

عبد الفتاح عثمان، خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية سنة 1970م.

فاطمة مصطفى الحاروني، خدمة الفرد في محيط الخدمات الاجتماعية، القاهرة مطبعة السعادة 1971م.

احمد كمال أحمد وآخرون، الخدمة الاجتماعية والمجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة 1963م.

الاقتصادية السياسية والتخلف الاجتماعي والثقافي ومن حكم الطبقة المالكة المستغلة لامكانيات الشعب - إلى مجتمع تسيطر شعوبه على أدوات إنتاجها وينطلق في بناء مجتمع على أسس من العدالة الاجتماعية والديمقراطية السليمة.

وعليه فدور الأخصائي الاجتماعي في مجتمعات العالم الثالث ينبغي أن يتحدد بالآتي :

- 1 - العمل على رفع مستوى وعي الجماهير الثقافي والسياسي وتغيير الثقافة المادية والمعنوية التقليدية الرجعية إلى ثقافة تعمل لصالح الجماهير.
- 2 - مواجهه الاستعمار بأساليبه القديمة والحديثة وتحالفه مع القوى الرجعية والعمل على التسليح بالوعي الكامل والإدراك السليم لدور شعوب مجتمعاتنا من مواجهة هذه المحاولات لتتمكن من بنائها على أسس سليمة.
- 2 - العمل على حل المشكلات الداخلية والمعوقات الاجتماعية والثقافية التي تصاحب التحول إلى حياة مجتمع متقدم.

فمثلاً مواجهة مشكلات الهجرة من الريف إلى المدينة ومشكلات الإسكان والمواصلات والعلاج والتعمير، والتعليم، ومشكلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، والمزارعين، والعمال والشباب، والأطفال، وانحراف الأحداث .. وقلة الإنتاج الزراعي والصناعي .. إلخ .

إن هذا يتطلب دراسات تخصصية وإعداد أناس متخصصين بهذه المواضيع لكي يقوموا بعملهم على الوجه الأكمل مثل إعداد أخصائي اجتماعي زراعي، صناعي، اقتصادي، سياسي، تربوي نفسي، وأخصائي اجتماعي بشئون المستشفيات، أو الشركات، وأخصائي إجتماعي قانوني ووقائي وعلاجي، وبشئون المرأة والأسرة، الطفل والأحداث والسجناء ...

السخ، وذلك ليتمكن الأخصائي الاجتماعي من فهم الظروف والإطار الاجتماعي الثقافي التي تعيشها وحدات التخصص، ومن ثم العمل على تغييرها بأسلوب علمي دقيق لتصل بأفراد المجتمع «أو الجماهير» إلى المجتمع الحر المتقدم السعيد.

وعلى العموم فالخدمة الاجتماعية في حد ذاتها مهنة إنسانية تهدف إلى نفس الغاية التي يهدف إليها المجتمع الاشتراكي الجماهيري وتقع عليها مسؤولية كبيرة في المساهمة في تحقيق أهداف مجتمعنا.

وإن كانت تقع على الخدمة الاجتماعية أو بشطريها العلمي والمهني مسؤولية القيام بدور فعال في بناء المجتمع الحر السعيد عن طريق تحقيق الحرية والتقدم والسعادة.

إلا أن تقع على مجتمعاتنا النامية مسؤولية تدعيم هذا العلم وهذه المهنة وإتاحة الفرص لها للإنطلاق في تحمل مسؤوليتها الكبرى نحو تحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ونظراً لأن مجتمعات العالم الثالث تشهد في هذه المرحلة من تاريخها مجالات تغير جذري للخروج من التبعية والتخلف الثقافي والاجتماعي لتصل إلى مجتمع متقدم حر سعيد يأخذ بمقومات وأساليب التنمية بمجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهنا يجب أن نؤكد بأن دور الخدمة الاجتماعية هي ليست فقط رعاية ووقاية وعلاج وتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية ومعنوية، ولكن أيضاً لها دورها في التنمية وعلى وجه الخصوص تنمية القدرات البشرية.

وهذا لا يتأتى إلا بتحقيق الخطوات التالية:

أولاً: أن تصبح الخدمة الاجتماعية علماً له منهجه وهدفه وذو

موضوع فعلم الخدمة الاجتماعية أو ما أفضل تسميته في ظل المعطيات السابقة بعلم الهندسة الاجتماعية - بشطريها النظري والتطبيقي أو العلمي والمهني . حيث يمثل الاتجاه العلمي فيه الأمل الكبير لتقدم المهنة وعالميتها في المستقبل، والبحث التطبيقي في الخدمة الاجتماعية هو الطريق التي بواسطتها يتدعم الجانب العلمي للمهنة .

ثانياً: العمل على تأهيل الأخصائي أو المهندس الاجتماعي مهنيًا وعلميًا على أساس أن دوره ليس بدور الوسيط الذي ينقل «الحسنة» من المحسن إلى المحسن إليه سوى كانت من حكومة «كما هو في الاتحاد السوفيتي» أو الفرد «كما هو في النظام الرأسمالي» ولكن بدوره المرشد والمحرض ليدفع بأفراد المجتمع لنيل حقوقهم ونشر الوعي بينهم لتحقيق حريتهم .

ثالثاً: أن توجه بحوث المتخصصين ودراساتهم وأعمالهم نحو تعرية أو كشف القواعد الظالمة في المجتمع والعمل على تغييرها تغييراً جذرياً وشاملاً وتحريض الجماهير على ذلك .

مراجع الكتاب

مراجع الفصل الأول

- 1 - أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع المفهومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة السابعة، الاسكندرية، 1980م.
- 2 - زينب محمد زهري، صالح علي الزين، «دور المرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر»، قضية المرأة، منشورات المركز العالمي، للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، مارس 1984م.
- 3 - زهير حطب، تطور بني الأموة والجذور التاريخية والاجتماعية، بيروت، 1976م.
- 4 - حسن السعاتي، الأسرة ومشكلاتها، دار المعارف الطبعة الثانية، 1981م.
- 5 - محمد الجوهري وآخرون، دراسة علم الاجتماع، دار المعارف بمصر 1975م.
- 6 - مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، 1981م.
- 7 - معمر القذافي، الكتاب الأخضر: الركن الاجتماعي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان الجماهيرية، الطبعة الأولى 1979م.
- 8 - علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع، دار نهضة مصر العربية للطباعة والنشر، الطبعة السابعة، 1977م.

مراجع الفصل الأول

- 1) Burgess E.W. & Locke, H.J., **The Family**, 1963.
- 2) Davis, K., **Human Society**, New York, 1967.
- 3) Evans-Pritchard, E.E., **Kinship and Marriage among the Nuer**, Oxford, Clarendon Press, 1951.
- 4) Friedan B., **The Feminine Mystique**, Gollacz, 1973.
- 5) Goode, W.J., **The Family**, Prentice Hall, New Jersey, 1964.
- 6) Higgins, R., **Observer Magazine**, 13th October, 1974.
- 7) L'evi-Strauss, C., **Les Structures elementaires de la parente**, Paris, 1949.
- 8) Lowie, Robert, H., **Primitive Society**, New York, Boni and Liveright, 1920.
- 9) Levy, M. J., & Fallers, L. A., «The Family: Some Comparative Consideration», **American Anthropologist**, Vol. 61.
- 10) Levy, M. J., «Some Questions About Parsons», Treatment of the Incest Problem, **British Journal of Sociology**, Vol. 6, 1955.
- 11) Mitchell, G.D., Edited., **A Dictionary of Sociology**, London, 4th Edition, 1970.
- 12) Murdock, G.P., **Social Structure**, New York, Macmillan Company, 1949.
- 13) Murdock, G. P., «Changing Emphasis in Social Structure», **South Western Journal of Anthropology**, vol. 11.
- 14) Parsons, Talcott, «The Incest Taboo in Relation to Social Structure and the Social Organization of the Child», **British Journal of Sociology**, Vol. 5.
- 15) Parsons, Talcott & Bales, Robert, **Family Socialization and Interaction Process**, The Free Press, 1955.
- 16) Spiro, Melford, «Is the Family Universal», **American Anthropologist**, Vol. 56.
- 17) Young, M., & Willmott, P. **The Symmetrical Family**, Routledge & Keegan Paul, 1952.

مراجع الفصل الثاني

- 1 - عباس العقاد، المرأة في القرآن، بيروت دار الكتب اللبناني 1975 م.
- 2 - معمر القذافي: الركن الاجتماعي، الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، الطبعة الأولى 1979 م.
- 3 - معمر القذافي: حل مشكلة الديمقراطية، سلطة الشعب، الكتاب الأخضر، 1979 م.
- 4 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 م سنة 1985 م الجزء الأول.
- 5 - مركز البحوث، جامعة قاريونس، لمحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، بمناسبة انتهاء العام العالمي للمرأة ديسمبر 1975 م.
- 6 - منظمة العمل الدولية، الكتاب السنوي على إحصاءات العمال سنة 1974 م.
- 7 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة، سنة 1980 م.

مراجع الفصل الثاني

- 1- Woodsmall, «The Study of the Role of Women in Lebanon, Egypt, Eraq, Jordan», and Syrian International Federation of Business and Professional Women, New York 1956.
- 2- Forget W., «Attitudes Towards Work by Women in Morocco» International Social Service, Journal 14, 1964.
- 3- Femmes et Profession au Maroc «in Chombart de Lauwe», Paul-Henri (ed) Images De la Femme dans la Société, Paris 1964.

- 4— Boserup E., **Women's Role in Economic Development**, St., Martin. Press, New York 1970.
- 5— Tamara Volkova, **A Women's Place in the U.S.S.R** 1976.
- 6— Feldberg R., «Women Self-Management and Socialism» Okrhglistd, 1980, Participacija, Somowpravij anje Socijalizam, Jugoslavlja.
- 7— Rowntree, S., **Women's Consiousness in Man's World**, Penguin 1973.
- 8— Rowbotham, S., **Women's Resistance and Revolution**, Allen Lane, 1973.
- 9— Middleton, C., «Sexual Inequality and Stratification Theory» in **The Social Analysis of Class Structure**(ed) Parkin F., Tavistock, 1974.
- 10— Patai, R., «The Dynamics of Westernization in the Middle East» **Middle East Journal** Vol., a, No. 1, 1955.
- 11— Levy R.: **The Social Structure of Islam**, Combridge University Press 1955.
- 12— Kirk, G., **The Middle East: From the Rise of Islam to Modern Times**, New York, Praeger 1963.
- 13— Tomiche. Nada. «The Position of Women in the U.A.R.» in **Contemporary History**, 1970.

مراجع الفصل الثالث

- محمد سامي عفيف: **التعلم في الدول الاشتراكية والرأسمالية: دراسة مقارنة بين النظم في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية**، معهد التخطيط القومي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م.
- معمر القذافي: **الكتاب الأخضر**.
- أحمد علي الفريس: **التربية بين المجتمع والجامعة**، منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1981م.

- وهيب سمعان ومحمد فيروس: المدخل في التربية المقارنة، الطبعة الثانية، مطبعة الانجلو المصرية، 1974م.
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: ميثاق العمل الوطني.
- وهيب سمعان وآخرون: اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972م.
- وهيب سمعان ورشدني لبيب: دراسات في المناهج، القاهرة، 1972م.
- وهيب سمعان: دراسات في التربية المقارنة، القاهرة، 1974م.
- محمد هاشم الفالوجي: «أزمة الحرية والديمقراطية في التعليم» مجلة الجامعة، 16 ديسمبر 1984م.
- مصطفى الزعترى: «التنمية الإدارية من أجل التجديد التربوي» التربية الجديدة، عدد (6) مايو/ اغسطس 1981م.
- جورج طرايش (مترجم): المرأة والاشتراكية، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1979م.
- جورج حنا: يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، 1966م.
- خليل أحمد خليل: المرأة العربية وقضايا التغير، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 1982م.
- لويس عوض: الجامعة والمجتمع الجديد، سلسلة دراسات اشتراكية، العدد الأول، الدار القومية للطباعة والنشر.
- سلوى الخماش: الإسلام والمرأة المعاصرة، دار القلم، الكويت، 1978م.

مراجع الفصل الثالث

المراجع الأجنبية :

- 1- **International Yearbook of Education** Czechoslovakia 1949.
- 2- Valentine Chirol, **The Egyptian Problem**, 1920.
- 3- Vodinsky Stanislav, : **Czechoslovakia Education**, Prague, 1963.
- 4- Yugoslavia: **Statistical Calendar**, Yugoslavia, Belgrad, 1965.
- 5- Mirjana Morokvasic, **The Changing Role of Women in Yugoslav Society**, University College, London, 1980.
- 6- Hunter, L. P., **The Girl Today the Women Tomorrow**, N.Y., 1950.
- 7- Lupton T., **on the Shopfloor**, Pengawn 1963.

مراجع الفصل الرابع

REFERENCES

1. Asad, T., **The Kababish Arabs**, London, 1970.
2. Asad, T., (Ed.) **Anthropology & the Colonial Encounter**, London, 1973.
3. Beattie, J., **Other Cultures**, 6th Ed., London, 1977.
4. Beattie, J., «Radcliffe-Brown, A., **In the Founding Fathers of Social Solences**», (Edited), Timothy Raison, 1969.
5. Durkheim, E., **The Rules of Sociological Methods**, (English Translation), Glencee (Illinois), 1950.
6. Evans-Pritchard, E.E., **Essays in Social Anthropology**, London, 1962.
7. Evans-Pritchard, E.E., **Social Anthropology**, 8th ed., London, 1972.
8. Fortes, M., and Evans-Pritchard, E.E., **African Political Systems**, Oxford, 1940.
9. Goldthrope, J., «Herbert Spencer», **The Founding Fathers of Social Sciences**», (Edited), Timethy Raison, 1969.
10. Kreeber, A.L., «History and Science in Anthropology», **American Anthropologist**, Vol. 37, 1935.

11. Kreeber, A.L., «Social Anthropology: Past and Present», **Man**, Vol. 51, 1951.
12. Merten, R.K., **Social Theory and Social Structure**, Glencoe (Illinois), 1949.
13. Mair, L., **An Introduction to Social Anthropology**, Clarendon Press, Oxford, 2nd (Edition), 1972.
14. Radcliffe-Brown, A., **Structure and Function in Primitive Society**, London, 1952.

مراجع الفصل الخامس

1. Douglas, M., **Purity and Danger**, London, 1966.
2. Durkheim, E., **The Rules of Sociological Method** (English Translation), 1950.
3. Durkheim, E., and Mauss, M., **Primitive Classification** (English Translation) 1963.
4. Durkheim, E., **The Division of Labour in Society** (English Translation), 6th Ed., 1968.
5. Durkheim, E., **Suicide** (English Translation) Paperback, London, 1970.
6. Evans-Pritchard, E.E., **Social Anthropology**, London, 1951.
7. Evans-Pritchard, E.E., **Nuer Religion**, Oxford, 1956.
8. Fletcher, Ronald, **The Making of Sociology**, Vol. 1 London 1971.
9. Fletcher, Ronald, **The Making of Sociology**, Vol. 2, London, 1971.
10. Hubert, Henri, and Mauss, Marcel, **Sacrifice: its Nature and Function**, London, 1964.
11. Hertz, Robert, **Death And The Right Hand** (English Translation), 1960.
12. Leinhardt, Godfrey, **Divinity & Experience: the Religion of the Dinka**, Oxford, 1961.
13. Mair, L., **An Introduction to Social Anthropology**, Oxford University Press, 1965.
14. Michell, G.D., **A Dictionary of Sociology**, London, 1970.
15. Mauss, Marcel, **The Gift** (English Translation), 1954.
16. Nisbet, R.A., **Emile Durkheim**, New Jersey 1965.
17. Pocock, D., **Social Anthropology**, London, 1961.
18. Raison; Timothy, **The Founding Fathers of Social Sciences** (Penguin Books) 6th Ed. 1969.

مراجع الفصل السادس

- أحمد كمال أحمد، وعدلي سليمان.
الخدمة الاجتماعية والمجتمع، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة 1963 م.
- سيد أبوبكر حسانين
مقدمة في الخدمة الاجتماعية منشورات الجامعة الليبية 1974 م
- نبيل السالموطي
علم اجتماع التنمية ودراسات في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية بيروت 1981 م.
- إسماعيل صبري عبدالله
التخطيط والتنمية، مكتبة التنمية والتخطيط دار المعارف بمصر سنة 1966 م.
- أحمد عبدالحكيم السنهوري
أصول خدمة الفرد - القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة 1965 م.
- عبدالفتاح عثمان
خدمة الفرد والمجتمع المعاصر - القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية 1970 م.
- فاطمة مصطفى الحاروني
خدمة الفرد في محيط الخدمات الاجتماعية - القاهرة مطبعة السعادة 1971 م.
- أحمد كمال أحمد وآخرون
الخدمة الاجتماعية والمجتمع، القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة 1963 م.

عبدالباسط محمد
التنمية الاجتماعية - مكتبة وهبة القاهرة 1977 م.

معمر القذافي

الكتاب الأخضر - منشأة النشر والتوزيع والاعلان / طرابلس 1979 م.

1- Madison, Bernice «Welfare Personal In The Soviet Union» **Jornal Of Social Work**, New York, National Association Of Social Workers, Vol., 7, No., 3/july/1962.

2- U.N. «Economic Bulletin For Asia And The Far East»

Social Develpoment Planning, Vol., Xiv, No., 2 Sept., 1963.

3- Kidneigh, John C., «Social Work As A Profession», **Social Work Year Book**, New York, National Association Of Socisl Workers, 1960.

4- Bisno, Herbert, **The Philosophy Of Social Work**, Washington, D.C., Public Affairs Press, 1952.

5- Cohen, Nathan Edward, **Social Work In The American Tradition** New York, The Dryden Press Inc., 1958.

محتويات الكتاب

5	تصدير
7	مقدمة عامة ومدخل
15	الفصل الاول:-.....
	الاسرة وابعادها فى النظريات المعاصرة
	* مقدمة
	* مكان علم الاجتماع الاسرى من العلوم الاجتماعية
	* عرض تاريخى لتطور الاسرة الانسانية
	* عالمية الاسرة النووية من منظور النظرية السوسيولوجية المعاصرة
	* الاسرة والمرأة من منظور النظرية العالمية الثالثة
	* الخاتمة
47	الفصل الثانى:-.....
	المرأة والتنمية فى الجماهيرية
	دراسة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واثـر ذلك على وضع
	ودور المرأة
	* مقدمة
	* النظريات الاجتماعية وتفسيرها لوضع ودور المرأة العربية
	* التحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الجماهيرية
	* المرأة والتنمية فى الجماهيرية

98 الفصل الثالث :-

التعليم والمرأة

فى المجتمعات الرأسمالية والأشراكية والعربية : دراسة نقدية تحليلية

❖ مقدمة

❖ التعليم والديمقراطية

❖ وظيفة التعليم

❖ التعليم والمرأة

❖ مناقشة وتعقيب

131 الفصل الرابع :-

مفهوم الوظيفة لدى كل من راد كلف براون

ومالينوسكى واهمية هذا المفهوم فى ميدان الانثروبولوجيا

147 الفصل الخامس :-

الانثروبولوجيا الحديثة والمدرسة الدوركايمية

163 الفصل السادس :-

الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية فى العالم الثالث

❖ مقدمة

❖ مناهج البحث والدراسات الميدانية

❖ دور الخدمة الاجتماعية والاحصائية فى دعم قضايا التنمية فى مجتمعات

العالم الثالث

❖ الخدمة الاجتماعية بالمفهوم الجيد



لا شك أنه من السهولة بمكان أن نحدد الفروق أو أوجه الاختلاف والتباين بين كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا من ناحية، والتاريخ والجغرافيا وعلم النفس والاقتصاد والعلوم السياسية وبقية العلوم الإنسانية من ناحية أخرى. بيد أن الأمر بالنسبة لتحديد الاختلاف أو الفروق بين كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا يبدو أنه موضوع شائك فيه قدر كبير من الصعوبة نظراً للتشابه والتداخل في المسائل التي يعالجها كل منهما.

فالانثروبولوجيون شأنهم شأن علماء الاجتماع يتمون بدراسة العلاقات الاجتماعية (Social Relations) في المجتمعات البشرية، وإذا اعتبرنا أن هذا تحديداً أو تعريفاً كافياً للموضوع أو حقل دراسة علماء الانثروبولوجيا فإنه يبدو من الصعوبة بمكان أن ندرك كيف يمكن أن يختلف الانثروبولوجيون عن السوسولوجيين أو علماء الاجتماع.



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان